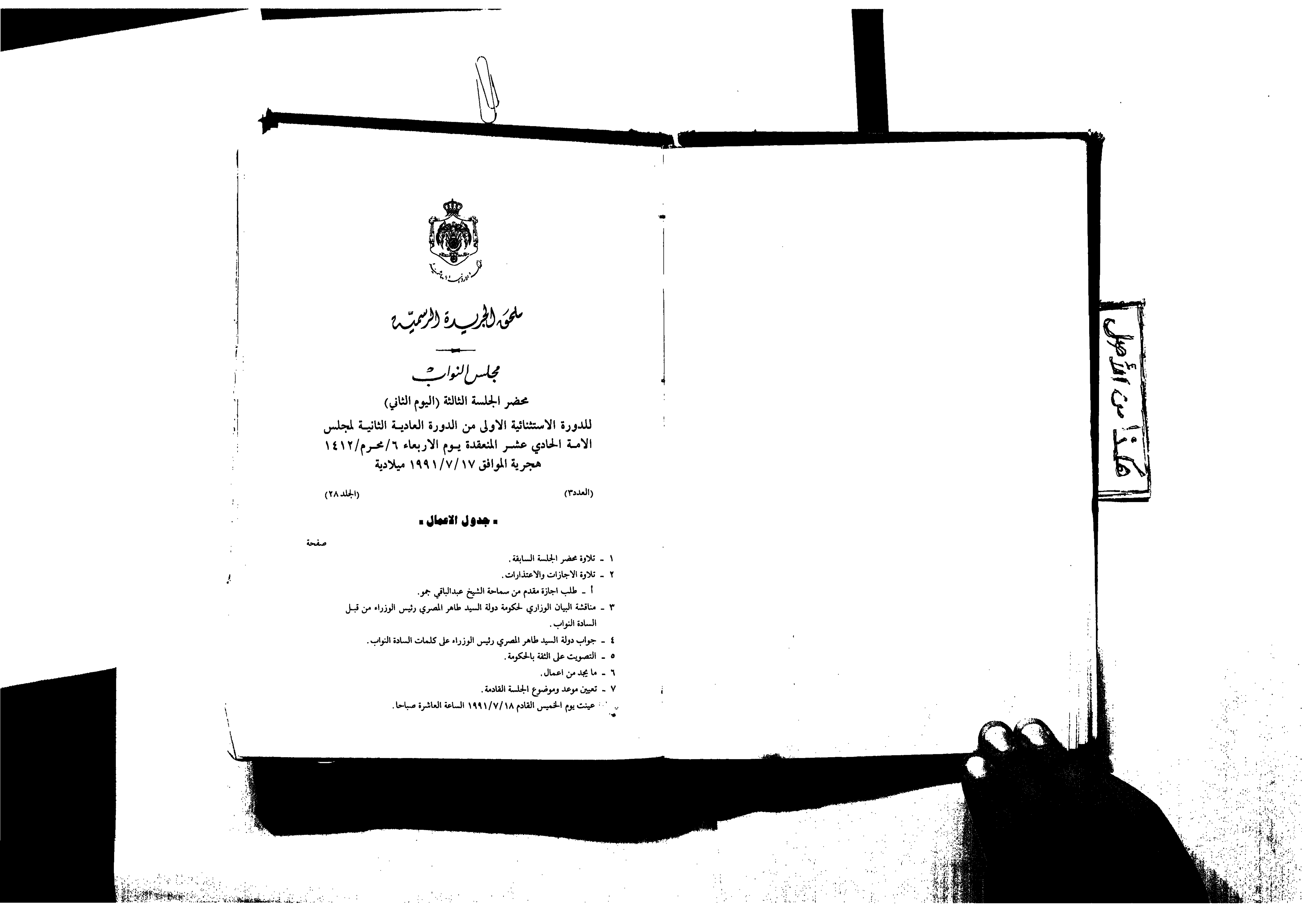


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة (اليوم الثاني)

للدورة الاستثنائية الاولى من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الاربعاء ٦/محرم/١٤١٢ هجرية الموافق ١٧/٧/١٩٩١ ميلادية

(العدد٣) (الجلد ٢٨)

ـ جدول الاعمال ـ

صفحة

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.
٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.
أ ـ طلب اجازة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقي جمو.
٣ ـ مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء من قبل السادة النواب.
٤ ـ جواب دولة السيد طاهر المصري رئيس الوزراء على كلمات السادة النواب.
٥ ـ التصويت على الثقة بالحكومة.
٦ ـ ما يجد من اعمال.
٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
عينت يوم الخميس القادم ١٨/٧/١٩٩١ الساعة العاشرة صباحا.

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٦/محرم/١٤١٢ هجري، الواقع في ١٧/٧/١٩٩١ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (الثالثة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عربيات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الامة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الاعضاء السيد: عبدالباقي جمو

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة: /

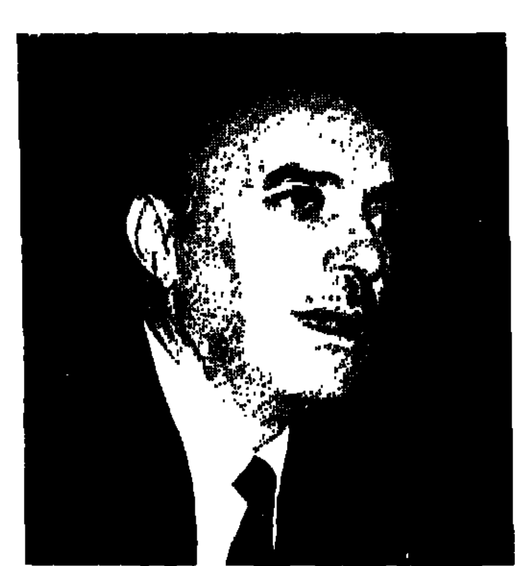
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: /

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد طاهر المصري: رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع
٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء ووزيرا للنقل والاتصالات
٣ - معالي المهندس رائف نجم: وزيرا للاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية
٤ - معالي الدكتور عبدالله النسور: وزيرا للخارجية
٥ - معالي الدكتور عيد الدحيات: وزيرا للتربية والتعليم
٦ - معالي الدكتور محمد الحموري: وزيرا للتعليم العالي
٧ - معالي السيد باسل جردانة: وزيرا للمالية
٨ - معالي الدكتور زياد فريز: وزيرا للتخطيط
٩ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزيرا للسياحة والآثار
١٠ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزيرا للعمل ووزيرا لشؤون رئاسة الوزراء
١١ - معالي السيد ثابت الطاهر: وزيرا للطاقة والثروة المعدنية
١٢ - معالي السيد خالد الكركي: وزيرا للثقافة ووزيرا للاعلام
١٣ - معالي المهندس سعد هايل السرور: وزيرا للاشغال العامة والاسكان
١٤ - معالي السيد عبدالسلام فريحات: وزير دولة للشؤون البرلمانية
١٥ - معالي السيد سليم الزعبي: وزيرا للشؤون البلدية والقروية والبيئة
١٦ - معالي الدكتور عوني البشير: وزيرا للتنمية الاجتماعية
١٧ - معالي المهندس سمير قعوار: وزيرا للمياه والري
١٨ - معالي السيد محمد فارس الطراونة: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
١٩ - معالي السيد جمال الخريشا: وزير دولة
٢٠ - معالي السيد جودت السبول: وزيرا للداخلية
٢١ - معالي السيد تيسير كنعان: وزيرا للعدل
٢٢ - معالي الدكتور صبحي القاسم: وزيرا للزراعة
٢٣ - معالي المهندس علي أبو الراغب: وزيرا للصناعة والتجارة ووزيرا للتموين

٢٤ - معالي الدكتور ممدوح العبادي: وزيرا للصحة
٢٥ - معالي المهندس صالح ارشيدات: وزيرا للشباب.

١ - افتتاح الجلسة.



معالي رئيس المجلس: نستأنف مناقشة البيان الوزاري، النائب السيد عبدالمجيد الشريدة



السيد عبدالمجيد الشريدة: قبل ان ابدء ارجو ان اشير بانني التزم بكلمة الكتلة الدستورية.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الامين

معالي الرئيس، الاخوة النواب:

ان لهذا الموقف رهبة، لأنه وقوف مع النفس، وقوف مع الضمير، وشهادة امام الله والناس على ما هو حق وصحيح.

تتعاقب الحكومات وتتوالى الاحداث، ولا يبقى شيء في موقعه ولكن الذي يثبت دائما السلوكية المخلصة والعقلانية الجادة والايمان بالحق والثبات عليه.

الثقة بالحكومة او حجبها عنها ليست بالبساطة ومجرد القول نحن معها او عليها، وانما يدخل في هذا التوجه اعتبارات وتقديرات وتقييمات للاحداث والمسارات، كلها لا بد وان تتفاعل في حسابات القرار ان قلنا للحكومة لا او قلنا نعم، ولا بد للتصور المستقبلي من ان نستعرض بعض هذه المسارات:

اولا: المسار الديمقراطي:

يخطيء من يعتقد ان الديمقراطية جديدة على الاردن وعمرها لا يتجاوز السنتين فالديمقراطية في الاردن مورست بانتخابات المجلس التشريعي في العشرينات، ثم بالحياة النيابية بالخمسينات، وتوقفت بسبب احتلال الضفة الغربية في بداية السبعينات. ولكن يمكن القول ان الديمقراطية في الاردن التي بدأت عام ١٩٩٠ بلغت المستوى الملائم لممارستها بوضوح

اكثر، لان الديمقراطية هي سلوك اجتماعي يتطور من جيل الى جيل، وينمو مع الانسان كنمو الانسان نفسه مارا بمراحل العمر، وفي كل هذه المراحل يأخذ منها مكتسبات ويترك وراءه مخلفات، وفي كل مرحلة من عمر الاردن كانت لها ديمقراطيتها المتميزة ترافق الاحداث وتتعامل مع المستجدات، ولها ظروف ومعطيات تختلف عن تلك التي سبقتها، ففي عهد الخمسينات والستينات كانت الديمقراطية موجودة ورغم وجودها وجدت المحاكم العرفية وفتحت ابواب الاعتقالات وتعرض البعض لعقوبات السجن، فلماذا التقت هذه مع الديمقراطية في وقت واحد؟ الجواب: اذا حمل أحد الناس إزميلا وبدأ يضرب قاع الزورق، فان تركناه لنكون ديمقراطيين تنفذ المياه على الركاب ويغرق الزورق بمن فيه وان اخذنا على يده ومنعناه تعالت الاصوات اين الديمقراطية واين حقوق الانسان؟؟ حتى في هذا العام «١٩٩١» ونحن نعيش الديمقراطية بوجهها المشرق لن يسمح لاحد بحمل الازميل وضرب قاع الزورق بحجة ان الديمقراطية حرية في القول والعمل، لهذا فان ديمقراطية الستينات هي نفسها ديمقراطية التسعينات ولكن الذي اختلف هو الانسان الاردني بين هاتين الفترتين ومفهومه الحقيقي لمعنى الديمقراطية باعتبارها نهجا سلوكيا لا يحمي من يتجاوز على النظام العام والقوانين مهما بلغت اصول الديمقراطية او تسامت في رحابتها.

ثانيا: المسار الاجتماعي:

ان شعبنا في الاردن على فطرته وبساطته متمسك بمبادئه وتقاليده، وكلما املت عليه الحياة بالمعطيات العصرية المنفلتة كلما تمسك اكثر بعقيدته وعاداته، لانه يرى ان ما يدفعه للامام بأسم التطور لا يستقيم مع الاستقامة ولا يقبله عقل سليم ولا دين ولا ضمير، ولا يجوز ان نخدع انفسنا وابناءنا بان الحضارة هي هذا التسيب والانحلال. واذا نظرنا الى اسباب الحضارة الغربية نجد ان ما تركناه واهملناه واعتبرناه قديما من تعاليم ديننا كحب النظام والصدق والعمل المخلص والتعامل الجاد والامانة وغيرها، كل هذه المثل العليا هي في ديننا بل وفي كل الديانات السماوية، تمسك الغرب بها فهدتهم الى سبل الخير وحددت للبشرية منافذ الخلاص، فاذا تمسكنا بتعاليم العقيدة التي ارادها الله لنا دستور الحياة واخذنا جوانب التعامل وقواعد السلوك بكل ايجابياته أمكن انشاء حضارة عصرية متجددة لا تتعارض مع الدين ولا تتناقض مع مستجدات الحياة.

لهذا فقد نص الدستوور الاردني في اول مواده ان دين الدولة هو الاسلام وبما ان الدين لا يتجزأ ولا يؤخذ منه جانب ويترك جوانب، وعملا بالدستور وما توجه اليه الميثاق الوطني وجب تصويب القوانين بما لا يتنافى او يتعارض مع شرع الله ودستور الحياة.

ثالثا: مسار الخدمات:

ولد الاردن في احضان الثورة العربية الكبرى، فورث مبادئها ونهضتها، فاضبحت له مسارا لا يمين فيه ولا شمال، فكان قلب الامة ونبضها، واختط سياسة الوسطية منهجا ومرتكزات القومية توجها ومسلكية العقيدة اداء وتعاملا، لا أنحراف فيه ولا مواربة، لهذا كان

للاردن مصداقية وثقة متميزة مما ساعد على ان يحتل موقعا متقدماً من الدول النامية. فأصبحت قراه مدنا وعمت الخدمات ريفه وباديته واصبحت البنية التحتية رغم محدودية الامكانات متوفرة في شتى ميادين مؤسساته. ولا يعني ان ما اشرت اليه كان انجازا كاملا بل هناك في الاردن مشاكل اقتصادية واجتماعية معقدة لا حصر لها ولا بد من معالجتها بداية بالضغط السكاني والبطالة المستحكمة وظروف الموظفين المعيشية المتدنية وحالات المتقاعدين التي تدعو فعلا للشفقة وارتفاع الاسعار الفاحش واستشراء حالات الفقر التي تجاوزت حدود المعقول وحالات المعوقين البائسة التي بلغت نسبة من ليست له رعاية بحدود ٩٨٪ منهم، وكذلك هنالك مشكلة التعيينات في ديوان الخدمة المدنية والتجاوزات في التوظيف وضرورة وضع معادلة عادلة للمناطق وحصص محددة للالوية وهناك الضرورة في معالجة البطالة بتفويض اراضي الدولة الغير مشجرة حول القرى او الاراضي شبه غورية الى اولئك الذين لا يملكون الارض او الى خريجي الجامعات والمعاهد العاطلين عن العمل مع مساعدتهم بقروض بدون فائدة من مؤسسات الاقراض، وكذلك هناك ضرورة قصوى لتعديل قانون اتحاد الجمعيات الخيرية ونظام اليانصيب الخيري واخضاع انفاق الاتحاد للرقابة المالية وديوان المحاسبة او اية جهة اخرى.

واخيرا ارجو أن أشير الى أن معالي وزير الصحة قد أبلغني بأن الحكومة قررت انشاء مستشفى كبير في لواء الكورة يتسع لمائة سرير وانه سيقوم بزيارة الى مركز اللواء لوضع حجر الاساس في الاسبوع القادم ان شاء الله «ان قدر لمعاليه البقاء الى ذلك الوقت».

رابعا: المسار السياسي:

معالي الرئيس : الاخوة النواب

ما زلنا في الاردن نعيش ونقاسي اثار حرب الخليج، وما آل اليه مصير هذه الحرب. وكان الاردن يدرك ان وقفته الى جانب العراق امر محفوف بالمخاطر، وليس على الاردن فحسب بل على مقدراته ووجوده، ورغم هذا تلمس القائد من خلال المجهول ان في ذلك كرامة الامة.. ورغم ان الاردن فقير ورغم أن حاجته ماسة لكل دينار تمسك بالمبادىء والتاريخ والضمير، وكم بارك مجلسكم الكريم هذا الموقف وصفق له الجمهور. والعالم ينظر لوقفة جلالة الملك والمعادلة في نظرهم كانت محسوبة ومحسومة.

انتهت حرب الخليج ومجلسكم يعلم ماذا حلّ بالعراق وكيف دفع الثمن وما زال يدفع، فهل تعتقدون أن الاردن سيبقى بعيداً عن مخالب الانتقام؟ من البديهي والاعداء كثيرون، هناك مخططات تحاك ضده، وهناك فرص للقريب والبعيد، يترقبها الطامعون والحاقدون لينفذوا من خلالها الى أمن الاردن واستقراره، بدءاً بأختراق وحدته الوطنية ثم باشعال النار فيه. ان مجلسكم الكريم وباجماعه اخذ خط العراق وأسمعتم بخطبكم العالم وصورتم النصر وكأنه قاب قوسين أو أدنى، وتجهلون او تتجاهلون أن ذلك سيمر على الاردن دون أن

يدفع الثمن بل تتنكرون لما حدث بالامس وكأننا لم نكن جميعا في خندق واحد، من الذي يتحمل مسؤولية المواقف الوطنية والقومية غيركم، وانتم الذين الهبتم مشاعر الناس ووحدتم الاتجاهات مما دفع القيادة الاردنية الى مباركة هذا التوجه احتراما لوحدته واكبارا لوقفته حتى انفرد الاردن وحده في مواجهة العالم، والآن انتم ابناء الاردن ونوابه تتركونه يواجه مصيره وتقفون على منصة البرلمان كما وقفتم بالامس من احداث الخليج تلهبون مشاعر الناس من جديد ولكن هذه المرة لتحرقوا بلدكم وانفسكم واهلكم وتساعدوا اسرائيل لتجني الثمار من الاردن كما جنته بالامس في تدمير كل منجزات العراق، فلنتق الله في أقوالنا وأفعالنا.

أيها الاخوة: ان بلدنا يتعرض من جديد الى مؤامرات ولكنها هذه المرة أخطر من أي وقت مضى. والاخطار محدقة بالاردن من كل الجوانب، الامر الذي يوجب علينا أن نرتفع الى مستوى المسؤولية لان خطورة الموقف الذي يواجهه الاردن اليوم اكبر بكثير من تشكيل حكومة أيا كان رئيسها او تركيبتها، فعلينا أن نتحمل مسؤولياتنا كنواب لهذا الشعب ونشغل انفسنا ووقتنا بالمهمات وليس بالاهتمامات الجانبية والشكلية، ونحن كنواب الامة يجب ان لا تقودنا مشاعرنا لنتفاعل ونتأثر بالهتاف والتصفيق. ان مجلسكم الكريم هو الوجه والعنوان للديمقراطية في الاردن، وأن ممارستكم لها قولا وعملا يتوقف عليها انجاح هذا النهج او اجهاضه، ولن ترحمنا الاجيال القادمة ان نحن اضعنا عليهم هذه التجربة المشرقة. فكل كلمة مرصودة وكل اشارة مقروءة فلا مبرر ان نتمسك بالظواهر ونهمل البواطن، نلقي باللب ونبتلع القشور، نتلاعب بالالفاظ وندور حول الكلمات وفي النهاية زوبعة في فنجان. ويجب العلم أن شعبنا الذي كانت تقوده صيحة من نائب او صرخة من خطيب ويركض وراءهما حتى البحر، أصبح اليوم يعي معنى المهاترات الفارغة والشعارات الجوفاء واساليب بناء السلام، ويعرف جيداً من هم تجار الكلام ومن هم أصحاب الخناجر.

معالي الرئيس:

تدور الاشاعات أن حكومة السيد المصري جاءت لتفاوض اسرائيل وأنا أقول دعونا نناقش هذا الاتهام.

اولا: منذ البداية وفي اوائل الستينات وما قبل وما بعد كانت كلمة الحسين وما زالت لم تتغير وهي أن الاردن لن يكون بديلا عن الشعب الفلسطيني ولن يساوم ولن يفاوض. وتعرض الاردن لكافة الضغوطات وواجه في سبيل ذلك عدة احداث ومواقف كلها شكلت منعطفاً مهما في صالح القضية الفلسطينية واستمراريتها ومن هذه الاحداث:

اولا:ـ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ونحن جميعا نعلم ان وحدة الضفتين كانتا تشكلان معا جسم المملكة الاردنية الهاشمية بموجب الشرعية الدولية عندما وقع الاحتلال على الضفة الغربية وكان هذا يشكل خرقا للقانون الدولي ولميثاق الامم المتحدة مما كان يعطي الحق للاردن مطالبة هيئة الامم

بتطبيق مبادئها فيما يتعلق بعدم جواز اعتداء دولة على أخرى واحتلال اراضيها بالقوة. ولكن هذا الحق سقط عندما أجمعت الدول العربية والمنظمات على أن يتخلى الاردن عن مسؤولياته هذه والاعتراف بان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبهذا القرار اصبحت المنظمة تقف وجها لوجه مع اسرائيل، وما كان الاردن ليتخذ هذا الاجراء لولا رغبته في التأكيد على حسن النوايا.

أما الحدث الثاني: هو اتفاقية كامب ديفيد.

ويعلم الجميع ان الاردن لو استجاب للضغوطات لوفر على السادات زيارته للقدس والالتزام المشؤوم.

الحدث الثالث: فك الارتباط بين الضفتين.

وهذا أهم المنعطفات لانه اعطى القدرة للمنظمات للعمل بحرية اكثر وبقناعة اكبر.

الحدث الرابع: حرب الخليج والذي كان له أثر في تحريك القضية الفلسطينية دوليا واستعجال الفرص لايجاد حلول السلام العادل

ايها السادة:

ان الاردن بعد ان قام بهذه التضحيات واخذ هذه المواقف التاريخية المشرفة رغم محدودية امكاناته، كيف يمكن ومن اي باب يستطيع الدخول في مفاوضات مع اسرائيل كما يقول البعض؟ اليست منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد؟ وهي التي تقبل او ترفض؟ باعتبارها هي الجهة المعنية باي تسوية عادلة. اذن لا نقاش في هذا الموضوع، ومع هذا فلا يمنع ان يراقب مجلس النواب تحركات الحكومة في كل وقت وبأمكانه حجب الثقة ومحاسبة الحكومة ومساءلة الوزراء متى شاء.

معالي الرئيس:

لابد ان اشير في كلمتي هذه الى ضرورة تعميق الوحدة الوطنية ونبذ كل الخلافات، وعلينا ان ندرك جميعا حجم المسؤوليات الجسام التي تواجه بلدنا وامتنا ونسأله تعالى ونحن نقف خلف القائد والرائد في هذه المرحلة الصعبة ان يحفظ جلالته ويؤيده بنصر من عنده ويرعى في ظله سمو ولي عهده المخلص الامين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، النائب الدكتور سعد حدادين



الدكتور سعد حدادين: معالي الرئيس ـ الزملاء النواب المحترمون.

يعيش الاردن مرحلة سياسية عصيبة بعد ان تبنى النهج الديموقراطي سلوكا وممارسة، واصبح مثالا بين الدول المجاورة وحتى دول العالم قاطبة وذلك بوعي قيادته الهاشمية الرائدة

وتفاني واخلاص شعبه للوطن والقائد.

فالاردن هذا البلد الصغير بحجمه الكبير بتطلعاته وآماله والاعظم في موقعه حيث يعيش مأساة العرب جميعهم، اذ يواجه التحدي المعاكس الظالم من امريكا وربيبتها اسرائيل، فلم يبقى على الولايات المتحدة وحلفاؤها من قضايا ساخنة سوى قضية العرب في الوحدة والتحرر واعادة فلسطين الى أهلها من الغاصب المحتل.

نعم لم يبقى على أمريكا الا القضاء التام على حقوق قضيتنا القومية لاجل تأكيد وانتصار العهد الامريكي الاسرائيلي في العالم الذي اصبح امريكيا اكثر منه عالميا باصالته الحقيقية.

لقد سلبت امريكا روح وكرامة الشعوب وتركتها جثثا هامدة من خلال اوامرها وقوتها وهيمنتها على منظومة الامم المتحدة.

فالمرحلة الراهنة الخطيرة اذاً تحتاج لموقف ووعي سياسي وطني وقومي وعلى أعلى مستويات الوعي والادراك والاستقرار لمواجهة الاخطار المحدقة بنا والتي باتت تهددنا من كل جانب من هذا النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة.

ولهذا فقد تطلع الاردنيون الى رجال يتحملوا عبء المسؤولية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا المعاصر بكل حس ووعي واخلاص وانتماء بعيدين عن اطلاق الشعارات التي لا تخدم حتى اهلها.

فجاءت الحكومة الجديدة برئاسة السيد طاهر المصري ولكن للاسف الشديد جاءت بسرعة عجيبة وكأنها تنوي النزول في سباق مع الزمن لكسب جائزة سياسية كبرى متناسية دقة المرحلة وخطورة الوضع السياسي العام، وهموم الاردن الداخلية والخارجية والتي تعجز عنها دول تفوق الاردن قدرة وحجما.

معالي الرئيس - الزملاء النواب المحترمون.

ان حكومة السيد طاهر المصري لا تختلف عن غيرها من الحكومات سلبا او ايجابا، فهي امتداد طبيعي للحكومات السابقة وان كانت جديدة بشخصية رئيسها ووعودها.

فليس المهم ان تأتي ببيان كبير يحتوي على كل الطموحات المرجوة والحلول المناسبة لمشاكلنا لاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة كالبطالة والصحة والتعليم والزراعة.

المهم التنفيذ الفعلي والعملي على ارض الواقع واني على يقين ان مثل هذه الحكومة سوف تجد من غير اليسير ان تحقق ما جاء في بيانها الوزاري لانها لم تقدم معادلات الحلول الحقيقية.

فمن هنا دعوني اسأل دولة الرئيس المصري انك لو عجزت عن تحقيق ما جاء في بيانك الوزاري فما الذي ستقوم به ى تثبت للمواطن أنك الانسان الذي تتعايش النهج الديموقراطي الصحيح.

معالي الرئيس - الزملاء النواب المحترمون

لم يأتي البيان الوزاري بعبارات صريحة واضحة عن متابعة القضايا التي تمس المواطن والتي اثارها المجلس الكريم في دوراته السابقة.

والعجيب في الامر اننا نسمع وقد سمعنا امس كيل الاتهامات من زملاء لنا كانوا في وزارات سابقة يشتركون في صنع القرارات والتي تخلوا عنها الان عند تخليهم من مناصبهم دون ابداء أي احتجاج او امتعاظ عندما كانوا شركاء في تحمل المسؤولية.

فمن هنا فانني اتمنى على هذه الحكومة ان تلجأ الى تبني نهج واضح في وضع السياسات والبرامج التي ستنفذ من خلالها بيانها الوزاري بما يجنب الاردن الفشل في تحقيق طموحات المواطنين ومتطلباتهم الاساسية.

ولعل أهم ما في الامر ان تواجه الحكومة المشكلات الملحة التي تعصف ببلدنا واهمها تفشي البطالة التي اخذت تنهش كرامة المواطنين وتزيد مستويات الفقر مما يقتضي ان تقوم الحكومة واي حكومة بوضع السياسات التي تعالج هذه المشكلات وغيرها بطريقة واضحة المعالم ويكون مؤداها استقرار في السياسات الاقتصادية بحيث لا تتغير بتغير الاشخاص القائمين على الوزارات والمؤسسات بل تكون أساسا لاطمئنان المستثمرين والمتعاملين في اقتصاد هذا البلد بما يشجعهم على التوسع في اقامة المشاريع واستغلال الموارد المتاحة.

ومن هنا فمن الممكن اقتراح تشكيل مجلس مختص لكل نشاط او لكل وزارة يبرمج سياساتها واستراتيجياتها ويكون الوزير واحدا من اعضاء هذا المجلس، ويسند لهذا المجالس مهام محددة في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم متطلبات الانسان الاردني الذي يتطلع الان الينا جميعا ليعرف ماذا سنقدم له لحل مشكلاته الحياتية وضمان مستقبل ابنائه ولذلك فان سياسات الوزارات لا تصبح عرضة للتغيير المفاجيء حسب المزاجية ودون الاستناد الى اسس علمية مدروسة.

معالي الرئيس الزملاء النواب

وانه لا يفوتني هنا في هذا اليوم الذي يحتفل به العراق الشقيق اعياده الوطنية الا ان اهنيء الشعب العراقي البطل وقيادته المظفرة الباسلة الذين تصدوا بصدورهم الى ابشع عدوان عرفته البشرية. وما زالت قوى الشر والطغيان تحيك المؤمرات المستمرة لتدمير العراق واستمرار تجويع شعبه وتحطيم ارادته العربية الاصيلة.

عاش الاردن حرا عربيا ديموقراطيا بصحوة ابنائه وحنكة قيادته الفذة.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، النائب السيد نواف الخوالدة



السيد نواف الخوالدة: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اننا نلتقي اليوم لكي نناقش البيان الوزاري للحكومة سائلا المولى عز وجل ان يلهمنا جميعا السداد من اجل السير قدما في طريق الديمقراطية لخير الوطن والمواطن وتحقيق الاهداف التي انيطت بالجميع.

وكذلك من أجل الوصول بالاردن الى الدور القيادي الذي ينتظره الجميع لتحقيق رفعة الوطن والامة.

واننا نعتز بالانتماء الى هذه الامة الماجدة، حيث ان الوحدة أصبحت مطلبا ضروريا لكل الشرفاء والمستمدة من شريعتنا الاسلامية الذي نعتز بها جميعا. وانني هنا اقول بأنه قد انتهى وقت حمل الشعارات والبيانات ويجب ان نبدأ بعمل جاد حيث تظهر ملامحه على أرض الواقع حيث شعبنا قد مل من التنظير والبيانات ونريد واقعا صحيحا ومكاشفة صحيحة.

معالي الرئيس، الاخوة النواب.

من قراءة متأنية للبيان الوزاري للحكومة نلاحظ انها قد وضعت تصورا كاملا لمجمل القضايا التي تهم الوطن والمواطن، فانني أطالب الحكومة بان تضع اجراءات عملية والية لتنفيذ ما وعدت به.

اننا لا نريد أن نبقى في موضع المهاترات والاتهامات والمواطن ينتظر، فكل هذه المواقف تسجل علينا، ونحن جئنا الى خدمة الوطن وليس لخدمة انفسنا فالشعب عنده الكثير من الهموم وهو يريد ان يرى حلا سليما واقعيا لهذه الهموم، وان كنا صادقين ومخلصين يجب ان يستمر العطاء لخدمة الاردن حتى ولو لم تكن في مكان المسؤولية، فاليوم انت وغدا أنا.

الاخوة الزملاء

ان من المشاكل القديمة الجديدة مشكلة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، نلاحظ ان البطالة لازالت كما بدأت بل زادت بعد أزمة الخليج، لابد ان تقوم الحكومة باجراءات لحل هذه المشكلة.

الزراعة في محافظة المفرق ستكون رافدا اخر للسوق المحلي والخارجي، فانني اطالب الحكومة بان تضع خططا من اجل دعم هذا القطاع.

معالي الرئيس

انني اطالب الحكومة دعم محافظة المفرق حيث يوجد نقص في الخدمات الهاتفية، والخدمات الصحية، وتفتقر الى الكليات المتوسطة والجامعية.

كما انني عضو في مجلس ادارة صندوق التنمية والتشغيل اطالب الحكومة بدعم هذا الصندوق كونه رافداً اساسياً لدعم شريحة واسعة من أبناء أسرتنا الاردنية الواحدة وخاصة في مثل هذه الظروف المعيشية الصعبة. فانني اطالب ان لا تكون القروض المقدمة لهذه الشريحة بالفوائد وان تقدم بالطرق الميسرة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

اننا نعلم أن هذه الحكومة عندما تتولى المسؤولية عليها أعباء وواجبات كبيرة الا ان طريق التشاور والحوار مع المواطن يجب ان يكون من اولى اهتماماتها.

وان تقوم بزيارات ميدانية الى مختلف المناطق للاطلاع على هموم المواطن ومن أجل ان يتفاعل الجميع مسؤولين ومواطنين من أجل الوصول الى الاهداف السامية التي نسعى جميعا لتحقيقها وأن الوحدة الوطنية وصلابة جبهتنا الداخلية هي من أبرز صفة شعبنا الخير.

ومن واجبنا جميعا للعمل على تدعيم هذه الوحدة.

وفي الختام اسأل الله ان يلهمنا السداد والرشاد في القول والعمل لما فيه خير هذه الامة، وان يهدينا سواء السبيل، وادعو الله ان يبعد عنا الانانية وحب انفسنا وان يرتفع على جبين كل منا المصلحة العامة فوق كل الاعتبارات.

واتمنى لهذه الحكومة، الفلاح لما فيه خير الوطن والمواطن وان يديم للاردن استقراره وتقدمه وتحقيق اهدافه في ظل قائد الوطن الحسين المعظم.

اما موقفي من الحكومة فانني التزم بالكلمة التي القيت باسم الكتلة الوطنية.

ولكن اعلنها صريحة من هذا المنبر بانني امنح الحكومة الثقة للاسباب التالية:

١ - الثقة المطلقة بالقيادة الهاشمية التي لم تخذل ولن تخذل شعبها في يوم من الايام.

٢ - تجسيدا للوحدة الوطنية.

٣ - حفاظا على تجربتنا الديمقراطية.

٤ - رئيس الحكومة زميل نائب انتخبه الشعب وصفحته ناصعة، وزملاءه خيرين يجب ان نأخذ بيدهم لما فيه خير البلاد.

والسلام عليكم

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، النائب السيد محمود الهويمل



السيد محمود الهويمل: بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله السميع العليم والصلاة والسلام على الطاهر الامين وعلى آله وصحبه ومن والاه الى يوم الدين وبعد.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

للمرة الثانية يقف اعضاء مجلس النواب يناقشوا بيان حكومة في هذا المجلس الذي قارب

عمره على سنتين والذي تأمل الشعب الاردني الطيب منه الكثير الكثير، وكما وتأمل ان يكون هذا المجلس ملبيا لطموحات ابناء هذا الوطن الكبير، بعيدا عن الاهواء الشخصية وتضارب المصالح والاتجاهات فكل واحد منا عليه ان يحاسب نفسه قبل ان يحسابه الغير.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

ارى ان هناك امورا بديهية يجب ان نتفق عليها سواء أكنا داخل السلطة التنفيذية او خارج هذه السلطة وهي أمن ومنعة وتطور الاردن، حتى لو اختلفت وجهات نظرنا او تضاربت مصالحنا لاننا جميعا نعلم علم اليقين التحديات الجسام التي تواجه أمن واستقرار وتطور الاردن، وأمام هذا الوضع علينا ان نقف صفا منيعا لمواجهة كل الذين يخططون للقضاء على عقيدة الامة وتاريخها وحضارتها ويحسدون هذا البلد نعمة الاستقرار.

والمجلس الكريم ضرب اروع الامثلة في التلاحم ورص الصفوف خلال ازمة الخليج.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

هناك عدة نقاط اود ان اناقشها وهي:

١ - الجنوب:

مما اثلج صدري ان الحكومة تجرأت وافردت في بيانها الوزاري فقرة تتحدث عن الجنوب من حيث ثرواته التي ترفد الاقتصاد الوطني في العملات الصعبة كما وتحدث البيان عن البطالة وجيوب الفقر المتفشية في هذا الجزء الغالي من الاردن. وعليه فانني اقول للنهوض في المواطن اقتصاديا واجتماعيا وصحيا «في الجنوب» فانني اطالب الحكومة بتشكيل لجنة تسمى لجنة تطوير الجنوب، وأن يكون هناك صندوق تكون موازنته نسبة من ارباح الشركات المتواجدة في الجنوب، وان لا تحسب موازنة الصندوق من حصة الجنوب من الموازنة العامة، اما فيما يخص البطالة فان للجنوب خصوصية خاصة في موضوع البطالة وخاصة في القطاع النسوي حيث ان الجنوب بحاجة للمصانع والمشاريع القادرة على استيعاب الكم الهائل من الخريجات.

٢ - الزراعة:

لقد دمج البيان الوزاري في معرض حديثه بين الزراعة والمياه ليت ذلك ترجم فعليا بأحداث وزارة واحدة بدلا من الازدواجية في المسؤولية فالسؤال الكبير المطروح ماذا تملك وزارة الزراعة لتطوير الزراعة! والمياه مسؤولية وزارة المياه، التسويق مسؤولية شركة لها استقلال مالي واداري، الاقراض مسؤولية مؤسسات الاقراض الزراعي والجمعيات التعاونية، الوحدات الزراعية مسؤولية سلطة وادي الاردن. فما يبقى لوزارة الزراعة ياترى سوى عمليات ارشادية هشة لا تقوم بخدمة المزارع الذي دائما نتبكى على وضعه وما آلت اليه الزراعة في الاردن، وحقيقة الامر ان عواطف الجميع مع المزارع الا ان سيوف الجميع تسلط فوق رقاب المزارعين فالى متى يبقى وضع الوزارة على هذه الحالة.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكلام.

لقد ورد في البيان الوزاري اعتراف بتعثر الزراعة في الاردن وتسعى الحكومة جادة الى تحسين وضع المزارع اجتماعيا واقتصاديا، هل تستطيع وزارة الزراعة بوضعها الحالي وبمسؤولياتها المحددة ان تحقق اماني وتطلعات الحكومة.

فالقطاع الزراعي لن تحل القضايا التي تعترضه بكلام او اماني بل بعمل جاد ودؤوب مخلص، يعتمد على استراتيجية زراعية ثابتة قابلة للتطوير لا تتغير بتغير الاشخاص.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

أرى لزاما علي وانا اناقش البيان الوزاري لحكومة دولة السيد طاهر المصري ان اضع النقاط على الحروف بالنسبة للمزارع في محافظة الكرك بشكل عام وفي الاغوار بشكل خاص، لقد تعرض المزارع خلال الموسم الماضي الى مصيبتين اولاهما، اصابة المحاصيل الزراعية في مرض التجعد والذي يعود الى انتشار الذبابة البيضاء مما افقد المزارع ٩٠٪ من انتاجه السنوي المعتاد عليه وثانيهما، تعرضت بعض الاراضي الزراعية في المحافظة الى الفيضانات التي داهمت الجنوب مؤخرا والمزارع الذي سلم تعرض محصوله الى نقص في المياه مما اتلفه، ان هذه الاسباب وغيرها اثقلت كاهل المزارع بالديون حتى انه يقف اليوم حائرا لا يدري ماذا يفعل، فانني أرى اذا لم تتدخل الحكومة وفورا بالتعويض على المتضررين وتوفير مستلزمات الانتاج باسعار معقولة ومقبولة فانني اؤكد عدم استمرارهم في زراعة اراضيهم مما يزيد حجم البطالة وزيادة عدد الفقراء، فانني استغرب ان يتم التطوير وتحسين وضع المزارع دون ان تمد الحكومة يد العون لهؤلاء الناس.

٣ - وزارة المياه:

اذكر الحكومة بالنسبة للمياه الملوثة والتي كل عام تخلق اشكالات واسعة سواء اكان للمزارع او للحكومة وعليه فانني اطالب الحكومة باجراء الدراسات العلمية الصحيحة وبالسرعة الممكنة واعطاء الحلول المناسبة، اما فيما يتعلق بسلطة وادي الاردن فالحديث يطول ويطول جدا فانا لدي سؤال بسيط جداً هل الحكومة قادرة على تصويب الوضع بالنسبة للوحدات الزراعية والسكنية في الاغوار الجنوبية والسؤال جاء لسبب بسيط انني تقدمت باكثر من مذكرة للحكومة السابقة اشرح فيها كافة التجاوزات التي حصلت في توزيع الوحدات الوحدات الزراعية والسكنية ولم احصل على نتيجة لحد الان.

وفي الختام فانني اتضرع للعلي القدير ان يحفظ هذا البلد آمنا مستقرا تحت ظل القيادة الهاشمية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب الدكتور احمد عويدي العبادي

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم، اعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم الطيبين الطاهرين.

الاخوة الكرام، ا لسلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته، وبعد،

نناقش اليوم البيان الوزاري الذي تقدم به دولة الرئيس المعينُ طاهر المصري والذي طلب فيه نيل الثقة على أساسه من مجلسكم الكريم.

باديء ذي بدء أرجو ان أوكد أنه ليس بيني وبين دولته ولا أي من وززائه خصومة او مشاعر سلبية من طرفي تجاههم، ولا اي سبب شخصي يدعو الى التنافر والتناحر، ولكن موضوع نقاشنا يتصل بالقضايا العامة المصيرية التي تبدو علاقاتنا الشخصية إمامها غير ذات بال او اعتبار، لذا فانني لارجو فهم كلامي ومواقفي على ضوء هذه المعطيات.

معالي الرئيس، الاخوة النواب الكرام.

يقول الله سبحانه وتعالى: «افمن يمشي مكبًا على وجهه اهدى أمَّن يمشي سويًا على صراط مستقيم»، ويقول جل وعلا «وان لو استقاموا على الطريقة لاسقيناهم ماء غدقا».. ويقول الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «لاخير فيكم ان لم تقولوها، ولا خير فينا ان لم نسمعها» ويقول اعرابي بسيط في المسجد لعمر بن الخطاب عندما قال «اسمعوا واطيعوا» لا سمعا ولا طاعة يا ابن الخطاب لان ثوبك اطول من ثيابنا وقال آخر لعمر والله لو رأينا فيك إعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا فقال عمر ضارعا الى الله الحمد لله الذي جعل من رعية عمر من يقوموه بحد سيفه.

وفي هذا الذي ذكرنا نجد المنهج القويم، ونحن نعرج منه الى الحديث عن المنهج السياسي الذي هو جزءٌ من منهج الحياة العامة، وضرورة من ضروراتها، ولا خيار للانسان الواعي الا ان يجد نفسه، اما في دائرة الخلخلة وعمى الالوان، او في دائرة الاتزان والبيان، في الاولى يسير على غير هدى ووضوح ليلحق بركب المكبين على وجوههم، وفي الثانية في دائرة السوية على هدى الصراط المستقيم.

وحيث ان للمنهج السياسي هذه الاهمية، خاصة في الوقت المعاصر، فانني اجد نفسي امام ثلاث دوائر من المنهج السياسي تأتلف تارة وتختلف اخرى، وهي: المنهج السياسي الاردني، ومنهج الحكومات المتعاقبة، ومنهج الحكومة الحالية موضوع نقاشنا.

أ - المنهج السياسي الاردني:

وهو القاعدة التي نؤول اليها، وننطلق منها، نعتز بها ونتنخي لها، خاصة وان الاردن يستمد منهجه السياسي هذا من معنى اسمه المقرون بالامن والطمأنينة والشدة والغلبة وهذا معنى الاردن في قواميس اللغة، والاخلاق المنسوجة باتساق وبتاريخه العميق العريق، فكان ابد الحقب عصيًا على كل طامع، أبيًا عن كل رذيلة، متمردا على كل اشكال القيد ومحاولات الاذلال، لينا في غير ضعف، قويا عنيفا من غير بدء بالشر بالعدوان، غير طامع في مغنم عندما تذل الاوطان الاخرى من اجل المغانم، ولا هاربا من مغرم عندما يفر الاخ من اخيه وامه وابيه.

وكان الاردن، ولا زال، عبر تاريخه، الشقيق الرفيق الذي لا يغدر ولا يفجر بفلسطين الحبيبة ارضا وشعبا وقضية ومصيرا، ورفض ويرفض دائما اي شكل من اشكال التآمر عليها، ولن يقبل لنفسه أن يتدخل في شؤونها او ان يكون عليها وصيا، مثلما هو عصي على كل وصاية، رافض لكل اشكال التدخل في شؤونه والهيمنة عليه، وما نحن الا جزء من طبعه ونهجه وتربته.

وقد أسلم هذا البلد قيادته واسلسها الى آل البيت الكرام طائعا مختارا، منذ تشرف بقدوم المغفور له الملك عبدالله، حتى اذا ما حمل الحسين المفدى راية بنائه وعطائه ازداد الاردن علوا وسموا بين الاقطار والامصار، فاذا بالوطن الصغير في مساحته كبيرا بهمه وهمته، فامتزج التراب والشعب والانجاز كلها في نسيج واحد لا تخور قواه، ولا تنفصم عراه، في كنف قيادة القائد الباني والاب الحاني لاسرتنا الاردنية، وقد نمت محبة الاشقاء - ايها السادة - في تربة اهتزت وربت امام مطر الوئام، فانبتت من كل زوج بهيج، وتمخضت عن وليد الوحدة المتسق مع نهج الاردن الموافق لطبعه وطبيعته، بعيدا عن شبح الاقليمية التي تحتاج كثيرا من الجماعات والافراد التحرر منها قبل ان يرمون بها الوطنيين المحصنين عن الاقليمية وداء التقوقع، وبلاء التمزع.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

ان قواتنا المسلحة الاردنية، وقوى الامن الوطني، هي احدى التعابير والافرازات السليمة للمنهج الاردني القويم السليم واحدى الاعمدة الاساس التي لا يبتنى البيت بدونها، وهي الدرة المكنونة، والجوهرة المصونة التي نحافظ عليها بما اوتينا، لتبقى الدرع المتين الحصين والحارس الامين لهذا الوطن وقيادته وشعبه، وقد قدمت قواتنا المسلحة قوافل الشهداء على ارض فلسطين عبر تاريخ الاردن الحديث، مثلما قدم شعبنا الاردني كذلك.

من هنا، فان الجيش الاردني (واعني به قواتنا المسلحة، وقوى الامن الوطني برمتها)، هو جيش الوطن والشعب الذي يجب ان يكون بمنأى عن الحزبية والسياسية، وان تكون عنه الحزبية والسياسة بعيدتين، فلا أحزاب في الجيش، ولا جيوش للاحزاب، وان دعم قواتنا المسلحة وكوادرها ماديا ومعنويا، على سائر ما سواها، يجب ان يكون في قمة الاولويات.

وفي هذا النهج الاردني أيضا، فان الوطنية

المستوردة او المفروضة مرفوضة سواء على الانسان الاردني من غيره، او منه على غيره، لان الوطنية ليست مجرد شعارات، ولا سلعة تباع وتشترى او تستورد، ولا نظما من ابيات الشعر، او مرصوف الكلام من النثر طمعا في وزارة او اعطية او سفارة، وانما بذرة تنبت في عمق الارض والانسان عبر الاجيال والزمان، فتصبح شجرة وارفة الظلال، اصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي اكلها كل حين باذن ربها.

وهكذا، يبدو جليا، ان من الواجب المقدس في اعناقنا وارزاقنا ان نقدم الوطن سليما معافى من الاذى والردى، مثلما ورثناه كذلك عن ابائنا، وليس لنا حق التصرف فيه، او بما يضر الاجيال القادمة لاننا امناء عليه، يمر من خلالنا، ولسنا له مالكين او به متصرفون الا بما يبنيه ويخدمه لا بما يدمره وينهيه.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

انه ليحزنني ما تعرض اليه الشعب الفلسطيني المجاهد من صنوف التشريد والتجريد والقضاء على قوته العسكرية عبر السنوات المتعاقبة، وقوته السياسية، وقوته الاقتصادية، وانني انظر الى المنظمة على انها الممثل الشرعي الوحيد للعشب الفلسطيني، لانها جوهرة نضاله، واختياره وقراره، ولاننا في الاردن معنيون بالحفاظ على هويته وكيانه واستقلال ذاته وقراره وبنيته، وذلك كجزء اساس من استراتيجيتنا الاردنية، وانني استنكر جميع صنوف المؤامرات العربية والدولية التي تعمل حثيثا على سحق هذا الشعب وتهجيره، واستهجن جميع المضايقات والتهديدات التي يتعرض لها والممارسات والاجراءات المؤدية الى تذويب هويته وفقدانه لذاته، وهو هدف يسعى اليه الاعداء والعملاء كلاهما على حد سواء.

ان اي تجاوز للمنظمة فيما يخص القضية او الشعب الفلسطيني هو التفاف على المنظمة مرفوض، والتفاف وتجاوز على الشعب والهوية، وان موقف الاردن ثابت وواضح، وهو عدم التدخل والالتفاف، وذلك ما اكده الحسين المفدى، وولي عهده الامين في مختلف المواقف والمناسبات.

هذا هو النهج الاردني السليم القويم، فمن خدمه فنحن معه نشد ازره، ومن هدمه فلن يجد منا الا ما يستحق بما يلبي مصلحة الوطن ومصلحة الفرد، ونحن في هذه وتلك لا نخضع لترهيب ولا نستسلم لترغيب، وانني لأشفق على الذين يتوهمون ان الاردن لقمة سائغة وانعي اليهم جهلهم بتاريخ هذا البلد، وعدم الاعتبار من ركام وحطام الاثار الجاثية عليه، وان هذا البلد سيبقى الشقيق الرفيق لفلسطين، وهو مجاهد مساند لا يغمز جانبه كتغماز التين، ولا يقرع له بالشُّنان، ولا تهز له الاوراق، ولا يشار اليه بسوء البنان، وعندما درست بيان الحكومة وجدته والمنهج الاردني على طرفي نقيض.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء. اما النهج السياسي للحكومات المتعاقبة فقد اشرنا اليه، واتينا عليه في مواقع مختلفة عبر مواقف سابقة، كما ان بعض الزملاء قد اشاروا اليه في خطاباتهم، ولا اري مبررا للتكرار.

اما النهج السياسي للحكومة الحالية، فيمكن ان نستشفه ونتتبعه منذ بدء الحبك الهش لخيوط التشكيل الوزاري الاولى واعلان طاقم الوزارة، ثم البيان الوزاري الذي القي بين يدي مجلسنا الكريم، فما ان صدر تشكيل الحكومة حتى رأينا اعلانات التهاني تستبيح الصحف - ولست ادري ان كان ذلك بترتيب من الحكومة ام من اتباعها - اقول تستبيح الصحف كما هي العادة عند تشكيل كل حكومة، ولا نبالغ ان قلنا ان اي رصد للمهنئين في الصحف او الوفود العشاقة لمشاهدة طوابير معاناتها على شاشة التلفزيون، يجد تكرارا في الاسماء التي قامت بهذه المهمة للحكومات المتعاقبة، بغض النظر عن اتفاقها او افتراقها في المنهج. وكان بالامكان تفادي هذه الظاهرة غير الحضارية، في الصحف على الاقل، بكلمة واحدة من وزير الاعلام، او رئيس الوزراء لتضيف اليها بهارات الذوق والحياء اللذين تبخرا امام اللهاث وراء النفاق.

ومن المشين بوجه عام ان تجد اعلانات التهاني في الصحف لمن يعطس فيقال له في الاعلان: يرحمكم الله، ولا بد ان يعرف الجميع ان ثقة المهنئين لا تسمن ولا تغني من جوع امام مناقشة وثقة او عدم ثقة اصحاب البصيرة من الزملاء النواب تحت القبة، ومن الضروري ان يتذكر المواطن الصالح ان من يزاول مهنة التطبيل والتزمير والتصفيق دون هدى، انما يقدم للوطن والشعب صفعات ندفع جميعا ثمنها غاليا ولو بعد حين.

وقبل ان تتقدم الحكومة ببيانها الوزاري موضوع نقاشنا لابد من الاشارة الى المقالات المتعددة في مختلف الصحف والتي وصفت هذه الحكومة باوصاف هائلة مبالغ فيها تتراوح بين درجة المنقذ الاعظم، والرمز المقدس، نختار من ابرز هذه الاوصاف، ما يلي:

أ - انها ورئيسها زمر للوحدة الوطنية، ونحن نعرف ان رمز الوحدة الوطنية هو الملك الحسين المفدى، وآل البيت الكرام، فما هو الذي تغير؟

ب - انها الحكومة الافضل للمرحلة الحالية، ولست ادري ان كان هؤلاء يعرفون ان الامة انتهت من مرحلة الكشف عن العملاء والحلفاء لانهم اصبحوا في العراء، واننا نمخر عباب مرحلة جديدة هي العبودية للصهيونية والاستعمار.. ولست ادري ان كان الكتّاب يقصدون ذلك ام لا؟

جـ - وانها المعوَّل عليها مواصلة المشوار الذي بدأته حكومة سبق لها ان احتلت هذا الموقع قبل ثلاثة عقود ونيِّف، وكلنا او جلنا يعرف ان كتب المذكرات والتاريخ، وصفت تلك الحكومة البائدة انها جاءت في حينه لقلب نظام الحكم، واضعاف الجيش، وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة في تقويض الامن الوطني، ولتمهد لاحتلال اسرائيل للضفتين في حينه فهل تريد الحكومة الحالية وعلى رأي الكتّاب هؤلاء ان تهيء احتلال اسرائيل للاردن.

اما ما وصفه بعض الكتاب المقربين من دولة الرئيس المعين المرتبطين به بعلاقات حميمة من الود من ان الحكومة الحالية جاءت لتكمل مشوار الحكومة الهالكة التي لا يرتاح مخلص

لسماع اسمها، لما ذاق الوطن على ايديها من ويلات لا زال الشعب يعاني من بعضها، وحيث لم يصدر لذلك نفي من الرئيس المصري، أو اي من أعضاء حكومته فانني اجد نفسي مضطر لسؤال الرئيس المعين عن معنى تكملة المشوار، وهل حقا ان هذه الحكومة جاءت لتحقيق الاهداف التي اخفقت بها او عن تحقيقها تلك الحكومة السابقة وهي قلب نظام الحكم ـ ربما بطريقة تختلف عن الدبابات هذه المرة ـ وتقويض الامن الوطني، وتهيئة الظروف لاجتياح اسرائيلي للوطن؟ نريد جوابا من متمم المشوار.

معالي الرئيس الاخوة الزملاء.

ليس هذا مجال السؤال عن علاقة الرئيس المصري المعيَّن بشركة عمه التي نشرت بعض الصحف، وقالت مصادر مطلعة انه متعهد لاطعمة قوات الحلفاء اثناء عدوانها على العراق وسحقها للانتفاضة في حرب الخليج، ولا عن استضافة الرئيس المعين لبعض زملائه النواب الى مزرعة عمه خارج الاردن تمهيدا للتسبيح بحمده تحت القبة، ولا عن هروب معالي النائب طاهر المصري عن ارض الوطن مدة طويلة عند بدء معاناة الاردن من ازمة الخليج، ولا عن مصادر تمويل حملته الانتخابية وظروف فرزه نائبا، ولا عن ارتباطه ببعض رجال الاعمال العرب المرتبطين بسفارات اجنبية ويتخذون من التدخل بشؤون الاردن الداخلية ديدنا لهم، بل ولست سائله ايضا عن عادة دوام استقباله للسفير الاميركي ـ عندما كان وزيرا للخارجية، اثر كل لقاء مع سفير او شخص مهم، اقول لست سائله عن اي شيء من هذا، ولا عن علاقته ببنك القاهرة ـ ولا عن كيفية ان يكون آكل الهمبورغر والبسكويت رئيسا للوزراء لشعب لا يجد اداما لخبزه ان وجد الخبز، اقول لست سائله عن هذا وانما اسأل عن مبلغ بسيط سبعين الف دولار قيل انه قبضها وهو وزير للخارجية من مدير بنك البتراء المطلوب حاليا للعدالة، واذا لم تصدقوا ايها السادة، تعالوا نقرأ ما ورد في افادة الشاهد الرئيس في قضية بنك البتراء، حيث ورد في الصفحة السابعة وبدءا بالسطر الثالث عشر ما يلي «أقتبس بالاضافة الى ما تقدم أحب ان أضيف الى واقعة حصلت معي، هذا الشاهد يقول، ولا اذكر التاريخ ولكنه بالضبط قبل اقالة السيد المصري من وزارة الخارجية بيوم او بيومين عندما تم اقالته مع وزير الشؤون البرلمانية (سامي جودة) ولا زال الكلام للشاهد، حيث طلب الدكتور احمد مش احمد عويدي وانما احمد الجلبي مني سحب سبعين الف دولار امريكي من حساب بترا واشنطن بالدولار وجلبها نقدا الى داره بعد الظهر وكان الجو شتاء ممطرا، وبالفعل ذهبت ومعي كيس بالمبلغ، ولبس الدكتور احمد (اي الجلبي) مش احمد عويدي العباءة مع كيس الدولار وكان يجلس في داره رجل عراقي مسن جدا لا اعرف اسمه ولم اره من قبل وقال للدكتور: (الناس تدفع عمولة للوزراء الجدد وليس للمقالين)، فقال الدكتور له: هذا ليس من شأنك ولكن من الاصول تذكر الناس ليس عندما يصبحون وزراء فقط، ولا زلت اقتبس، ولكن بعد اقالتهم ايضا، وطلب مني (اي من الشاهد) ايصاله بسيارتي من منزل الدكتور الى منزل طاهر المصري، ولا زلت اقتبس، حيث يقع خلف بيت الدكتور (اي الجلبي مباشرة وتركته هناك وغادرت، وحسب فهمي من محادثته مع العراقي المسن فقد دفعت الى طاهر المصري» نريد توضيحاً لذلك.

والسؤال الأن يا دولة الرئيس المعين

ترى عندما تقدم نتائج التحقيق في بنك البتراء اليك كحاكم عسكري عام، كيف تدين نفسك؟ كيف ولو ان هذه المبالغ قدمت لرئيس دولة منتخب في الغرب لاسقطته عن الحكم، فكيف لا تكفي ايها السادة النواب لاسقاط حكومة لم تحصل على الثقة بعد؟

ثم انني اوجه اسئلة اخرى الى الرئيس المعين تنطلق من نصوص مكتوبة وعن وجه الخصام او الوئام بين نقطتين، وردت الاولى في البيان الوزاري (صفحة ١١) ووردت ثانيهما في الصحف الاجنبية.

أ ـ اما ما ورد في البيان الوزاري (ص١١) فقد جاء على النحو التالي حرفيا:

اقتبس «وفي المجال الدولي، فلا بد ان ندرك حقائق التحولات العميقة في العلاقات الدولية ومراكز القوى، وما يستتبع ذلك من سياسات واتجاهات تعكس هذا الواقع الجديد، وان نستوعب هذه الحقائق، ونعد انفسنا لما يخدم مصالحنا على ضوء المتغيرات، ولا زلت اقتبس، وان ننفتح على العالم بروح التعاون وضمن مبدأ الاحترام او المنفعة المتبادلة، بهدف تأمين مصالحنا الوطنية وحمايتها، وتأكيد دورنا الريادي في خدمة قضايانا العربية والاسلامية، انتهى الاقتباس.

ان هذه الفقرة من أخطر فقرات الخطاب، ان لم تكن اخطرها واخبثها، فانظروا الى استخدام الكلمات: التحولات العميقة، مراكز القوى الجديدة، اي النظام العالمي الجديد الذي يعتبر امريكا شرطي العالم، والبقية عبيد لها واشباح وارقام، وانظروا الى استخدام كلمات وان نستوعب، ونعد انفسنا، وان ننفتح على العالم، بروح التعاون والمنفعة المتبادلة، وكل هذه الاصطلاحات والكلمات تصب في حوض واحد، وهو الاتصال مع اسرائيل، والتفاوض معها، والانبطاح والانفتاح، وتبادل التهاني وشرب الاقداح، والخاسر هو الوطن والشعب الذي يصفق للباطل وتخدعه الكلمات المعسولة العائمة. هذا ما ورد في البيان، واقول يرحمكم الله، وعظم الله اجركم.

ب ـ واما ما ورد في الصحف الاجنبية، فنضرب عليه مثالا لما نشرته الهيرالدتريبيون، والتايم، والنيوزويك، والذي يتعلق بمصير القضية الفلسطينية ـ وما يمكن اجمال ترجمته الى العربية بما يلي: «انكم يا دولة المعين تفضلون المباحثات مع اسرائيل، هذا ليس كلامي، لهثا وراء سراب الحل السلمي على حساب الفلسطينيين، ايضا ليس كلامي، وانكم ستقومون بحركة التفاف على القضية والمنظمة باسم الاردن، وانك محبوب ومعروف بواشنطن» ايضاً ليس كلامي، فاذا شئتم ان نقرأ اليكم النص بالانجليزية، التي تنص على ذلك مباشرة من الاصل الانجليزي

والسؤال الان: ترى هل ان النص الاول الوارد بالبيان صفحة ١١ تفسير غامض للنص

الواضح بالانجليزية ام ان النص الانجليزي تفسير واضح للنص الغامض بالعربية؟

نريد جوابا على ذلك لانني لست ادري

واذا كانت لدى الحكومة نية بالتفاوض مع اسرائيل، فعلى اي اساس يتم التفاوض؟ وما هي الضمانات؟ وما هو الهدف؟ وعمن تفاوضون؟ ومن سيوكل اليكم المهمة هل هم النواب هل هو الشعب؟ من، خاصة وان جملة «وان ننفتح على العالم الواردة في البيان ص١١ تعني كل شيء يخطر في البال في المجال السياسي، وباسم من ستفاوضون؟ نريد جوابا لاني لست ادري

وقد ورد في لقاءاتكم المبكرة ان حكومتكم استمرار للحكومة السابقة، ولست ادري اين تكمن المصداقية في هذا القول حيال ما اتخذه عدد من وزرائك بالغاء الكثير من الاجراءات التي اتخذها عدد من الوزراء في الحكومة السابقة، فهل تمت هذه الاجراءات بايعاز منكم ام هي من عنديات كل وزير؟ اما كان بالامكان تأجيلها ريثما تحصل الحكومة على ما يعطيها شرعية القرار؟ واذا كان هم الوزير اللاحق تدمير ما بناه السابق بهذا الحقد المتهور فكيف تعمر بلدنا وتتقدم، سؤال؟ واين روح الوطنية في ذلك؟ وهل هذه هديتكم ووزراؤك لزميلك وزملائهم في الوزارة السابقة؟ وهل هذه الهدية المناسبة من الوزراء الذين يعتبر الرئيس السابق ولي نعمتهم اذ جاء بهم وزراء وحقق لهم حلما سعوا اليه طوال حياتهم، وسلكوا له السبل ذللا وذلة؟

وقد بدأ الاعلام منذ تسلم الرئيس المصري مهمة الهجوم على الاسلام وعلى الاخلاق مما نخشى معه ان يكون ذلك ضمن خطة لتصفية الحركة الاسلامية تمهيدا لمحاولة القضاء على الاسلام. ولا احد ينكر بغض النظر عن اختلافي او اتفاقي مع الحركة الاسلامية ما ساهمت به مشكورة في دفع مسيرة الديموقراطية وتحقيق منجزاتها، ودعم العراق، وتوعية الجماهير، وهي لم تتغير فما الذي تغير؟! ثم انه تحضرني معلومة اود من الرئيس المعين توضيحها امام الناس، هل هناك خطة لدى الحكومة لنشر الرذيلة ودور اللهو ومحاربة الفضيلة تمهيدا لتحويل الشعب الى «دايخ وسكران» ضمن خطة صهيونية استعمارية لقتل روح الجهاد، وسحق الانتماء للاردن وفلسطين.

وهل سنصحو يوما ايها السادة امام امر من الحكومة يقال لنا فيه: ممنوع عليكم تربية اللحى والشوارب؟ لست ادري وهل سنجد انفسنا يوما ملزمين بالتحول الى خواجات او اقنان للخواجات، والا قيل لنا: لا مقام لكم في هذا الوطن ولا في هذه الحياة، لست ادري اني لست ادري؟ ومن يدري لعله الرئيس المعين فيخول الحيرة الى اعين قريرة، نريد جوابا.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

وقد ورد في بيان الحكومة تركيز واضح على نزاهة الحكم، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب. ودعوني اناقشكم من بيانكم هذا في تركيبتكم الوزارية، ورغم ان هذه امنية عزيزة على قلب كل اردني وانا احدهم، وان هناك عدد ضئيل من طاقم الوزارة من الشباب المخلص الذي يستحق موقعه، بعيدا عن التشكيلة الانكشارية، الا انني اجد نفسي في حيرة امام اسئلة كثيرة وكبيرة تجثم على صدر الواقع فتسحق هذه الامنية وتجعلها هباء منثورا لكن اين؟ في عالم التندر والتبخر.

فاين نزاهة الحكم، والرجل المناسب في المكان المناسب، من وزير طرد من وزارته بسبب قضية البصل والموز عندما كان موظفا بهذه الوزارة حتى اذا ما دخل الجامعة ازدادت سيرته وسريرته تلوثا وعفنا واعتدى من حكم موقعه الاداري والاكاديمي على كرامات الناس وكرائم الناس، وهو يفهم ما اقوله جيدا حتى اذا ما صار مضرب المثل بالسوء كوفيء بالوزارة التي طرد منها بسبب البصل والموز، وانتم يا دولة الرئيس ترونه ينسخ كل كلمة تقال في مجلس الوزراء، فهل يفعل ذلك ليرسل تقاريره الى جهة ما؟ ان وزارة تحتوي مثل هذا الوزير وتباركه جديرة بعدم المباركة وعدم الاحترام، من هو هذا الوزير؟ تعرفونه ويعرف نفسه.

واين نزاهة الحكم من وزير يئن تاريخه تحت وطأة التساؤلات الثقيلة، وما يثار حوله من شبهات واقاويل تتعلق بقضايا التهريب والصفقات البنكية البترائية والاتجار بما لا يتفق وقيمنا الاردنية والاسلامية، والنهج الاردني السليم، واذا به الولد المدلل يتبوأ وزارة تدر عليه لبنا وعسلا من حنفيات نفعية تصب في حوض مهنته، فمن هو هذا الوزير؟ تعرفونه ويعرف نفسه.

واين نزاهة الحكم والرجل المناسب في المكان المناسب من وزير عوقب بالطرد من وزارته لتدني كفاءته الوظيفية محملا على كاهله بما تنوء به العصبة اولو القوة من تاريخ اليد السفلى الدنيئة وعدم الكفاءة الى درجة ان نفسه لم تعف يوما عن قبول ساعة يد، ليعود وزيرا للوزارة التي لم يحمل مؤهلا اخلاقيا ليكون فيها موظفا في الخدمات العامة، هل هذا من العدل يا طلاب الحق والعدل؟ انه يعرف نفسه وانتم تعرفونه.

واين نزاهة الحكم والرجل المناسب في المكان المناسب من وزير حديث الخبرة، رفض الشعب فرزه نائبا، فاذا به يحتل وزارتين معا، وليس لديه مؤهل لهذا المستوى - عفوا استميحكم عذرا ايها السادة، فان صداقته مع عم الرئيس المعين اكبر من القانون ومصلحة الوطن وكافية لتخطي هذه الحواجز ومتطلبات مصلحة الوطن، حتى اذا كانا شركاء في التنمية التجارية والمصالح الذاتية كانت المحصلة البلاء والداء على شعبنا الاردني. من هذا الوزير؟ فانتم تعرفونه ويعرف نفسه وبالتأكيد انا اعرفه.

واين نزاهة الحكم والرجل المناسب وانتم تكنفون بين ثنايا عباءاتكم وزراء تجار في الوزارات المتعلقة في البيع والشراء والصفقات ترى هل سيباع الوطن؟ واين مصلحة المواطن ومصيره؟

واين نزاهة الحكم والرجل المناسب من قصة المستشار الذي احتكر اذن القرار عشرين عاما ونيف، موسوسا، وهو لا يوصي الا بمن هم على شاكلته او من تلاميذه في الوسوسة والدسدسة، ولا زال ازلامه يصولون ويجولون داخل الوزارة وخارجها، مؤهلهم وسندهم ذات

المستشار وليس من شيء سواه - اريد جوابا، انني ادري ولست ادري.

واين نزاهة الحكم، والرجل المناسب امام تعيين عدد من وزرائك من حملة الجنسيات الاجنبية وان تعرفهم وانا اعرفهم وربما جنسيات اخرى غيرها.

واين الرجل المناسب لدى هذه الحكومة وهي لا تفرق بين الدين والوعظ والارشاد من جهة وبين الخلطة الاسفلتية ورصيف الشوارع في ورشة من جهة اخرى، ترى هل ان الحكومة الجديدة باتت لا تفرق بين الاوقاف والاعلاف.

واين الرجل المناسب في المكان المناسب من قرار الحكومة بتعيين اثنين من مرتبة مدير عام، وهما لا يحملان التوجيهي كلاهما، وهو امر مخالف للقوانين والانظمة، عفوا فهناك مؤهل لديهم يعلو القانون والدستور، انه ارتباطهم بصداقات مع عم رئيس الوزراء، ترى لماذا لا يكون عمكم رئيسا للوزراء ونحول الوطن الى جمعية تعاونية للمنفعة المتبادلة.

اما الوزراء الذين يقال انهم يرتبطون بوشائج المصاهرة والنسب مع الرئيس المعين، فلا نريد الاشارة اليهم هنا، لان قطاعا كبيرا من الشعب يتحدثون ويتندرون في مجالسهم حول ذلك.

من هنا نجد بالبرهان القاطع ان الشعار الذي نادت به الحكومة عن نزاهة الحكم لم يكن اكثر من حبر على ورق وهذا لا يعني عدم وجود ملفات أخرى لوزراء آخرين ولكنني خشيت عليكم الاطالة، لم يكن اكثر من حبر على ورق وعدو لدود لممارسات الحكومة الفعلية، مما يجعل هذا الشعار بحاجة الى دليل مقنع حول احترامه وجديته وقابليته للتطبيق في ظل هذه الحكومة.

معالي الرئيس، الاخوة الزملاء

ان منصب رئيس الوزراء خاصة في هذه المرحلة، من اخطر المناصب واهمها في الدولة، لذا فان من حق الشعب ونوابه الحصول على اجوبة شافية عن جميع الامور العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية والاردن وشعبيهما حيال تحركات السلام والاستسلام، سواء بدت هذه على شكل اتصالات سرية ام علنية ام تصرف ومفاوضات، او انهزام واستسلام، او حتى كلمات وتصريحات من رئيس الوزراء المعين قبل وبعد امساكه بتلابيب هذا المنصب، وبناء عليه فان عديدا من الاسئلة لا تزال على شفاه الحيارى وما اكثرهم نجد من واجبنا الاستفسار عن بعضها ضمن مطلب الشعب في ان يعرف ويستوضح كل شيء.

اما الاسئلة فهذه بعضها ولا اريد الاطالة: ايها تعرف اكثر يا دولة الرئيس المعين المدورة ومعان بالاردن ام الشاطيء اللازوردي في «نيس وكان» بفرنسا، وفي اي تجد المتعة هل في مساعدة فقراء الاردن ام مصاحبة الاغنياء في يخت رجل الاعمال في البحر المتوسط؟ انني وانت نعرف المقصود.

وهذا سؤال اخر، عندما كنتم وزيرا للخارجية الأردنية هل كلفتم سفيرنا بواشنطن في حينه بعمل ترتيب لقاءات مع شخصيات يهودية اميركية؟ وهل كان لموقفه المشرف موقف السفير برفضه اجراء الصفقة سبب في اعادته الى المركز في حينه عقابا له؟ ماهي اسباب ونتائج تلك الاتصالات؟ اريد جوابا.

هل كان لاقصائكم عن وزارة الخارجية عام ١٩٨٨ علاقة بتسجيلات صوتية لكم امام مجموعة من الشخصيات الاجنبية حول امور خطيرة قلتموها تتعلق بالاردن ومصيره بما يغاير مواقفكم المعلنة؟ ما هي فحوى التسجيلات التي اصبحت قصتها معروفة لدى غالبية ابناء الشعب - اريد جوابا.

هل اتصلت في الاورغواي، في امريكا اللاتينية، مع اعضاء الوفد البرلماني الاسرائيلي الذي كان يحضر المؤتمر هناك في شهر تشرين الاول عام ١٩٩٠، عندما كنت احد اعضاء الوفد الاردني لحضور تلك الاجتماعات؟ وما هي اسباب الاستقبال الحميم الذي قابلوك به؟ وهل نصحت الوفد الاسرائيلي بالتصويت على شخص بعينه ليكون رئيسا للكنيست؟ اريد جواب.

ما هي حقيقة فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي؟ ومن هي الشخصيات الاردنية المتورطة فيها؟ وهل هناك علاقة ما بين هذه الفضيحة وتسمية امين عام وزارة الخارجية الحالي سفيرا لنا في لندن التي تعتبر مقر بنك لويدز الذي رفع غطاء القدر عن عفن الفضائح؟ وما هي الصفقات المشينة التي كان يقوم بها البنك والشخصيات الاردنية المعنية فيها يتعلق بالمتاجرة غير المشروعة بالاسلحة وغيرها بما اساء الى سمعة الاردن؟ هل سيتم عقاب المتورطين؟

وهل حالت وزارة الخارجية زمنكم دون تنفيذ العدالة الدولية بحق من قيل انه احد ابطال هذه الفضيحة القابع في عمان؟ اريد جوابا.

هل يحمل دولتكم تصريحا بلم الشمل؟ واذا كان كذلك فانكم تشكلون ببقائكم خارج فلسطين قدوة لتفريغ الارض لا تتفق مع روح الانتماء الى فلسطين الحبيبة والتمسك بها، وانما تركها للفلاشا ويهود الاتحاد السوفيتي - اريد جوابا.

والسؤال الان موجه الى الاخوة الزملاء النواب الكرام: هل نعطي الثقة لاي شخص يمكن ان يتنازل عن شبر واحد من فلسطين الحبيبة؟ سؤال، وهل نعطي الثقة لحكومة تشتمل على نفر من الوزراء متورطين في قضايا شائكة وملفعين بالشبهات؟ وهل نعطي الثقة لحكومة رئيسها على وشك ان يدان من المحكمة العرفية بقضية السبعين الف دولار اذ اخذت العدالة مجراها؟ وهل نعطي الثقة لحكومة عاجزة عن قيادة الوطن في هذه المرحلة العصيبة؟.

وعلى اية حال، فانني اقول هنا: ان من نعم الله على هذا البلد ان منحنا قيادة هاشمية ملهمة هي صمام الامان عندما تتلاطم الامواج، وهي الخيمة التي تظلنا جميعا من الحر والقر، وعلينا جميعا ان نتمسك بها ونلتف حولها.

ان ما قلته ايها السادة ليس الا تنفيذا ووفاء للعهد الذي قطعته على نفسي ان اكون مخلصا لله والوطن والملك والشعب، ولا زال

عندي الكثير الكثير احتفظ به واحتفظ بما هو اخطر واكبر اذا كان لابد من خوض معركة المماحكات السياسية، فما القيت اوراقي يوما على طاولة واحدة وعندي من الصبر والنفس الطويل ما يدحض كل اتهام بالتسرع. الموقف، وبناء عليه فانني اجد للضمائر اوزان بعض الضمائر تزن قشة، واخرى دجاجة، واخرى سيارة، واخرى عمارة.

اما ضميري فانه لا يوزنه ملء السموات والارض ذهباً وانني لست ممن يخضع لترهيب او ترغيب وانما اتخذ قراري بقناعتي هذه.

وبناء عليه فانني احجب الثقة عن الحكومة لعدم قناعتي للاسباب التي اوردتها بخطابي.

معالي الرئيس الاخوة الزملاء، شكرا لكم ولاصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام النائب السيد مطير البستنجي



السيد مطير البستنجي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه.

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يشاركني في هذه الكلمة اخواني اعضاء الكتلة الاسلامية المستقلة السادة، معالي السيد محمد العلاونة، معالي السيد عبدالسلام فريحات، معالي السيد عوني البشير، سعادة السيد عاطف البطوش، سعادة السيد محمود هويمل، سعادة السيد مطير البستنجي

وقبل دخولي في تفاصيل كلمتي هذه ارجو ان اوضح للزملاء الكرام بان الكتلة الاسلامية المستقلة قادرة عن الدفاع عن نفسها وتلمس طريقها، وتقييم مواقفها ولا يمكن ان تبني مواقفها على تحريض من احد او وصاية منه أو خوفا عليه وكيف ستتصرف عند اعطاء الثقة او الحجب. وتبين الكتلة بان الزميل الكريم معالي النائب جمال الصرايرة كان احد اعضاء الكتلة حين قررت الاشتراك بالحكومة ويعلم ذلك دولة الرئيس وأخرون ولا حاجة لقراءة ما بين السطور حول اسباب انسحاب الزميل من الكتلة والتي لم تكن الخلاف حول الاشتراك في الحكومة، ولذا اقتضى الحال لتوضيح موقفه بالامس.

معالي الرئيس، حضرات الزملاء

لقد افتتحت الحكومة بيانها وختمته

بالذي هو خير آيتان كريمتان من كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، واننا نعتبر هذا الموقف التزاما من الحكومة واقرارا بالحاجة الى تقوى الله والقول السديد بغية تحقيق الصالح العام وصالح العمل والتوجه نحو تطبيق الشريعة الاسلامية الغراء في ميادين الحياة، وان طاعة الله ورسوله هما الدعامتان القويتان اللتان لا مندوحة عنهما لتحقيق الفلاح والنجاح في الدنيا والاخرة.

ان تحقيق ما تصبو اليه النفوس من عزة واستعادة حقوق انما يتوقف على مدى ادراك الامة العربية والاسلامية لمعنى الوحدة والالتزام بالخلق الكريم بالتوجه الى الله قلبا وقالبا حتى تصل الامة الى حقيقة الايثار فتعطي لله سبحانه وتعالى كل شيء وان الذي تعطيه لله هو احب اليها مما تدع، ان حقيقة الامر بان هذا الوجود لله وان الحق منصور بنا او بغيرنا وان الباطل مقهور وان دالت دولته وطالت صولته، ولهذا فالمنطق يقضي ان نتدبر ما هو ميسر لنا تدبره.

معالي الرئيس - الاخوة النواب

لقد اوضح البيان دور الاردن البارز في القضايا القومية وعلى رأسها القضية الفلسطينية والتي تعتبر الشغل الشاغل والاهم بين الامور حيث هي قضيته يتأثر بها سلبا او ايجابا وقد التزم ما زال بحقوق الشعب الفلسطيني، وأننا مع كل توجه لتحرير الارض واعادة الحقوق كاملة لاصحابها ورفع الظلم ايا كان نوعه.

وعلينا ان ننبه ونتنبه بكل يقظة الى خطر الجهود الامريكية والصهيونية المحمومة لالغاء سلاح المقاطعة العربية الذي يعني تحقيق المشروع الصهيوني واقامة اسرائيل الكبرى، فعلى الحكومة ان تسعى الى تحقيق اصطفاف عربي يدعم بقاء المقاطعة العربية ضد اسرائيل وسد اية ثغرات في جدارها.

معالي الرئيس - الاخوة النواب

يعتبر الاقتصاد مظهرا من مظاهر الاستقرار ومفتاح النماء والامن في اي مجتمع، ولذا نرى ان البيان الوزاري قد افاض في شرح اسباب تعثره وابان طرق العلاج والاصلاح وركز ونحن معه على التوسع في المشاريع الانمائية التي تفتح فرص عمل وطنية وتمدنا بقدرات الاعتماد على الذات وتفتح امام منتجاتنا الوطنية الاسواق الخارجية. ولاهمية هذا القطاع نؤيد وضع خطة وطنية اقتصادية ترتكز على مجموعة من المبادىء العلمية والعملية قابلة للتطوير واستيعاب التقنيات واعتماد التخطيط في برامجها.

ولنا امل كبير ان يأتي ذلك اليوم الذي نعتمد فيه على الذات ونستغني عن المديونية الخارجية والداخلية ونتائجها.

كما نأمل ان تحقق الحكومة ما التزمت به من خطط تنموية في الجنوب والذي سيكو الاثر الطيب على اقتصاد هذه المنطقة وانعكاس ذلك على هجرة السكان من تلك المناطق الى المدن، كما ونأمل بالتعويض على المتضررين من جراء السيول في الجنوب ودعم جامعة مؤتة ومستشفى الكرك المنتظر.

البطالة والفقر :

انهما يشكلان تحديا كبيرا لمجتمعنا وما ورد في بيان الحكومة حولهما جيد حيث ان البطالة والفقر نتيجة لجملة من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فلا بد من التعاون الصادق بين الاجهزة المختلفة لدراسة الاسباب ووضع الحلول العملية والصبر للوصول الى حل مرض لهاتين الظاهرتين.

في الصحة :

ان مساواة العاملين في القطاعات الصحية المختلفة امر تقتضيه العدالة والانصاف ويحقق الطمأنينة للطبيب ومساعديه وهم الذين يتعاملون مع الناس والافراد في امور حياتهم وارواحهم واجسادهم.

كما ان التزام الحكومة بتطبيق نظام التأمين الصحي الشامل امر طيب ومطلب شعبي نأمل ان يترجم هذا الى واقع عملي.

كما ان سوق الدواء يتساوى مع سوق الخبز والماء فتنظيمه وتحديثه امر تقتضيه المصلحة الوطنية.

هذا ونطالب بتطبيق قانون المجلس الطبي حسب ما جاء في نصوصه بحيث تنحصر صلاحية المجلس في اصدار الشهادات التي تنحصر بالاطباء الذين لا يحملون شهادات اختصاص والذين اعدوا انفسهم ليكونوا اطباء اختصاص اذ عليهم اجتياز الامتحان الذي تعقده اللجان المختصة، اما حملة شهادات الاختصاص فان المجلس يقوم بتقييم الشهادة للاعتراف بها دون ان يتطلب ذلك اجتياز امتحان لهذه الغاية

الشؤون البلدية والقروية والبيئة :

ان دعم المجالس البلدية والقروية امر هام يصب في صالح الامة والوطن ويجعل المواطن ملتصقا بارضه حيث تتوفر الخدمات والمرافق العامة والطرق المعبدة التي تسهل عليه الانتقال من موقع عمله الى بيته.

كما نأمل بمساواة العاملين في المجالس البلدية والقروية بنظرائهم في الدوائر والمؤسسات الحكومية من حيث الحقوق والواجبات والامتيازات.

ان الاهتمام بسرعة انجاز المخططات التنظيمية امر هام فهو المفتاح لايصال الخدمات الى المواطنين ويمنع التوسع العشوائي ويقلل من مشاكل الاعتداء على استعمالات الاراضي.

ان الاهتمام برفع بعض المجالس القروية الى بلديات امر يستحق الذكر، كما ان الاهتمام بمجالس الخدمات المشتركة وتنظيمها على اسس افضل يستحق العناية.

ولا بد من العمل على الحد من التوسع في العمران والتنظيم الهيكلي على حساب الرقعة الزراعية.

اما في الثقافة :

يعيش العالم عقد التنمية الثقافية، وما ورد فيامج الحكومة في ل الثقافة لا يرقى الى مواكبة جهود العالم في هذا المجال، واننا لندعو الى ان تجعل الحكومة من التسعينيات عقد تنمية ثقافية لوطننا وهذا يستلزم بداية ان نحدد مفهوم الامة للثقافة، ان العالم يتجه اليوم الى تحديد مفاهيم جديدة للثقافة تتفق مع التطورات السياسية والاجتماعية الجديدة، ولقد آن الاوان لتمحيص المفاهيم المستوردة واستخلاص مفاهيم جديدة تنبع من قيم الامة الاسلامية والعربية وتتمثل تراثها النهضوي لتشارك في صياغة المستقبل الحضاري على اسس اسلامية عربية اصيلة لا هجينة خالصة نقية من شوائب التغريب ولا سيما ونحن مقبلون بسرعة على طوفان من الاعلام الغربي القادم عبر الاقمار الصناعية.

وقد لوحظ في البيان غياب صورة (الطفل) فعلى الحكومة ان تسير نحوه باتجاهين متوازيين الاول هو ما اشارت اليه في بيانها والثاني وهو الذي يجب ان يستأثر باهتمام اوسع واشمل وهو ثقافة الطفل بمختلف انشطتها ولا سيما الكتاب، والتعاون بصفة خاصة مع وزارة التربية على اعداد جيل يقرأ ونطالب الوزارتين معا بان يكون شعارهما في هذا العقد «كتاب لكل طفل» كما نطالب بان يكون الكتاب في متناول الجميع وان يعطى الاهتمام ذاته الذي توليه لرغيف الخبز، وقد آن الاوان ان تسقط مقولة اعداؤنا اننا امة لا تقرأ، واذا قرأت تنسى.

في التربية والتعليم :

اننا نحيي اعتزام الحكومة جعل التسعينات عقد الاصلاح التربوي الشامل ومن اجل ان تكون الخطى محددة والنتائج المرتجاه مضمونة ينبغي ان نتعاقد معا على فلسفة تربوية محددة منطلقة من ثوابت الامة نابعة من عقيدتها الاسلامية وقيمها الاصيلة ومرتكزة الى ما اشارت اليه الحكومة، فبغير وضع هذه الفلسفة يستحيل وضع الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاصلاح المأمول، وبغير التعاقد على هذه الفلسفة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تظل الخطط عرضة للتغيير والتبديل والمراوحة والتباطؤ بتعاقب الحكومات.

ونود ان نؤكد على ان اولى واجبات الحكومة في مجال تطوير العملية التربوية هو تخفيف المنهاج من اعباء الحشو وتخليص المعلم من واقع التلقين وأول ما يستلزم ذلك هو الاهتمام الحثيث ب «تعليم التفكير» بحيث يأخذ ذلك جانبا كبيرا من عملية تأهيل المعلمين اضافة الى اساليب ومضامين المناهج المدرسية، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التعريب الواعي للمعارف الحديثة بمعنى التمييز بين كل من التعريب والترجمة والنقل المباشر.

وما دامت مسؤولية العملية التربوية تلقي على عاتق المعلم عبئا ثقيلا فانه يستوجب بالمقابل ان يعطى المعلم باعتباره المربي وصانع الاجيال الصاعدة بناة المستقبل، حقه وقدره من الاهتمام بتقديم الحوافز التي تكفل له من صفو العيش ما يحقق صفو الذهن، ذلك ان معلما لا يعشق مهنته لا يحقق رسالته.

ومن الامور التي ينبغي ان تحظى بالعناية التعليم التطبيقي والمهني بحيث تواكب المسيرة التعليمية التحديث التقني العالمي الذي يتطور بسرعة مذهلة ويترك بصماته واضحة في حياتنا اليومية والعملية.

وهناك مطلب وطني هام نطالب وزارة التربية ببذل الجهد في سبيل تحقيقه برغم ادراكنا

للصعوبات الجمة التي تكتنفه وهو العمل على توحيد المناهج العربية قدر الامكان.

ونحن بانتظار ذلك اليوم الذي تتعاون فيه أجهزة الاتصال والثقافة والصحافة والاعلام وجميع الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية لصناعة جيل بمواصفات مميزة يؤمن بالله وبوطنه وبأمته قادرا على تحديد ذاته وهويته.

ولنا امل بدعم صندوق اسكان المعلمين بما يكفل تحقيق رسالته واخراج فكرة نوادي المعلمين الى حيز التنفيذ ونحن مع الحكومة في انجاز مشروع نقابة المعلمين لتغدو عملا بدل الطموح، وكذلك اخراج الاتحادات الطلابية الى واقع عملي ملموس

في التعليم العالي:

يمثل التعليم العالي في بلدنا استثمارا اساسيا وركنا هاما من مقومات المجتمع باعتبار الانسان وبخاصة شباب الوطن هم اداته بمقدار ما هم غايته، والصورة الواضحة للتعليم العالي تتمثل في ظواهر ثلاثة رئيسية تعكس عدم الاتساق بين مدخلات التعليم ومخرجاته مما ينعكس على عملية التنمية العامة للمجتمع، هذه الظواهر هي.

أ - تزايد في اعداد الطلبة الحاصلين على الثانوية العامة

ب - تزايد في إعداد الخريجين العاطلين عن العمل.

جـ - عدم قدرة مؤسسات التعليم الجامعي الرسمية منها والاهلية على استيعاب الطلبة الراغبين في مواصلة تعليمهم وتحولهم الى جامعات الخارج.

وان نظرة فاحصة على هذه الصورة غير المشرقة تقودنا الى البحث في علاج هذه الظواهر ومما يستلزم ذلك الآن:

* اعادة النظرة في سياسة القبول وربطها باحتياجات سوق العمل المحلي والاسواق العربية المحتملة وذلك للحد من ظاهرة الخريج العاطل.

* اعادة النظر في معدلات القبول في كليات المجتمع والجامعات بحيث يتسنى لاكبر عدد من الطلبة الحصول على مقاعد متوسطة او جامعية وعدم جعل المعدل المعيار الاوحد للقبول، مما يقلل نسبة التسرب الطلابي لجامعات الخارج ويوفر على الاقتصاد الوطني عبئا ماليا.

* توسيع قاعدة المنح الداخلية والبعثات الخارجية والحرص على الموازنة بين الحاجة والتفوق وكذلك تخصصات الندرة والحاجة.

ان الاتجاه الحالي لزيادة مؤسسات التعليم العالي نقطة ضوء حضارية مشعة في سماء المجتمع الاردني يجب ان تستثمر ليغدو بلدنا مركزاستقطاب علمي وتعليمي مع الحرص على توازن لوائح التعليم العالي ولا سيما الاهلي بين مستوى متميز لجامعاتنا وانفتاح اكاديمي على العالم وللذلك نطالب بمراجعة قوانين التعليم العالي من حيث الشكل والإطار والجوهر والمضمون وخاصة انجاز مشروع قانون اللغة العربية لعام ١٩٦١..

في مجال القضاء: (السلطة الثالثة)

نحن مع توجه الحكومة في تحسين اداء هذا الجهاز ورفع مستواه وخاصة بعد الغاء الاحكام العرفية.

ونطلب من الحكومة نقل الاماني الى واقع عملي وان نصل الى قضاء مستقل بمعنى الكلمة وان تنتهي جميع التدخلات في جهازنا القضائي سواء من داخله او خارجه وان تسعى الحكومة الى تطوير الاجراءات القضائية بما يضمن سرعة البت في القضايا وان تضيق الثغرات التي ينفذ منها الخصوم او وكلائهم الى اطالة عمر القضايا امام القضاء وذلك على حساب امن البلد واستقراره. ونحن نعلم ان زيادة الامن والاستقرار تتناسب طرديا مع العدل وسرعة البت في القضايا المنظورة امام المحاكم،

ونطالب الحكومة باخراج قانون المحكمة الدستورية الى حيز التنفيذ مع اجراء التعديلات اللازمة لتحقيق ذلك.

كما نأمل نظرا للتطور الاقتصادي والمالي والمصرفي والعمالي وما تحمله هذه من تعقيدات وتفصيلات العمل على تشكيل محاكم متخصصة او غرف في المحاكم متخصصة في النواحي المختلفة لتوحيد الحكم وتكوين التخصص وسرعة الفصل في القضايا بعيدا عن روتين المحاكم واجراءاتها.

كما نأمل بتشكيل وانشاء دار للتحكيم قياسا على دور التحكيم المشهورة عالميا مما تحققه من دخل للخزينة ولاعضائها وسرعة في البت في القضايا الكبيرة المعقدة.

كما نأمل العمل على تطوير كفاءات القضاة ببعثهم للحصول على الشهادات المتخصصة والاطلاع على معارف الامم.

في المياه:

نحن مع الحكومة في توجهها نحو استراتيجية مائية فهذه المشكلة تقع في مقدمات التحديات التي تواجه الاردن، فلا بد من العناية بمصادر المياه والحفاظ عليها وتطويرها والقيام بعمل السدود على الاودية وفي الصحراء ووضع خطط مائية طموحة حتى لا نفاجيء يوما ما بمالا يحمد عقباه، ونحن نأمل بتشكيل هيئة عليا للمياه تبحث عن المياه وتطور مصادرها وتحافظ على المخزون وما يتعلق بموضوع المياه جملة وتفصيلا.

القوات المسلحة الاردنية وجهاز الامن العام والاجهزة الامنية والدفاع المدني:

ادراكا منا لاهمية الدفاع عن الوطن وحماية امنه داخليا وخارجيا، لذا لابد من رفد القوات المسلحة والامن بمصادر القوة والمنعة وتحديثه ليكون دائما ظهير الامة وضميرها وان يكون متميزا في أدائه متحفزا للقيام بواجباته وطليعة للتحرير.

في الزراعة:

ان الاردن يحتاج الى اجراء غير عادي او تقليدي لتصويب اقتصاده واستغلال ثرواته وتوجيه انتاجه الى ما فيه من قدرات وثروات خيرة اهمها القطاع الزراعي، وهو القطاع الوحيد الذي يشكل ارضية صلبة قوية للاقتصاد الوطني، واداته الفلاح والعامل ورجل البادية

والتي كما يدل واقعنا بأنهم اقل حظا يعاني ويئن.

ان دعم القطاع الزراعي ورعايته امر لازم ليتمكن من العطاء، وقد كان الاردن قبل السبعينات في وضع زراعي ممتاز يوفر المواد الغذائية الاستراتيجية محليا بل كان يصدر جميع انواب الحبوب واللحوم وبيض المائدة ولكنه الان يستورد ٩٠٪ من احتياجاته من القمح والاعلاف والسبب يعود الى عدم رعاية القطاع الزراعي انتاجا وحوافز وعدم تقدير خطورة فتح الابواب لاستيراد الحبوب واللحوم من الخارج باسعار رخيصة منافسة للناتج الوطني ولم تتخذ الاجراءات الوقائية لمنع ذلك فترك الفلاح ارضه ومواشيه وذهب الى المدينة يبحث عن عمل في الخدمات فكانت مشكلة الاخلال بالتوازن السكاني وتعطلت الاراضي الزراعية واحدثت في المدينة اكتظاظا وبطالة ومشاكل اجتماعية، وقد ادى ذلك الى اندثار كثير من السلالات المحلية من الثروة الحيوانية وتم استيراد سلالات محسنة من خارج بيئتنا وتم استيراد ما يناسبها من اعلاف وادوات بما زاد من تكاليف التربية على حساب الناتج المتوقع.

وفي مجال انتاج الخضار والفواكه لاسيما في وادي الاردن لابد من تصويب الاوضاع الناتجة عن ترسب الاملاح في التربة نتيجة استعمال المياه العادمة بطريقة غير مدروسة فتحتاج الاراضي الى الصرف في حالات ترسب الاملاح كما يجب استخدام الدورة الزراعية في وادي الاردن حتى تكافح الامراض ونقص الانتاج ويتم التعويض الطبيعي من خلال هذه الدورة:

ويجب الاهتمام بمناطق البادية من حيث اقامة السدود الترابية وارواء الاراضي الصالحة للزراعة ذات المردود الاقتصادي للحفاظ على الثروة المائية وتنمية البادية وتوفير مياه الشرب للحيوانات وانبات الاعشاب الرعوية فتصبح البادية مناطق انتاج للحوم ومشتقات الالبان ومناطق جذب سكاني لا طاردة لسكانها.

لذلك لابد من ان تحتل الخطط الزراعية غاية الاهمية لمجابهة الواقع الاليم الذي وصلت اليه الزراعة في بلدنا بعد ان فقد خاصيته الزراعية باستيراد جميع حاجياته تقريبا وحتى مستلزمات الانتاج مثل البذور والتقاوي واصول الامات فنحن نحتاج الى ثورة زراعية حقيقية تعتمد على توفير المواد الاستراتيجية محليا ونحتاج بذلك الى امرين اساسيين هما:

١ - السياسة الزراعية الوطنية الهادفة

٢ - الادارة الزراعة والمتمثلة في وزارة الزراعة لتكون قادرة على ترجمة السياسات الزراعية وبتعاون بين السلطة التشريعية والتنفيذية.

هذا ويجب اعادة الثقة بين الفلاح والمسؤول والمرشد الزراعي واستغلال كل شبر من الاراضي واقامة السدود واستغلال المياه الجوفية وتوفير مستلزمات الانتاج واستعادة السلالات المحلية من الثروة الحيوانية واستخدام الميكنة الحديثة وايجاد التخصصات الزراعية العلمية في الجامعات لتخريج المختصين الميدانيين في شتى المجالات.

كما يجب وضع نظام مميز للتسويق والتدريج لانهاء مهزلة التوزيد العشوائي

واستغلال الفلاح البسيط من بعض حلقات التسويق هذه، ويتم تنظيم تصدير المنتجات الوطنية الى الخارج بما يكفل مردودا مجزيا للفلاح لتعويضه وتحفيزه. كما يجب اقامة الصناعات الغذائية في مواقع الانتاج لما لها من فوائد اقتصادية جمة، ويجب دعم المزارع بالتمويل المدروس الذي يساعده على الاستمرار.

كما ان مشروع دعم الاعلاف يحتاج الى اعادة نظر فالذي يجري الان تحت هذا العنوان هو سوق سوداء يستفيد منها عدد محدود من الذين لديهم القدرة على تغيير الحقائق وان اكثر من ٦٠٪ من الحاصلين على بطاقات علفية لا يملكون مواشي ويقومون بخلق السوق السوداء على حساب اصحاب المواشي، فعلى الحكومة ان تقوم في هذا المجال بدعم الانتاج بدل دعم الاعلاف.

من هذا كله نرى انه لابد من دعم القطاع الزراعي كونه الركيزة الاهم في الاقتصاد الوطني.

كما وان توزيع الاراضي في المناطق التابعة لسلطة وادي الاردن غير عادلة والمطلوب من الحكومة اعادة النظر في هذا الموضوع وحان الوقت لاعادة النظر في المؤسسات المترادفة في القطاع الزراعي.

معالي الرئيس - الاخوة النواب

ان ما نمر به هذه الايام من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية يقتضي منا جميعا التبصر والنظر الى الامور بروح الحكمة والتعقل، فنحن امام مسؤولية كبيرة نرجو الله جلت قدرته ان يعيننا على اتخاذ الموقف الحق الذي يحفظ علينا بلدنا ووحدتنا وقوتنا، وان يلهمنا اتخاذ المواقف بعيدا عن الذاتية والهوى الشخصي والسطحية في معالجة الامور، وان يمكننا من النظر الى الماضي والحاضر لنصنع مستقبلا آمنا قادرا على تجاوز مصاعب الامور في شتى مناحي الحياة.

ان قدسية الامانة التي حملنا اياها الشعب تقتضي منا البحث المتعمق للاخذ بيديه الى الامن والامان وان نبتعد به عن الخوض في المجهول والاحتمالات، «فالعاقل من اتعظ بغيره والشقي من اتعظ بنفسه» وبالاضافة الى ما تقدم نشترط لثقتنا ان تتوجه الحكومة نحو تطبيق الشريعة الاسلامية التزاما وعملا، كما ان هناك شرط اخر ان يكون هناك تصويب في بعض الوزراء.

نسأل الله ان يعيننا ويغفر لنا ويلهمنا الرشد والسداد انه نعم المولى ونعم النصير، «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت التواب الرحيم».

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله

قبل ان نرفع الجلسة، ارجو من الاخوة الزملاء وخاصة الذين تحدث بأسمهم رؤساء او مقرري الكتل ان يكتفوا بالكلمة الرئيسية وان يخففوا الكلمات ان امكن، فنرى ان متحدث باسم الكتلة ثم يتكلم الكتلة جميعا او معظمهم هذا حقهم نعم وحقهم صحيح، لكل اخ نائب

حقه للتحدث، لكن لنا رجاء حتى ننظم موضوع النقاش الباب مفتوح لكل الاخرين بما يشاء وفي اي وقت يشاء لكن لنا رجاء حتى نقوم بتنظيم مجريات مناقشة البيان الوزاري وان يكون هذا الموضوع بالذات موضوع مناقشة البيان هو الموضوع الرئيسي بالحديث، ترفع الجلسة ربع ساعة للصلاة ونعود بعد ذلك.

«رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة»

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل نستأنف الجلسة، النائب الشيخ علي الفقير



الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يعز من يشاء ويذل من يشاء، فانه لن يذل من كان الحق معه، وان كان فردا، ولن يعز من كان اولياء الشيطان حزبه، وان كان معه الإنام، فالله غالب على امره وقضى بان العاقبة للمتقين.

وصلى الله على سيدنا محمد عبده ورسوله، وخيرته من خلقه، الذي جمع له من الفضائل ما فرقه في الرسل من قبله، وجعل دينه ناسخا لكل دين لتضمنه لها وزيادة، وجعل العلماء ورثة الانبياء فهو لم يورث درهما ولا دينارا، وانما ورث العلم فمن اخذ به اخذ بحظ وافر، وبعد

معالي الرئيس - الاخوة النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان الاعتساف ركوب الطريق على غير هداية وركوب الامر على غير معرفة، فاذا انضم الى ذلك خوف وجبن وحب الدنيا مع ايثارها على الاخرة، فلا بد ان ينزل العدو المنزلة التي تجعل منه سيدا، آمراً، ناهيا. تمتثل اشارته ولا نحوجه الى العبارة، وقد نفكر عنه بابداع الجديد من الصور المذلة لنا امامه ليطمئن الينا بل قد نزاود عليه اذ نكلف انفسنا - ارضاءً له - بفعل ما لا يخطر على باله اننا قادرون عليه حتى لكأني به يقول اربعوا على انفسكم فما بلغ منا السوء ان نطلب منكم ما طلبتموه من انفسكم فنحن نريد الابقاء على شيء من ماء الوجه لكم حتى لا تستهلكوا بسهولة فاننا ارحم بكم من انفسكم.

هذا هو شأن من استغرب من امتنا فغسلت ادمغتهم بفعل الاعداء ما جعلهم جسور العبور ومنافذ الاقتحام الى قلب هذه الامة، فكانوا عرب اللسان اعاجم القلوب لم يبقى لهم من انتسابهم الى هذه الامة الا سمرة الوجه. وقد اخبرنا نبينا بذلك منذ قرون قبل ظهور هذه الفئة فينا، وهذا هو شأن من راعهم

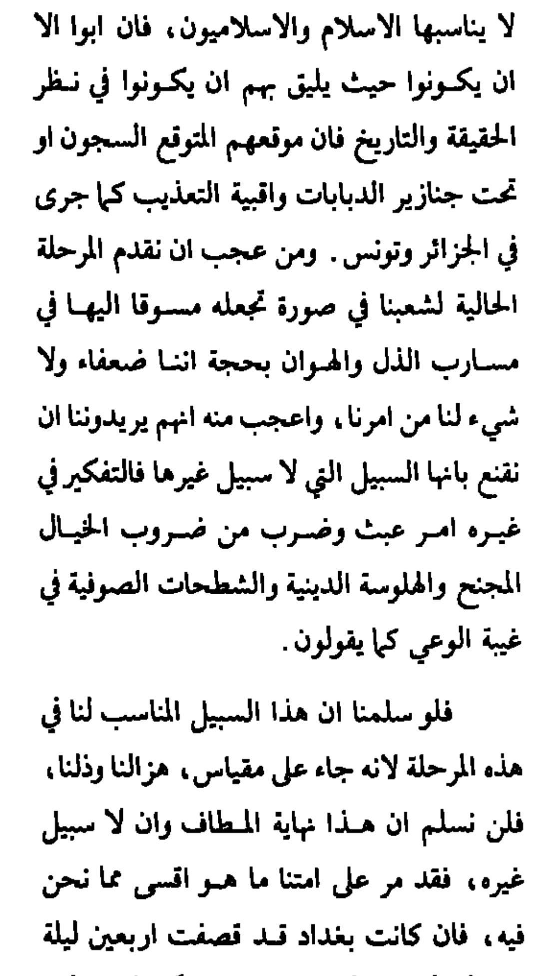
من هذا المجلس ان وجدت فيه العمائم واللحى، وانه اراد ان يجعل من المرحلة القادمة تصويبا للماضي بعفونته المفسدة، وانه الطبيب الذي سيجري عملية جراحية لاستئصال الاورام الخبيثة التي شانت هذه الامة، وحدت من قدراتها في التحرك وحريتها في صنع القرار وسلسلتها بقيود التبعية الفكرية والسياسية بفعل المديونية وثقلها، فجاءت الحملة من هذه الفئات التي طالما حققت امالها ومطالبها في غيبة او تغييب الامة ونوابها عن المراقبة والتصويب، محذرة بلسان الخبير والناصح الامين من مغبة هذا الاجراء مستغلة سذاجة القطاعات العريضة من الامة سياسيا مؤكدة مصداقيتها من خلال الم جراحات العملية الجراحية ومرارة الدواء على سرير الشفاء، والادهى من هذا كله والامر انهم ذهبوا في دهائهم في الضحك على الامة انهم على وشك اقتناعهم واقناعهم ان سر قوتنا يكمن في ضعفنا فان المرض ابقى علينا من الشفاء لان عدونا شرس ولا يروقه منا ان نكون اصحاء ولا يرضيه منا الا ان نكون مرضى تحت الانعاش في مستشفياتهم الخبيثة.

ولقد جندوا لهذا الغرض بعضا من حملة الاقلام المأجورة ممن باعوا الضمير والعقل والامة بحفنة من الدولارات وساعدهم في الحملة بعض المتربصين المستنفعين الذين يطمحون ان يكونوا البدلاء ان اسقط هذا المجلس لا سمح الله.

وقد ادرك الجميع في هذا المجال ان بؤرة الخطر في هذا المجلس هم اولئك الذين يطالبون بالاحتكام الى شرع الله وتطبيقه تمهيدا للصلح مع الله بدل المسارعة بالصلح مع اعداء الله والامة والانسانية، فكان لابد من الاقصاء واعتبار اصرارهم على ذلك لونا من الوان الاحراج امام العالم وخاصة في هذه المرحلة التي لا يناسبها الاسلام والاسلاميون، فان ابوا الا ان يكونوا حيث يليق بهم ان يكونوا في نظر الحقيقة والتاريخ فان موقعهم المتوقع السجون او تحت جنازير الدبابات واقبية التعذيب كما جرى في الجزائر وتونس. ومن عجب ان نقدم المرحلة الحالية لشعبنا في صورة تجعله مسوقا اليها في مسارب الذل والهوان بحجة اننا ضعفاء ولا شيء لنا من امرنا، واعجب منه انهم يريدوننا ان نقنع بانها السبيل التي لا سبيل غيرها فالتفكير في غيره امر عبث وضرب من ضروب الخيال المجنح والهلوسة الدينية والشطحات الصوفية في غيبة الوعي كما يقولون.

فلو سلمنا ان هذا السبيل المناسب لنا في هذه المرحلة لانه جاء على مقياس، هزالنا وذلنا، فلن نسلم ان هذا نهاية المطاف وان لا سبيل غيره، فقد مر على امتنا ما هو اقسى مما نحن فيه، فان كانت بغداد قد قصفت اربعين ليلة فانها في التاريخ الغابر قتل جميع سكانها واحتلت دمشق معها. وبقيت عصابة من المؤمنين تتطالب بالقتال لا بالاستسلام ومن يمن الطالع ان الذي استكان لقهر العدى هم ارباب السلطة وان الذي تمرد على اليأس فلم يفقد الامل هم العلماء فجاءت صحوة الامة بعد غفوتها وقيامها من كبوتها في خيمة الاسلام وتحت راياته.

فان وجدنا اليوم في الامة بدافع الواقع الهزيل الذي تمثله من يرفع عقيرته بضرورة



التكيف مع الاوامر الامريكية واليهودية ابقاء على البقية، فان نفرا من هذه الامة ستبقى تنادي بضرورة الجهاد والتعبئة الجهادية لان المعركة الفاصلة قادمة لا محالة مهما حاولوا ان يوفروا لانفسهم ما يسمى باستراحة المحارب ولابد وان نستذكر هنا موقف (الامام العز بن عبدالسلام) رحمه الله يوم دخل على (السلطان قطز) فوجده حزينا خائفا فقال له: لماذا لا تخرج لقتال التتار فاجابه: بمن اقاتل والله لا اجد جنديا ولا قائدا يطيع في ذلك والخزائن عندي فارغة.

ومعنى ذلك ان الدولة على حافة الافلاس والانتهاء فقال له الامام بروح العالم الذي يدرك سر الله في هذه الامة، وعظم هذه الامة في التاريخ وانها باقية لن يستأصل اي عدو مهما تجبر بيضتها ولن ينسخ وجودها في الحياة ابدا. فقال له: قم فقاتل وانا اضمن لك النصر على الله، والتزمت السلطة بقول العلماء فكان من هذا التزاوج النصر في معركة (عين جالوت) والقضاء على التتار والى الابد.

معالي الرئيس ـ الاخوة النواب المحترمين

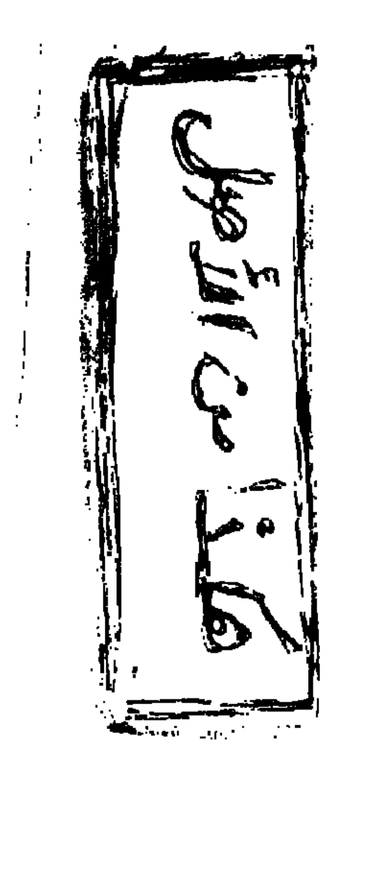
ان محدودية النظر في البشر هي التي تجعلهم يحكمون على الامور الحكم المبتسر فيصدرون عن رأي خطير وموقف خطير، فلو تركت الامور وشأننا لوقفنا الموقف الذي لا يليق بنا، ولا آثرنا غير ذات الشوكة فان القتال وان كتب علينا فانه مكروه عندنا مع انه الخير كل الخير لو علمنا.

من هنا فانني لا ارى هذه الحكومة حكومة مفاوضات كما يقال بل هي حكومة الاستعداد لها ان قبلت اسرائيل، واطمئنوا الى صلابة شامير بعد ان خوفتكم ليونة امتنا وحكوماتنا العربية

فان اليهود لا يرغبون فيها ولا ينبغي ان نشغل انفسنا بخلاف مع هذه الحكومة على امر قد لا يكون حتى لا نكون كصاحب جرة الزيت الذي استرسل مع احلام يقظته فكسر جرته فسال الزيت على رأسه فلما افاق من احلامه لم يجد نفسه الا خاسرا زيته بلا طائل ولا فائدة.

واطمأنوا بان لا مفاوضات لانني اعتمد واعول على صلابة شامير وحزبه ورفضه حتى لو ذهبنا الى ابعد مما هو مطلوب منا فهل يقبل من يراك محتلا لوطنه ان يعطيك بعضا مما في يده وهو الاقوى؟

ومن عرف العقلية اليهودية وغرورها يدرك ذلك ايما ادراك فلقد قالوها للنبي يوم كان في بدايات امره لا يغرنك يا محمد انك لقيت اقواما لا يعرفون القتال ولا يحسنون صنعته فغلبتهم انك اليوم تغلبنا اننا امة الحرب وامة الاعداد والاستعداد. فلما ذهبوا مع غرورهم الى هذا المدى الذي نقضوا فيه عهودهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم جاءتهم لحظة التأديب وساعة الختام التي اذلوا بها ايما اذلال. فأجلوا وقتل منهم من قتل فكانوا عبرة لكل معتبر. ويبدو انهم ينتظرون نفس المصير على يد الفئة المؤمنة الموعودة بذلك على ما ذكره القرآن وأكدته سنة الحديث، وقد وصل الغرور بهم في حرب الخليج انهم كانوا يقولون لامريكا انكم لستم الاقدر على تخرب العراقيين، اننا اقدر منكم بس حيدو عنا، فدعونا نحل امورنا معهم بأنفسنا ما هذا الغرور؟



يرون انفسهم اكبر من دول الحلفاء مجتمعة، حتى يقولون انهم لولانا ما حققوا الذي حققوه، انها النفسية اليهودية التي ترى نفسها شعب الله المختار انها العقلية التي نعول عليها انها ستفشل كل تهالكنا واذلالنا، فهل من وصل هذا من الغطرسة والصلف يقبل الجلوس مع من لا يراهم الا نواطير. فأن شعارنا شعار أسلافنا سأصبر حتى يملني الصبر، لكننا لن نكون حاملين شعار من يقول من هذه الامة سنذل حتى يملنا الذل، فالموت والله خير من البقاء في مثل هذا الهوان، واذا كان منطق الذين لا يروق لبعضنا فانني اقول لهؤلاء ما قاله عنترة:

لا تسقني كأس الحياة بذلة
بل فأسقني بالعز كأس الحنظل

فان لم يكن من اسلامكم واعظا لكم ولا من عروبة عنترة ناصحا فما ادري وبأي شيء اعظكم بأي لغة انصحكم.

معالي الرئيس ـ الاخوة النواب المحترمين

ان مأخذي على بيان هذه الحكومة انها تجاهلت شريعة الله وذكرت الاسلام على استحياء على سبيل المجاملة ارضاء للبسطاء، وما اظن في المجلس بسطاء وان وجدوا فقلة، فما الذي تضيق به انفسنا من هذا الدين العظيم؟ وما الذي يعيبنا فيه؟ ألأنه دين الحوار الفكري والبساطة والوضوح والعقلانية؟ ألأنه التشريع الذي يقيم العدل ويمنع الظلم ويقيم التوازن بين الحقوق والواجبات؟ ام يعيبنا فيه انه دين الرحمة والمسامحة واللين والتدرج في التغيير؟ ام تنقصه الشمولية التي لم تدع صغيرة ولا كبيرة الا أحصاها؟ ام يعيبنا فيه انه بنى لنا مجدا لم يكن لنا قبله من مجد ولما تخلينا عنه في حقب الزمان المتعاقبة كنا اذل البشر واخس البشر. فلو قرأتم تاريخ امتنا ما وجدتم لنا عزاً الا يوم كنا مسلمين وما كنا حقراء الا يوم طلقنا الدين واتخذناه ظهرياً، ما ارى الا انكم تستشعرون الخطر ان تظاهرتم به فهذا هو الجبن. فخوفكم من اميركا واسرائيل حملكم على نسيانه، فان يكن هذا حالكم فان الاعداء لن يقبلوا منكم مجرد نسيانه بل سيطلبون اليكم ضرب مدِّه ومثال ما يجري في المغرب العربي مثال حي لمن اراد الاستبصار. فانني أرى في استبعاد الاسلاميين من الحكومة رضوخا لاميركا التي باتت مسعورة من المد الاسلامي الذي بات اليهود يخشوه ولا يخشون احد سواه كما عبر عن ذلك قادتهم بوضوح، فعربون المصالحة مع اليهود والاعداء الاخرين ضرب الاسلاميين او تحييدهم ليعيشوا جزرهم الذي يودي بهم كما يظنون. لقد سأل الحق يوما اين كنت في صولة الباطل قال كنت اجتث جذوره واقلع اصوله، وهذا هو الذي جرأ احد الوزراء في هذه الحكومة ان يقول تعقيبا على عدم مشاركة الاسلاميين فيها لن اشترك في حكومة فيها اخوان وقذر فقالوا له: ما مرادك بالقذر؟ قال: اللحى، فما أدري ـ ان صدرت هذه العبارة ـ نضعها شكا من باب احتمال ان يكون بريئا لكنني اعتبره متهما حتى تثبت البراءة عكس ما هو معروف لان الاصل فيه انه قذر، ايما القذر من جعل من نفسه حذاء لاميركا تدوس به وبأمثاله عزة الامة ومقدساتها وشرفها؟ ام اللحية التي ما كانت الا اتباعا لرسول حررنا من عبودية الطواغيت والتبعية للدول العظمى كما هو الحال عليه امتنا الان؟ ان اصحاب اللحى يا معالي

الوزير فتحوا الاندلس وحرروا القدس وقرعوا ابواب وفيينا وامثالك عندما القوا بلحاهم وشواربهم في مجاري المياه اضاعوها كلها وانتم اليوم على استعداد لتسليم ما تبقى.

ما هذه الحملة المسعورة على الاسلاميين ولحساب من تشن؟

اسمع ما يقوله اردشير لابنه فهو مجوسي، يا بني ان الملك والدين اخوان لا غنى باحدهما عن الاخر، فالدين أسّ والملك حارس، ومالم يكن له أسّ فمهدوم وما لم يكن له حارس فضائع، فان كنا نفرط في حراسة حارس مثلك فاقصى ما يصيبنا ان نضيع الى حين فأهون ان نكون بدونك من ان تكون بدوننا لانه الهدم والدمار وخذ النصيحة من مجرب خبر السياسة وعرف دهاليزها يوم ألف المرحوم سعد جمعة كتابه «الله او الدمار»، فاذا كنا دعاة لله فانت داعية الدمار والخراب فما انت الا بوم هذه الحكومة وناعقها وغراب هذه الامة العجيب وصدق الشاعر اذ يقول:

فقلدوا امركم لله درّكم
رحب الذراع بامر الحرب مضطلع
لا مترفا ان رخاء العيش ساعده
ولا اذا عض مكروه به خشع

معالي الرئيس - الاخوة النواب المحترمين

ان امتنا امة الكرامة على الله يحميها من عدوها كما يحميها من ضعف نفسها، فلن يستأصل بيضتها وسيديل الايام لها عليهم كما ادالها لهم عليها ابتلاء لنا في الحالين، كما يحميها في ايام ضعفها من هوان افرادها ليبقي على فئة تبقى ظاهرة على الحق لا يضرها من خالفها حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك، نتأسى بقول عمر لابي سفيان «والله لولم اجد الا الذر لقاتلتكم به»

فمهما تكن الضواغط قاضية على ما تبقى من صمودنا فاننا لن نقبل ان نذهب في طاعتهم ان ننحر انفسنا بانفسنا، فالقتل على ايديهم شهادة لنا عند الله والتاريخ وقتل انفسنا بانفسنا انتحار وردة. وعزاؤنا فيما نحن فيه ان سنة الله اوصلت الانبياء الى ما هو اكثر مما نحن فيه الى ما هو أشبه باليأس.

«ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضراء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله الا ان نصر الله قريب».
صدق الله العظيم

فالحضور الرباني في المعركة عندما تكون المعركة له ومن اجل دينه وشرعه وبعد تجرد المسلمين من حولهم وطولهم بعد بذل الوسع وافراغ الجهد، فلقد مكن لفرعون من موسى لا حباً في فرعون ولا كرهاً لموسى ولكن لتمضي سنته في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا، ولولا مثل هذه السنن وهذه الشدائد ما عرفنا عظماء الرجال. هل كنا عرفنا مصعبا لولا انه كان وحيدا في مدينة فأفتتحها بستة اشهر، ام كنا عرفنا عبدالله بن حذافة السهمي يوم تجرم ذلك الامبراطور الروماني واراد ان يذله بالارغاب والارهاب فأبى فلما طلب اليه ان يقبل يافوخه مقابل ان يطلق سراحه أبى فلما قال له اطلق أسر المسلمين جميعا فكان من اجل غيره قبل، ولكن يقال انه ما قبل الأ يده التي وضعها على رأسه ثم ذهب فغسل يده سبعاً.

فقد مكن لفرعون من موسى حتى ادركه الغرق، ومكن للنمرود من ابراهيم حتى اورده النار فكانت بردا وسلاما، ومكن لابي جهل من المصطفى حتى انه ضربه ولحقه في الغار وتابعه الى المدينة، فكان يوم بدرا حيث ارتقى على صدره ابن مسعود، ولابن مسعود قصة فقد كان صغير الحجم لا عشيرة له، ارسله النبي يوما برسالة الى ابي جهل فاغراه ضعف عبدالله ان يقطع اذن عبدالله بن مسعود فجاء واذنه في يده والدماء تسيل، اقول هذا لكل من يريد ان يقوم بدور أبي جهل في محاربة الاسلام والمسلمين، جاء ابن مسعود باذنه على كفه فلما رأى النبي ذلك ضحك بينما الصحابة يبكون، واستغرب من النبي كيف يضحك مع ان الموقف يستدعي منه مجاملة لواحدا من صحبه كلف برسالة منه ان لا يقابله الا بالحزن، فلما جاءت الايام ودارت واذا بابن مسعود يرتقي على صدر أبي جهل وفيه الرمق الاخير، فنظر اليه فقال انت رويعي الغنم، الذي ما كان يملأ عينه لان اميركا لم تكن معه، قال نعم رويعي الغنم قال لقد ارتقيت مرتقا صعبا ما كانت تحلم به فرسان العرب، قال صدقت لأن الايام دول وقد ادال الله الايام لنا عليك يا عدو الله فقال اجهز علي للموت احب اليه، من ان اراك ترتقي صدري قال لكن قبل ذلك لابد ان تنال القصاص العادل، فقطع الاذنين ثم حز الرأس، فلما قدم به على النبي قال من اجل هذا ضحكت أذن بأذن والرأس زيادة.

معالي الرئيس - الاخوة النواب المحترمين

لقد أسهب الاخوة الزملاء في بيان سلبيات هذه الحكومة ولهذا آثرت ان اذكر لها ايجابية تنفرد بها دون الحكومات من قبلها، فعهدنا بالحكومات السابقة التلون بقصد الخداع وانا كنت واحدا فيها وخدعت. والتمرير واجتياز المرحلة على حبال البهلوانية والاكروبات في سيرك السياسة فكنا نجد صعوبة في توضيح الهوية، اما هذه الحكومة فلم تسلك نفس النهج فجاءت واضحة تعبر عن هويتها من خلال ملامح رجالها فجاءت بعيدة عن المجاملة والنفاق وبراقع الالوان، وأفصحت عن نفسها ايما افصاح، فابسط الناس يقول: انها حكومة العلمنة بلا دين تحت يافطة القومية والديمقراطية وانها بصدد ارساء مفهوم جديد لمقولة الرجل المناسب في المكان المناسب، فقد تطلع علينا وليس بعيدا وقد عينت جزارا وزيرا للصحة بجامع ان كلا منهما يحمل سكيناً ويبضع اللحم ويكسر العظم، وان تعيين طوبرجيا وزيرا للاشغال بجامع ان كلا منهما يحمل مخططا لعمارة يقوم بتنفيذه وان تعين قاضي عشائر وزيرا للعدل بجامع ان كلا منهما يفصل في الخصومات بين الناس.

فقد رأينا وزراء آثروا مرافقهم على منافع امتهم وابرموا امورا واسروها عنا فظلم شعبنا وزالت بهم هيبتنا فاستدعاهم اعداؤنا فظاهروهم علينا.

واذا كان يروق للبعض ان يقول: ما هذه الظنون فاننا نقول: من لم ينفعه ظنه لم ينفعه يقينه فان الله انما ركب العقل في الانسان دون سائر الحيوانات ليستدل بالظاهر على الباطل ويفهم الكثير بالقليل فكفى بالتجارب تأديبا.

ولتعلم هـذه الحكومـة ان الناصـح لهـا المشفق عليهـا من طالـع لها مـا وراء العواقب برؤيته ونظره، ومثل لها الاحوال المخوفة عليها وخلط لها الوعر والسهل من كـلامه ومشـورته ليكون خوفها كفئا لرجائها وشكرها بازاء النعمة عليهـا، وان الغاش لهـا، وهم كثر، الحـاطب عليها من مدَّ لها في الاعذار ووطأ لها مهاد الظلم وجرى معها في عتابه منقادا لهواه، فلن نسيء الظن بهذه الحكومة لنقول فيها ما يقولونه من انها جعلت الـدنيا نصب عينيهـا تنصب للخاصـة مكايدهـا وترفـع عن مصلحة العـامة همتهـا، يذهلها عن التقوى الهوى وتنسيها ايام القـدرة المغفرة حتى تنصرم مدتها وتنقضي دولتها، ولم ترتهن بدنياها شكرا ولا قدمت بها الى معادهـا ذخرا بل اقول: انها حكومة تحاول في ولايتهـا رضاء من وليت له وعليه فاعانتها النية وخذلتها الكفاية.

معالي الرئيس ـ الاخوة النواب المحترمين

امـا ان هذه الحكـومة حكـومة الـوحدة الـوطنية فـانني اتساءل عن معنى الـوحدة اولا والوطنية ثانيا، فهل وحدة حقا تلك التي اجازت استبعاد ما يقرب من نصف البرلمان الذي يمثل اكثر من نصف الشعب قطعا. . والا فأن هذا يعني ان هـذا النصف الاكـثر ليس من هــذا الشعب ولا من هذا الوطن ولا من هذه الامة.

اين الـوطنية منها وهي تمثل حفنـة من المجتمع لولا قانون الانتخاب وتركيبته لما كـان لهم حظ بـالوجـود هنا اللهم الا اذا ذهبت في لهمها على انها البديل عن الاسلام واستبعاده من التأثير في الحياة لان ضرورة البقاء في الاوطان مرهون بـاستبعاده. وبهـذا المعنى لسنا وطنيـين وليست هـذه الحكومـة حكومتنـا، فنحن عـلى استعداد ان نضحي بالوطن على ان لا نضحي بالدين ولا نتخلى عنه لان الدين كفيل بـاعادة الاوطان وان سلبت بعد حين وعندنا الدليل. وغيـره لن يعيد الـوطن الينا الا اذا كنـا عمالا اجراء غرباء فيه، فنحن مع الوطن على موعد ان نـدفن فيه شهـداء او نعود اليـه احـرارا سـادة نحتكم الى شرع الله لا عبيدا تابعين.

معالي الرئيس ـ الاخوة النواب المحترمين

انني اساءل الحكومة عن سبب خلو بيانها الوزاري من تصوراتها لمرحلة ما بعد المفاوضات ان وقعت ثم فشلت او ان لم تقع اصلا؟ ماهو تصورها للمرحلة؟ فالمنـطق السليم يقضي ان نـذهب الى المفاوضـات بعـد ان نعـد انفسنـا للحرب لان حوار البندقية ليس بعيدا عن حوار العقل والكلمة. فما هي خطة الحكومة لاعداد الشباب اعدادا جهاديا؟ ام انها اكتفت بـطاقم مهرجان جرش وأضرابهم ممن أغنـونا في هـذا المجـال لايجـاد جيــل التــدريب والتحــدي والتحرير.

أين وطنيتها وهي تتحدث عن المـرحلة القادمة بما يُشعر بالادانة لحقبتنا الماضية يوم وقفنا مع العراق في قولة لا لهيمنة امريكا واليهوديـة فمن وصفناهم بالعمالة امس ونفينا ان يكونوا العـرب العرب بـل هم العـرب الامـريكيـون الصهيونيون، فما بالنا نغازلهم اليوم في صورة من الاعتذار المشعر بالذنب، اية وطنية تلك التي تجمعنا مع اقطاب حفر البـاطن. فلأن نمـوت جوعا خير لنا من ان نصافح الايـدي الملطخة

بدماء اطفال العراق وجيش العراق، ليسجلنا التاريخ بعدها على اننا الجيل الذي آثر الموت على الذل والهوان، وتبا لابي رغال وشاور وبتروهم كما تبت يدا ابي لهب.

وكلمـة اخيـرة الخص بهـا وصف هـذه الحكـومة فـانها قد حـوت اصنـافـا ثـلاثـة من الرجال.

فمنهم من هو كالغـذاء لا يستغنى عنه، ومنهم من هو كالدواء لا يحتاج اليه الا حينا بعد حين، ومنهم من هو كالداء لا يحتاج اليه ابدا. واتمنى على الاخ الرئيس ان ينفي من حكـومته الرجال الداء وان يقلل من الدواء وان يكثر من الـرجال الغـذاء فالامـة جوعى لامثـال هؤلاء الرجال.

الا يـا جيـل المقت الـذي أرسى فـما يبـرح
لقـد اكثـرت تفكيـري فـما ادري لمـا تصلح
فـما تـصلح ان تهـجى ولا تـصلح ان تمـدح

فقـد كـان حمـاد بن سلمـة اذا رأى من يستثقله يقـول (ربنا اكشـف عنـا العـذاب انـا موقنون).

فاذا كنا لا نرى لانفسنا قـدرة ان نكون جيـل التحريـر فلا ينبغي ان نكـون عبئا عـلى الاجيال القادمة التي ستقوم بهذا الدور الذي لم نستـطع القيـام بـه، فـأخشى ان وقعنـا عـلى التطويب ان نلعن منهم فرحمة بهم حتى لا يسبونا ولا نكون ثقلا زائدا عليهم مما يصعب عمليـة التحرير للاوطان من مغتصبيها فيرون فينا عدوا لهم قبل اليهود، ورحمة بنا من ان نكون سيئة في جبين الزمان فان التاريخ لا ينسى والاجيال لا ترحم والحقيقة لا تخفى فاتقوا الله وقولوا قولا سديدا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

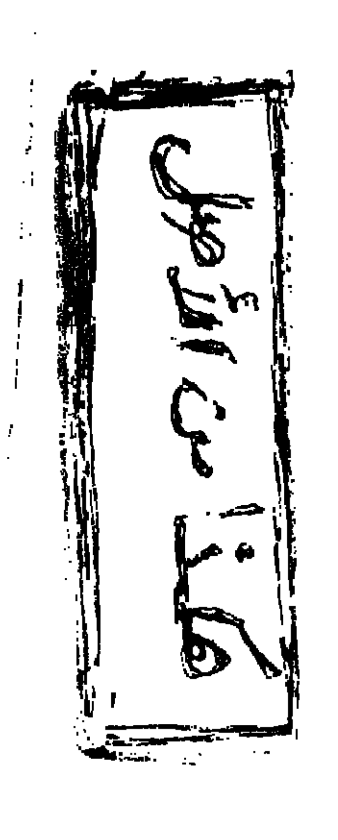
معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمـة الله وبركـاتـه، النـائب السيـد هشـام الشراري



السيد هشام الشراري: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، الاخوة النواب المحترمين

ان من الانصـاف لمن سبق من رؤسـاء وزارات سـابقـين ان لا نغمــطهم حقهم وان نذكرهم اليوم باعتزاز، فقد اضاف كل منهم لبنة من بينان هذا البلد واضاف مدماكا لبنيانه القوي المتين، وعمل هو وفريقه الوزاري على ترسيخ النـظام وتفعيله وتثبيت اركـانـه. اذا كـان من الواجب علينا ان نحييهم كما ذكر بعض الزملاء على من توفاهم الله كهزاع ووصفي وعبدالحميد وغيـرهم، فان علينـا ان نذكـر لمن هم احيـاء



عطاؤهم وتفانيهم واخلاصهم لهذا البلد ونظامه ومواطنيه.

وهذه الحكومة يجب ان تسير على خطى من سبقها من حكومات بالتفاعل مع كل خير ونبذ كل ما يمكن ان يسيء لهذا البلد او يوقف مسيرته او يعرقل سيره .. واننا سنرقب وسنرصد وسنصارح ولدينا من الجرأة ما نستطيع معه ان نقول لقد تنكبت الطريق وضللت عن الهدى ونهجت النهج المنحرف الاخرق .. ان سلكت هذا السبيل.. او ان نقول لها لقد قمت بالواجب واحسنت ولك الشكر منا والاجر.

معالي الرئيس، اخواني النواب المحترمين

نلتقي اليوم لنناقش البيان الوزاري لحكومة دولة السيد طاهر المصري، وقد سبق وناقشنا بيانات الوزارات السابقة ومنذ تأسيس الحياة النيابية في هذه المملكة والنواب يناقشون بيانات وزارية وينقدون ويوجهون ويتلقون وعودا وما اكثر الوعود وما اقل التنفيذ.

فنحن لو رصدنا البيانات الوزارية السابقة ومقدار ما نفذ منها لخرجنا بحصيلة مذهلة، نؤكد ان الحكومات بسرعان ما تسدل ستاراً من النسيان على كل وعد وعدته وكلمة قالتها وعهد قطعته على نفسها. واني لذلك اشك ان تكون هذه الحكومة خيرا من سابقاتها وفاء بالعهد وصدق في القول وتنفيذا للوعود. ومع ذلك فان الموقف يفرض علي كنائب ان اقول كلمتي وان اناقش وان انقد واوجه.

واول ما اريد الحديث عنه هو الثوابت السياسية لهذا البلد التي تتمثل في قيادة حكيمة محنكة مجربة بعيدة النظر واثقة الخطى سديدة الرأي حريصة كل الحرص على الوحدة الوطنية وترسيخها وعدم المساس بها.

فالحسين في اعتقادي ضمانة هذا البلد ودعامته المتينة وسنده القوي، كما تتمثل في كل بلد عربي حمل رسالة العروبة والاسلام وترسخت في ترابه الاصالة والوفاء والوطنية والانتماء.

ورغم كل ما مر بهذا البلد من ظروف قاسية ومؤمرات استعمارية ومخططات اجنبية حاولت تمزيقه وما زالت تحاول، الا انه بقي صامدا شامخا قويا مكينا كما قال الشاعر:

بقي كناطح صخرة يوماً ليوهنها
فلم يضرها واوهى قرنه الوعل

كما تتمثل كذلك في شعب اردني عربي ابي لم يتخاذل في اداء الواجب ويتلخى عن دوره القومي العربي في جميع مواقفه سواء بالنسبة للقضية المركزية قضية فلسطين او اي قضية عربية او اسلامية اخرى وما موقفه من احداث الخليج ومع العراق الشقيق ببعيد.

كل ما سبق يعتبر مؤشرا على اننا نعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي لوحيد لاخواننا الفلسطينيين، واذ نؤكد حق اخواننا في اقامة دولة فلسطينية على ارض فلسطين، وحقهم في حكم انفسهم كأي شعب آخر حقق طموحاته وغسل رجس الاستعمار بدمائه فاننا نجزم اننا سنكون السند والنصير والعون ولن نتخلى عن دعمهم ومساندتهم والوقوف بجانبهم حتى نحقق جميع مطالبهم ويد الله مع الجماعة وستثبت الايام صدق ما اقول.

معالي الرئيس

ان المطالب كثيرة.. والمواطنون في محافظة معان يشعرون أن هناك تقصيرا ملموسا واهمالا واضحا لطلباتهم واحتياجاتهم ويطالبون ان تكون هناك اولويات يجب ان تأخذ بعين الاعتبار وضع كل محافظة ومستوى الخدمات فيها. والى اي حد تتوافر فرص العمل فيها ولتحقيق العدالة في تلبية المطالب الكثيرة التي طرحها الاخوة النواب على الحكومة المكلفة اقترح ان تشكل لجنة عادلة تتلقى هذه الطلبات وتدرسها وتقدم مقترحاتها وان تطرح الحكومة على هذا المجلس الحلول الايجابية المدروسة لمعالجة هذه الطلبات خلال فترة لا تتجاوز الشهرين وتنفيذها في اقرب وقت ممكن.

ان الجيش الاردني هو القوة الرادعة لتحرير الوطن وقد قدم في سبيل ذلك الشهداء الابرار ليصبحوا منارة للتضحية في سبيل الوطن العربي وقضاياه القومية وفي مقدمتها قضية فلسطين، ومن واجبنا كنواب لهذا الشعب ان ندعم الجيش العربي الاردني كل الدعم وان نقف مع الحسين في دعمه وتطويره وتسليحه باحدث الاسلحة كما ورد في البيان الوزاري.

القطاع الزارعي:

آمل من الحكومة ان تنفذ ما التزمت به في بيانها الوزاري حول السياسة الزراعية الذي تكلم قسم كبير من الاخوة النواب ملفتا نظر الحكومة عن امكانية وضع نظام للتأمين الزراعي مقابل اقتطاع رسوم رمزية من محاصيلهم وعن انشاء صندوق للتعويضات على المزارعين المتضررين نتيجة للكوارث الطبيعية ومطالبا الحكومة برفع حظر حفر الابار في محافظة معان لتمكين المزارعين من استغلال اراضيهم وتقسيم الاراضي الاميرية الى وحدات زراعية وتوزيعها على المواطنين بالتساوي لاستغلالها، مع تأجيل القروض الزراعية وشطب الفوائد نتيجة للظروف القاسية التي مر بها البلد، مذكرا الحكومة المكلفة ان تعلمنا ما آلت اليه الدراسة السابقة حول اضافة السدود وخاصة سد الجرذانة في معان وسد المنصورة في الشوبك.

القطاع الصحي:

بما ان الصحة حق اساسي في حياة الانسان وهي جزء متمم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي الوسيلة لبلوغ هدف الصحة للجميع عام (٢٠٠٠) فعلى الحكومة ان تواصل دراستها لانظمة التأمين الصحي بحيث يشمل جميع المواطنين ويستدعي تظافر الجهود لتذليل الصعوبات التي تعترض طريق تنفيذه.

وسأشرح لكم الوضع الصحي في محافظة معان، ان المحافظة واسعة وبعيدة عن العاصمة عمان واني ارى انه يجب ان تهيأ لها من الخدمات الصحية ما يجعل بها اكتفاء ذاتيا.

انا لا اطالب ان يكون مستشفى معان والعقبة مستشفى لجراحة الاعصاب او مركزا لاطفال الانابيب.. حيث ان قسم الاشعة لا تتوافر فيه افلام للتصوير كما لا يوجد هناك جهازا للتنظير كما لا يوجد كذلك قسم منفصل للولادة كما أن بلازما الدم التي هي بديل للدم في الحوادث والاصابات غير متوافرة فكيف تسعف

مصابا في القويرة او الحسينية دون ان تعطيه بدائل الدم قبل ان توصله الى اقرب مستشفى . . وكيف تبقى بلدة وادي موسى بما لها من اهمية وما حولها بلا مستشفى وينطبق هذا الحال على قضاء الشوبك وقراها، كما ارجو ان لا يكون بعد المحافظة سببا لوجود كفاءات متوسطة غير مرغوب بها في العاصمة . .

وأقسم بانني أؤكد ان بعض المرضى قد توفوا اثناء نقلهم من معان او العقبة او غيرهما من مدن وقرى المحافظة الى عمان وهذه امانة تحملها الحكومة ونحملها اياها ومسؤولية من مسؤولياتها ونطالب بتحقيقها سدا للنقص وحماية لارواح المواطنين.

قطاع الشباب:

ان الشباب في كل امة هم عنوان مسيرتها العقلية والفكرية والجسدية والنفسية، وبالتالي فان توفير الامن النفسي والاجتماعي والصحي والغذائي للشباب امر هام وملح.

اما ما تناوله البيان الوزاري حول الشباب والرياضة فلا بد من ايجاد صندوق وطني خاص يدعم الرياضة والمنشآت الرياضية والنوادي والمراكز وحركتي الكشافة والمرشدات وبيوت الشباب وهذا الصندوق قمت والمسؤولون بوزارة الشباب عندما اسندت الي هذه الوزارة في وقت سابق بوضع نظام يستند الى قوانين وزارة الشباب تتألف موارده من سندات تنمية يتم اصدارها من قبل البنك المركزي تسددها الدولة على مدار (١٠) سنوات قادمة يتم استثمار امواله والصرف من عوائده للغرض المطلوب. وان هذا الصندوق سيكون قادرا خلال (١٠) سنوات من الاعتماد على نفسه للانفاق على الحركة الرياضية والشبابية دون الحاجة الى رصد اي مخصصات ولهذه الغاية في الموازنة العامة، كما انني اطالب بان توضع المخصصات اللازمة لانشاء مدينة رياضية في معان اسوة بغيرها من المحافظات.

القطاع الصناعي:

آمل من الحكومة ان تولي مشروع الفوسفات الاهمية والعناية والدعم في انتاج حامض الفوسفوريك المتوفر في مادة الفوسفات وان تولي الاهتمام في مشروعات الصناعات الزجاجية مثل العبوات الزجاجية لتكون عاملا ايجابيا ويساهم في حل البطالة في المحافظة ويرفد الحركة الاقتصادية بالكثير مما تحتاجه من وسائل الدعم والتشجيع العربي والاجنبي كما نأمل ان يكون هناك توجيه من الحكومة لنشر المصانع في جميع محافظات المملكة وعدم حصرها في محافظة العاصمة والتي اصبحت متخمة من المصانع والعدالة في التوزيع مطلب الجميع ويجب ان تشمل جميع ارجاء المملكة.

اوضاع البلديات

ان البلديات اصبحت عاجزة عن تنفيذ مشروعاتها لعدم تمكنها من تأمين المخصصات اللازمة لتنفيذها سواء من مواردها او عن طريق الاقتراض من بنك التنمية لانها وصلت الى الحد الاعلى لسقف الاقتراض.

نطلب من الحكومة المكلفة دراسة اوضاع البلديات لدعمها خاصة البلديات والمجالس القروية في محافظة معان لتقوم بدورها المطلوب منها على اكمل وجه.

التعليم:

لا نزال ننتظر الدراسة التي وعدت بها وزارة التعليم العالي حول امكانية تحويل معهد الشوبك الزراعي الى كلية زراعية تتبع الى جامعة مؤتة حاليا لتصبح نواة لجامعة معان اسوة بباقي المحافظات علما بان الاف الدونمات خصصت لانشاء جامعة عليها ونحن نكتفي بكلية واحدة كبداية ان كان ينظر لنا بنفس المنظار الذي ينظر فيه الى المحافظات الاخرى في المملكة التي وفرت فيها جميع الخدمات بينما ما زلنا في محافظة معان نوعد ولا تلبّى الوعود التي تقطع لنا وننتظر ان نلحق بالركب الذي نشعر اننا قد ظلمنا فلم نمكّن من اللحاق به.

مدينة العقبة والتطوير الحضري:

بما ان العقبة هي المنفذ البحري الوحيد للمملكة على العالم الخارجي لاستيراد وتصدير البضائع والمعدات الضرورية لخدمة الاقتصاد الاردني ومركز جذب لمختلف الاستثمارات ارى انه ان الاوان وقد حان لتفكر الدولة بتحويل مدينة العقبة مدينة حرة لايجاد الاف فرص عمل للمواطنين واستقطاب الايدي العاملة من مختلف ارجاء المملكة.

اما فيما يتعلق بالتطوير الحضري في مدينة العقبة فان اهالي الاحياء الفقيرة فيها يأملون من الحكومة المكلفة اعادة النظر في القيمة المقدرة والمفروضة على المستفيدين مراعاة لظروفهم المادية والصعبة واوضاعهم الاجتماعية القاسية ولحقوقهم الانسانية في العيش الكريم، علما بان معظم قاطنيها من الطبقة ذوي الدخل المتدني.

كما امل من الحكومة ومن المناسب وانا في هذا الموقف ان اشير ان هناك عددا كبيرا من ابناء محافظة معان تتوافر فيهم الكفاءة العالية والخبرات الواسعة في مختلف المجالات ولكنهم ورغم خبراتهم الطويلة لم يصلوا الى مراكز قيادية بعد بينما وصل غيرهم ممن هم ادنى واقل قدرة وكفاءة وانتاج، بل لقد اعيد ممن احيلوا على التقاعد عسكريين ومدنيين في مواقع كثيرة للخدمة في هذا المجال او ذاك بينما لم يطبق هذا الاجراء على غيرهم من ابناء المحافظة ممن اثبتوا بقدراتهم وخدماتهم وجهودهم وعطائهم انهم قادرون على الاستمرار في اداء الواجب وخدمة هذا الشعب والعطاء لهذا الوطن فاين هي العدالة في الاجراء واين هو العدل في التطبيق والتنفيذ؟ ولم الكيل بمكيالين في وطن واحد وبين ابناء شعب واحد.

وفي ختام كلمتي امل من الحكومة الموقرة ان تعيد النظر في التقسيمات الادارية برفع كلا من قضائي الشوبك ووادي موسى الى متصرفية علما بان جميع الدوائر متوافرة ولن تكلف الدولة اي مبلغ مالي اضافي والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، ارجو ان اذكر بغداء العمل للاخوة النواب والاعيان وهيئة الوزارة والاخوة الاعلاميين، بعد القاء كلمة الدكتور حسني الشياب، تفضل دكتور.



الـدكتور حسني الشيـاب: بسم الله الرحمن الرحيم

سيـادة رئيس مجلس النـواب الاردني المحترم

الاخـوة النواب ممثلي الشعب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

اود ان اعلن باديء ذي بدء انني التزم بما ورد في كلمة التجمع القومي العربي الديمقراطي ازاء الثقة بهذه الحكومة وما كلمتي هذه الا اضافة استوحيتها من وحي الحوار الذي يدور تحت هذه القبة، رفيع المستوى لكنه بالتأكيد مشحون بكثير من الاوهام، واعلن بأنني قد قمت بتغيير كلمتي مرتين الامس.

وهكذا تسير عجلة الـديمقراطيـة والحياة النيابية في بلادنا الى الامام، هذا مطلب اجمع عليه كل المرشحين للانتخابات قبل ما يقرب من عامين والمجلس المنتخب اليوم يجد نفسـه ازاء ممارسة دوره الاساسي التصويت للمرة الثانيـة على الثقة بالحكومـة الجديـدة كما تقتضي آليـة العمـل بالـدستور الـذي اقسمنـا جميعـا عـلى احترامه، ولكي تسير العجلة باتجاه خدمة هذا الشعب الذي حملنا أمانة المسؤولية دونما معوقات كأداء ودونما تشوهات، فلابد من التقرير ابتداء ان التصويت على الثقة بالحكومة يعني التصويت في آن معا على تشكيلتها وعلى بـرنامجهـا الذي تضع نفسها اداة لتنفيـذه. مما يقتضي في هـذه المرحلة العصيبة ممارسة اعلى درجات المسؤولية الوطنية وأرقى انماط الحوار والمصارحة بعيدا عن التشنج والتهويش والاوهام.

اما من حيث تشكيلة الحكومة، فالسؤال ببساطة هو: ما هـو المقياس الامثـل لتشكيل، الحكومة الامثل؟ هل سألنا انفسنا هذا السؤال؟ وكيف نحكم وكيف نقيس؟ هل تتشكل الوزارة من حزب او ائتلاف احزاب تحظى بالاكثريـة النيابية التي تؤهلها لذلك ويكون حزب اخر او احزاب اخرى في المعارضة.

واذا علمنا ان الاحزاب غائبة في بلدنـا اقول غائبة او مغيبة عملياً منذ عـام ١٩٥٧، غائبة او مغيبة عن مؤسساتنا السياسية واذا كانت قـد تشكلت في اثنـاء هـذا الغيـاب طبقـة ممـا اصبحت الوزارة لديهم عادة أدمنوهـا وظنوهـا حقـا مكتسب لهم، فكيف والحـال هــذه يتم الانتقال من هذه الحالة الى حالة حكم الحزب او الاحزاب؟!!.

ام هـل تتشكـل الـوزارة من الخبـراء التكنوقراط وكيف يحل في هذه الحالة التناقض الذي قد ينشأ في هذه الحـالة بـين الاعتبارات السيـاسيـة والايـدولـوجيـة من نـاحيـة وبـين مقتضيات الخبرة والمعـرفة المجـردة؟ هل نتـرك السلطة في هـذه الحالـة تقع في ايـدي فئة من الصفوة المؤهلة تأهيلا فنيا مجردا بما قد يترتب على ذلك من عزلة هذه السلطة عن الحياة الواقعية وحركيتها.

ام هـل تتشكل الـوزارة طبقا للتـوزيـع الجغرافي، وكيف تحدد الكـوتا؟ اليس هـذا ما يدور في مخيالات الكثير منا؟ ولنكن صـرحاء، وكيف تحدد الكوتا على اساس القرية ام المدينة ام القضاء ام المحافظة ام العشيرة؟ وكيف يحدد الاشخـاص في داخـل هـذه الـوحـدات؟ الا يتناقض ذلك مع اعتبارات الوحدة الوطنية الذي يتشكك البعض منا في قبولها؟!!.

ام هل تتشكل الـوزارة طبقا للخـريطة الاجتمـاعية من الاغنيـاء ام من الفقـراء؟ الا يخشى ان يسخر الاغنياء السلطة لمصالحهم بما ينتـج عن ذلـك من حيف واجحــاف يلحق بالفقراء؟.

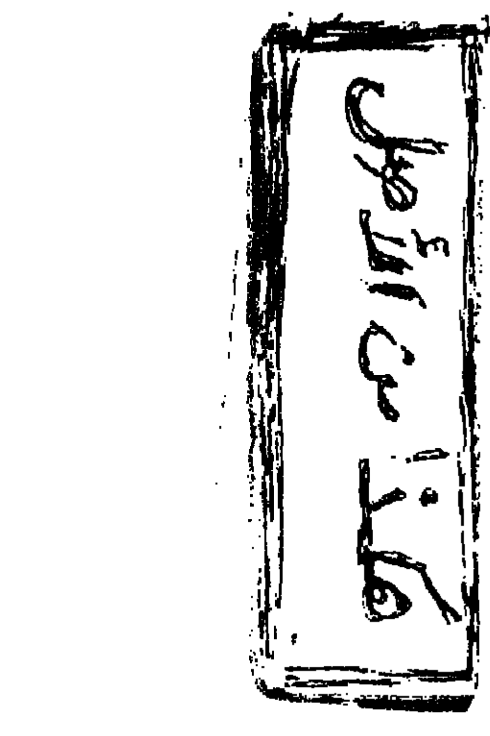
ام هل تتشكل الوزارة طبقا لكوتا مبنية على التعددية الدينيـة والعرقيـة؟ وهل ينسجم ذلك مع متطلبات وحدة الجماعة في الدولة التي ان وجدنا هنا فنحن موجودين بفضل وجودها.

وباختصار لا شك في رأيي للاجابة على هذه التساؤلات.

ان الحزب هو الاطار التنظيمي والفكري الارقى وربما ليس الافضل، اقول الارقى الذي يصهر كل هذه الاعتبارات في اطار أو في نسق واحـد يضمن وحدة الجمـاعة ويعبـر عنهـا في ايدولوجيته وبرامجه التطبيقية.

ان كان ذلك صحيحاً فان التطبيق العملي لهذه النظرية يخلق لدينا اشكالية في واقعنا لا بد من حسمها والتعرف عليها، اقول يخلق لـدينا اشكـالية ولا اريـد الاطالـة في تشخيص تلك الاشكالية الا انني سأقول القليل فيها فنحن نلج الـديمقراطيـة ونحن نحمل عـلى ظهـرنـا ارث عشـرات السنين من غيـاب التعدديـة الحزبيـة والسياسية عن مؤسسة الحكم، هذا ارث واقعي نتج عن هذه المرحلة باختصـار أن ساد النمط الاملاءي المستبد في علاقاتنا جميعها السياسية، والتربوية والثقافية وكل جوانب حياتنـا. اقول ساد في تفكيرنا النمط الاملاءي ساد ذلك كل برامج مؤسسة الحكم في علاقاتها مع الناس مما اوصل هذه البرامج الى المأزق الذي نعيش .

ومن ناحية ثانية ما ترتب من ناحية ثانية عـلى غياب الحـزبية من حيـاتنـا أن الاحـزاب المحظورة بالقانون طيلة هذه الفترة، عملياً منذ عام ١٩٥٧ استمرت حسب المستـطاع تمارس نشاطها بشكل سري، مع بعض الاستثناءات العلنيـة، تحت طـائلة المـلاحقـة وبـدرجـات متفاوتة، ولقد نتج عن ذلك، عن هذا الوضع، ليس فقط ان ساد الشك والريبة عـلاقة هـذه الاحزاب بمؤسسة الحكم بـل علاقـاتها، وهنـا الاهم ربما، ببعضها البعض. ونتـج عن ذلك ايضا نظرا ربما للظروف السرية ان عنيت ادبيات هذه الاحزاب والشخصيات ذات الميول الفكرية المؤيـدة لهذا الاتجـاه او ذاك، عنيت بـالتبشير بالاهداف النهائية والمثل العليا، ولكن ذلك كان يتم في داخل اسوار العزلة وانعدام الحوار وغياب التواصل فيما بينها. اقول بالتبشـير بالاهـداف



النهائية والمثل العليا اي انها اهملت بسبب هذا الواقع الموضوعي تطوير البرامج واليات العمل الموصلة لهذه الاهداف أو التي تقربنا منها فكان مجمل ادبيتها تبيـن للمثاليـة، وما الـدليل عن عجزنا في معالجة اوضاعنا الا برهانا على ما اقول فلم يستطيع منا احد حتى الان ان يقدم برنامجا عمليا واحدا يكون اساسا مقبولا او واقعيا ممكنا للتطبيق يعالج مشاكل حياتنا او ان يضعها على طـريق المعالجـة، اذا كان هـذا الامر مبـرر في المـرحلة السابقـة على الـديمقـراطيـة فمن غـير الـطبيعي ان يستمر غيـاب الحـوار، ومن غـير الطبيعي ان يستمر غياب تطوير البرامج العملية وآليات العمل في مـرحلة التحول الـديمقراطي الـذي نعيش. من غير الـطبيعي اذن ان يرى الواحد فينا الاخر ضـده بالحكي أو نقيضـه او بديلا عنه وان الحوار وحده كفيل بان يكشف لنا الكم الهائل من القواسم المشتركة التي تجمع بين التيارات السياسية الديمقراطية الوطنية والقومية والاسلامية. ووصف واحدا على مـا اعتقد في الواقع ينطبق على وصف الاخرى. اقول الوطنية الـديمقراطيـة والقوميـة والاسلاميـة، بمعنى ان الاسلامية هي في الواقع قومية ولا يمكن فصل عروبتنا عن اسلامنا مهما حاول المنظرون. وان القـوميين والـوطنيين مسلمـين ايضـا، ولكنهم مسلمون قد يختلفـون بالاجتهـاد مع مسلمـين اخرين، باختصار ان ائتلاف هـذه القوى هـو التعبـير الحقيقي في هذه المـرحلة عن الـوحـدة الوطنية التي يرفضها البعض منا ويرفض العمل على اقامتها. وباعتبار ان الوحدة الوطنيـة هي المقـدمة الاولى للنجـاح في مواجهـة المشـاكـل الـداخليـة والخـطر الخـارجي الامـريكي الصهيوني، فلقد كان من الاجدر لحكومة السيد طاهر المصري ان تبذل كل جهد مستـطاع من اجل تشكيل حكومة ائتلاف وطني تشمل كافة القـوى السياسيـة المكـونـة للمجلس، وحتى التعـامل مـع القوى الاسـاسية غـير الممثلة في المجلس لكنها موجودة ويزداد تواجدهـا خارج المجلس وفي الشارع وفي جسمنا السياسي. ومع ذلك فلقد انفرد الاخوان المسلمون مثلا كحزب منظم اقول بالاشتراك عبـر زملاء اعـزاء علينا نجلهم ونحتـرمهم اشتركـوا في حكومـة مضر بـدران السـابقـة ـ بـالـرغم من ان التحـول الديمقراطي لم يكن قد بلغ المبلغ الذي وصل اليه الان وبالرغم من عـدم الوفـاء بالـوعد الـذي تعهدت به حكـومة السيـد مضر بـدران برفـع الاحكام العرفية في خلال اربع الى ست اشهر. اقول انفردوا بالاشتراك بالحكومة كحزب منظم وحتى دونما اي تعديل على برنامج هذه الحكومة بمعنى انهم قبلوا بـرنـامـج الحكـومـة بشكله الاساسي، ولم يكن ذلك ولم يعتبر ذلك موجها ضد احد او يستهدف القوى الاخرى، وبالمقابل من غير المعقول ان يكون اشتراك القـوى التي تتكون منها حكومة السيد المصري موجه ضدهم او ضد اي احد او نقيضاً او بديـلا عنه. إنمـا ببساطة هي لعبة الديمقراطية التي علينا ان نعلن علنا وعلى الملأ اننا نقبل بها او نـرفضها، انمـا ببساطة هي لعبة الديمقراطية، ان مجلسنا لايقبل بـذلك اي لا يقبـل ان يكون اشتـراك تيارات سياسية اخرى بالحكومة موجها ضد تيار اخر. اقول ان مجلسنا ومسؤوليتنا تفرض علينا بان لا نقبل بذلك من حكومة السيد المصري ان كانت تنويه لان ذلك نقيض بالديمقراطية لان ذلك لا

تقره الديمقراطية، فـالديمقـراطية مكيـال واحد ولنرفض ازدواجية الاميركان التي بدأت نتعامل معها او نقبلها ونـطبقها في سلوكنـا من غير ان نشعر ربما، اقول ان مجلسنا لا يقبل بذلك اي ان يكون اشتراك أحزاب أو تيارات سياسية بديلا او موجها ضد احد او تيار سياسي آخر او حزب سياسي آخر، لماذا لا يقبل؟ لان ذلك سيكون نقيضا للديمقراطية والمجلس تجسيد لهـا بشكله الحـالي وحاميهـا بشكله الحالي. من هنـا فانني اطالب السيد المصري ان يستكمل الحـوار فيما بعد بهدف الوصول الى حكومة ائتـلاف وطني شـامل وبـالعقل المفتـوح المعـروف عنـه، الى ائتلاف وطني شامل كتعبير سياسي عن وحدتنا الوطنية. ان بلدنا الذي نتحمل مسؤوليته، ان بلدنا ولنعي ذلك جيدا، والمنطقة برمتها قد باتت مكشـوفة عسكـريا واقتصـاديا ومختـرقة ثقـافيا وامنيا، ولم نعد نملك ما نتحصن به في وجه هذا الخطر سوى وحدتنا الوطنية، انها هي المستهدفة في العراق وهذا هو الذي استهـدف في لبنان، ويستهدف في الجزائر، وهذا أي الوحدة الوطنية هو الذي يقينا شرور النظام الذي يسعى الاعداء لفرضه علينا، هذا وحده وهذا هو الذي يمكننا من لعب دورنا القومي تدريجيا وتطويره لنمارسه على الوجه الاكمل، فنحن الان محط رجاء لغيرنا من العرب فلنحافظ على هذا الامل ولندرك ان عـدو الوحـدة الوطنيـة هو الاقليميـة ودعاتهـا كطريق للوصول فالانتماء لايحدد بمكان الولادة الجغرافي وهذا فهم متخلف، ان عدو الوحدة الوطنية هو الاقليمية ودعاتها التي يتلبسـون بها ولكن كطريق للوصول وعدو الوحدة الوطنية هو الجهوية ودعاتها التي يتلبسون بها ولكن كطريق للوصول، الاقليمية والجهوية مبطنة كـانت ام بينة فالمكتوب يقرأ من عنوانه، مبطنة كانت ام بينة. ولكن العدو الاخطر على الاطلاق العدو الاخطر للوحدة الوطنية، هو الانقسام العقائدي والسياسي. والصراع العقائدي والسياسي من هنا علينا ان ندرك ان اي استخدام للعقيدة اقول للعقيدة اي عقيدة، يؤدي عن وعي او عن غير وعي الى انقسام وتناحر انما يتناقض مع اهداف هذه العقيدة ومقاصدها ذاتها، فالعقيدة ارسلها لنا الله كمسلمين وللاخرين ممن يتبنون عقائد اخرى لكنها تستخدم لاسعادنـا ولاقامـة الحق والعدل على الارض، وفيما عدى ذلك فيما عدى هذه الملاحظات فان تشيكلة الحكومة بشكلهـا الحالي بالرغم من بعض التحفظات على بعض عناصرها تستحق منا ذكر حسناتهـا والاعتراف بهذه الحسنات، رئيسها رفيع الخلق زميلا نائبا اقل ما يمكن ان يقال فيه انه مساو لاي واحد فينا اقول نائب انتخبه الشعب.

واي واحد فينا مؤهل ان يقود وزارة على الاقل بحكم الدستور وخاصة انه نائب منفتح الذهن، وكونه نائب انما يشكل هذا سابقة حميدة على طريق تحولنا الـديمقراطي. اي ان يكـون رئيس السلطة التنفيذية رئيس الحكومة ممثلا او يأتي من مجلس النواب واعتقد ان ذلك سـابقة اولى ان لم تخني الذاكرة. ومعظم عناصرها زملاء لنا اقصد النواب منا واخرون نعرفهم بمستواهم العلمي والخلقي الـرفيع، وبعضهم عـانى من غياب الديمقراطية عانى السجن والتشريد وبقي ملتزماً بمبادئه وعقيدته ولم يتخل اطلاقا عن هذه المبـادىء ولكنه بـروح ايجابيـة عنـدمـا لاحت

الفرصة وانفتحت افاق الديمقراطية يتعاون من اجل المساهمة في حمل مسؤولية بلدنا، يميزهم اخلاصهم الوطني وكلكم تعرفون ونزاهاتهم وكفاءتهم ولا يمكن ان يصل بنا اللغو حتى درجة ان نشك او نشكك في وطنيتهم وما دليلنا على اثبات عدم وطنيتهم اولا وطنيتهم.

أما برنامج الوزارة فبالرغم من انه جاء شاملا واسعا الا انه لا يختلف عن البرامج الحكومية السابقة في كثير من جوانبه، تنقصه الدقة والتحديد خاصة فيما يتعلق بالبطالة وارتفاع الاسعار ومعالجة الوضع الاقتصادي برمته، وتكثر فيه الوعود والنوايا الطيبة. انني اقول لقد آن الاوان لتغيير النهج السائد حتى الان في وضع برامج الحكم، ما هو النهج السائد؟ رئيس وزراء يكلف زملاء له يصبحوا اعضاء وزارات يعلم كل واحد حقيبته يطلب منه ان يكتب حصته في البرنامج، وبعض الاحيان قد يعدون لبيان وزاري سابق يقتبسون منه او يعدلون فيه والوزير المختص يقدم له الفني وكيل الوزارة ورئيس القسم المختص، اعتقد انني لا أجافي الحقيقة بذلك، ورئيس القسم ورئيس الدائرة والامين العام موجود مع كل الوزراء يقدم نفس التقرير لكل الوزراء. ان هذا النهج السائد آن الاوان ان يتغير بوضع البرامج الحكومية، وما هو المطلوب بدلا من ذلك؟.

ان برنامجا جادا يستحق هذه التسمية ويهدف لمعالجة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية والتي تطحن بقسوتها الغالبية العظمى من ابناء شعبنا والتي تنشر الفقر على مساحات كبيرة من جسمنا الاجتماعي، ان مثل هذا البرنامج يجب ان يأتي ولا يمكن ان يأتي إلا كتعبير اقتصادي اجتماعي عن حكومة الائتلاف الوطني التي تشارك فيه القوى السياسية الحية. ونكتشف لو انتهجنا هذا النهج ان البعض يكمل الاخر كل من منظوره ويأتي البرنامج بمقدار ما هي حكومة الائتلاف الوطني تعبير سياسي عن الوحدة الوطنية يأتي مثل هذا البرنامج التعبير الاقتصادي والاجتماعي لحكومة الائتلاف الوطني بنفس المقدار الذي تكون به هذه الحكومة التعبير السياسي. وهكذا فقط تكتسي الوحدة الوطنية لحمها وعظمها ويسري الدم في شرايينها وتذوب الفجوة بين السياسة والاقتصاد والاجتماع.

يلاحظ ايضا ان البيان الوزاري لم يعط الاصلاح الاداري ما يستحق من اهتمام، وان الاصلاح الاداري الحقيقي لا يمر فقط عبر تغيير التشريعات القائمة وتحديثها ولكنه يتطلب تغييراً في السلوك الاجتماعي والسياسي ولتكن الحكومة هي القدوة، يتطلب حتما وضع حد للشللية والمحسوبية والاستزلام والترهل السائد في الجهاز الاداري، يلاحظ ان برنامج الحكومة المقدم الينا يخلو من اية اشارة للمديونية فلا يطلعنا على وضعها الحقيقي الان وعلى كيف ستتطور، آمل ان ترد الحكومة على هذه النقطة في ردودها على ملاحظاتنا، أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يقال ان هذه هي حكومة الحل واود ان اشير هنا الى التزام الحكومة المعلن، أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بالثوابت المعروفة التي دأبت عليها الحكومات

السابقة في تعاملها مع القضية الفلسطينية بما في ذلك حكومة السيد مضر بدران المستقيلة التي رحبت بزيارة بيكر الاخيرة الى الاردن، والتي كان يشارك فيها زملاء لنا يجلسون على مقاعد مجلس النواب. لم نسمع صوتاً احتجاجياً، هل تتغير المواقف بتغير المواقع؟ من المهم ان نؤكد اننا نفهم الالتزام بهذه الثوابت التي يشير اليها برنامج الحكومة نفهمه بظاهره ونفهم ان ليس له باطن مختلف بمعنى اذا كانت الحكومة تظهر خلاف ما تبطن فان اي تفريط بهذه الثوابت سيكون المجلس للحكومة بالمرصاد ازائه، كيف يمكن للحكومة ان تمرر حلا في ظل وجود مجلس نواب يجمع على انه مرفوض مثلا، ان اقدمت على حل فيه تفريط كما يفهمه نواب الامة فنرفضه ونحجب الثقة عن الحكومة ببساطة، لماذا لا نفعّل الدستور في تعاملنا مع الحكومة؟ على اية حال حتى في هذه النقطة فان الحفاظ على الوحدة الوطنية يبقى السلاح الامضى لمواجهة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة والصهيونية، يبقى السلاح الامضى لمواجهة الضغوط ويبقى هو الوقاية من التنازلات وان لا سمح الله، تشقق الوحدة الوطنية سيؤدي ان رغبنا ام لم نرغب لان الدنيا علاقات قوى الى مزيد من التنازلات، ببساطة هكذا نفهم السياسة. اما العراق الذي تحمل من اجل امته وعروبته واسلامه تضحيات اشبه بالمعجزات فيستحق منا الاستمرار بدعمه من اجل رفع الحصار عنه ورفع المعاناة عن شعبه والحفاظ على وحدة اراضيه وتقديم اي شكل من اشكال العون، ونطلب من الحكومة ان يكون ذلك موضع دأب الديبلوماسية الاردنية. انه وبالرغم من هذه الملاحظات فان بيان الحكومة مع ذلك يحمل بنظري مزية هامة على خلاف وعود الاربعة اشهر والست اشهر والتي اغمضنا عيوننا عنها وذلك بالتزامه بالغاء الاحكام العرفية الغاءاً تاماً بعد ان خطت الحكومة خطوة الغاء تعليمات الادارة العرفية، اننا نطالب بالحاح بان تلتزم الحكومة بالالغاء التام للاحكام العرفية في فترة زمنية محددة يكون المعيار فيها الزمن وليس اجراء معين ونطالب برفع صفة العرفية عن كثير من التشريعات المعمول بها وتعديل الدستور بما يواكب متطلبات التحول الديمقراطي.

فممارسة الديموقراطية لا تشكل فقط الالية لافراز اصوب السياسات وتحديد الاولويات بل انها فوق ذلك تسقط مقولة ان السياسة بلا اخلاق، بل لأنها تتم الديمقراطية تجعل التعامل في وضح النهار امام الناس. فهي تسقط مقولة ان السياسة بلا اخلاق، فالاخلاق هي المكون الاساسي لوجدان شعبنا الذي يرفض ان يسوغ سياسة الرقص على الحبال واجتماع المتناقضين والمتنقضات من اجل مصلحة الية عابرة وليس في بلادنا من يقبل ذلك.

وتنقل الاخبار الى شعبنا انه يوجد في جزر واق الواق وليس في بلادنا بعض الناس من المصابين بداء اسمه النهم هذا في واق الواق، لدرجة انهم يسعون للأكل على كل الموائد حتى من دون ان توجه اليهم الدعوة احيانا. ولكي يبررون تطفلهم يلجاون لسرد القصص المسلية والتهريج وادعاء العظمة القادرة وحدها على انقاذ اهل الجزيرة لدرجة القدرة على حرق روما

من اجل اشعال سيجارة. مشكلة اهل واق الواق انهم لا يعرفون نظام الحمية الغذائية فتكرش هذا البعض حتى أصبح بلا رقبة مشكلة اهل واق الواق ولا توجد لديهم مصحات نفسية فاصيب هذا البعض بمرض جنون العظمة يستعصي على الشفاء ومشكلة اهل واق الواق انه لا توجد لديهم ديمقراطية تفرض العزل السياسي والمدني على هذا البعض.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله

لدي من الاسماء الزملاء المسجلين حوالي عشرة اسماء من الاخوة لا تزال لديهم رغبة في الحديث ومناقشة البيان الوزاري، نعود بعد نصف ساعة لاستكمال المناقشة وترفع الجلسة.

«وهنا رفعت الجلسة لمدة نصف ساعة ثم عادت بعد ذلك للانعقاد».

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، نستأنف الجلسة والكلمة للنائب السيد منصور مراد.



السيد منصور سيف الدين مراد: معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الاخوة الزملاء المحترمين

في البداية انني اتفق مع الكلمة التي القاها الزميل المحترم فخري قعوار، اتقدم اليكم بهذه الكلمة باعتباري نائبا عن الشعب في كافة مواقعه وفئاته وليس تعبيرا ضيقا عن فئة محددة.. ومن هذا المنطلق لا يجوز ان تقبل الصفة الجغرافية او الفئوية لتكون اساس موقف اي نائب فالنواب يمثلون الشعب طبقا للدستور.. لقد سمعنا من بعض الزملاء المحترمين ما هو تعبير عن مصالح جغرافية معينة لتغطية رغباته الشخصية على حساب الوطن والشعب.. من حق كل نائب ان يطرح طلبات وقضايا المنطقة التي يمثلها ولكن باعتبارها جزء من الوطن كله وليس لمآرب شخصية وصولا الى منصب او امتياز. انني ارى ان هذه المقدمة ضرورية حتى نرتفع الى مستوى الامانة التي اولانا اياها الشعب وحتى نحافظ على الوحدة الوطنية ونواجه أعداء الديمقراطية بالداخل ونواجه أعداء شعبنا من صهاينة واميركان ومن يتآمر معهم على الاردن.

واما بخصوص مشاركة التجمع الديمقراطي في هذه الحكومة فقد جاء لتأكيد الحرص التام تجاه الوطن والامة ودون اي تدخل وقد شارك بملء حريته واختياره دون اي تدخل كما يدعي احد النواب المحترمين. وانني استغرب حول هجوم النائب المحترم العبادي وهو مدرس تاريخ على حكومة المرحوم سليمان النابلسي واتهامها بأشياء بعيدة عن تاريخ الاردن المضيء.

فقد حققت حكومة النابلسي للاردن وشعبه معظم طموحاته الوطنية.. فقد انهت المعاهدة الاردنية البريطانية، وحققت معاهدة التضامن العربي وارست مباديء الديمقراطية التي يتذكرها كل العالم.

وتتناول كلمتي الامور التالية:

أ - التشكيلة الوزارية ب - البيان الوزاري جـ - المطالب الملحة د - الموقف السياسي بايجاز

اولا: التشكيلة الوزارية:

هذه الوزارة مختلفة عن غيرها فهي ليست تقليدية فالرئيس يتولى مسؤولية رئيس الوزراء لاول مرة، وهو قادم من البرلمان، وهذا لم يحدث منذ عام ١٩٥٥.

ثانيا: يوجد وزراء مشهود لهم بوطنيتهم ومنهم من كان على رأس نقابات مهنية ولم يكونوا جزاء من الماضي القمعي وهم من اوساط سياسية ديموقراطية.

ثالثا: هناك وزراء كانوا في الحكومة السابقة ويتحملون المسؤولية في تنفيذهم لسياسات الحكومة السابقة في كافة الامور منها السياسة المالية التي جرتنا الى ويلات صندوق النقد الدولي والابقاء على الاحكام العرفية، والتعامل مع ابناء شعبنا على اسس امنية.

رابعا: يوجد عدد من الوزراء شاركوا في وزارات سابقة (بدرانية ورفاعية) ويتحملون المسؤولية في عدم كشف الفساد والمفسدين وهناك وزراء ذات صفة عسكرية مع انهم لم يستلموا وزارة دفاع، ويوجد ايضا وزراء ولائهم للفكر الغربي.. هذه هي التشكيلة الوزارية ذات الاتجاهات المختلفة وعلى رئيس الوزراء ان يقود هذا المجلس بتلاونية المختلفة وهي مهمة صعبة وان كانت ليست مستحيلة، وستكون ايجابية بقدر اقترابها من مصلحة الجماهير والسير على الطريق الديموقراطي.. وستكون سلبية بقدر نجاح من يمثلون الماضي الذي اوصلنا الى المديونية الكبيرة والفساد والمفسدين.

اننا لا نعرف الى متى ستبقى هذه التشكيلة ولكن من الضروري ان نتذكر ان مهمتها فتح بوابة الديموقراطية وشق طريق المستقبل الديموقراطي فهل تستطيع ان تقوم هذه الحكومة بذلك؟.. ان شعبنا الطيب سينسى عذاباته عبر السنين وسيكون اكثر تحملا للظروف الصعبة من فقر وبطالة اذا شاهد ولمس بكافة الوسائل الجدية في ارساء دولة القانون والتعددية والديموقراطية وعدم تغييب الشعب في بناء بلدنا وتنميته، ان شعبنا الطيب سيحكم على الافعال لا على الاقوال.. ان شعبنا سيراقب بدقة كل ما يجري على الارض.. وسنجد الدعم منه كلما انجزنا وقدمنا لمصلحته وبعكس ذلك فانه يمهل ولا يهمل.

البيان الوزاري:

لقد لاحظت ان البيان الوزاري جاء تقليديا فهو مسهب وطويل ولم يكن بحاجة الى مثل هذه التفاصيل في كل المجالات خاصة ان

الوزارة ستتضمن ميزانية حكومة سابقة والملفت للنظر ان دولة رئيس الوزراء يطلب من المجلس الكريم الاسراع في اقرار مشروع قانون نقابة المعلمين مع انه لم يندرج في جدول اعمال الدورة الاستثنائية.

الحكومة ببيانها الوزاري خرجت علينا باعلان الغاء الاحكام العرفية، دون ان تلغيها فعلا وخرجت بتعليمات تلغي تعليمات الاحكام العرفية. ان الطريق الوحيد من اجل فتح بوابة الديموقراطية هو البدء الفوري بالغاء تلك الاحكام وتعليماتها كليا ومعالجة الفراغ التشريعي الذي تتحدث عنه اوساط في الوزارة بان يتم بايجاد محاكم مدنية متخصصة في القضايا الموجودة امام المحاكم العرفية، وتفريغ عدد كافي من القضاة ذات الكفاءة والسيرة الحسنة وتفريغ عدد من المدعين العامين المدنيين.

وعمل جلسات المحاكم بسرعة بحيث تكون اكثر من جلسة في الاسبوع من اجل الاسراع في النظر والبت في القضايا التي ستحال اليها، ومن الجدير ذكره ان معالي محافظ البنك المركزي يقول في مقابلة تلفزيونية ان القضاء العسكري افضل من القضاء المدني وهذا طعن في القضاء المدني ونظامنا القضائي وهناك وزراء يؤيدون اقوال معالي المحافظ داخل هذه الوزارة.

انني اطالب امامكم بالغاء الاحكام العرفية نهائيا واعادة كافة صلاحيات القضاء المنزوعة واختصاصاته الى القضاء المدني، ورعاية القضاة وتحسين احوالهم ودعم استقلالهم بما يكفل ان يصبح القضاء سلطة مستقلة مفصولة عن السلطة التنفيذية والتشريعية في توجهنا لاقامة دولة القانون والمؤسسات وبهذا فقط نضمن حرية وكرامة ومساواة ابناء شعبنا.

سيدي الرئيس، الزملاء المحترمون

ان ما ورد في البيان الوزاري عن تحديث الدولة وقوانينها يتطلب اعادة النظر في كل القوانين ودون استثناء حتى لا يتعارض قانون مع قانون آخر حيث ان معظم هذه القوانين قد مضى عليها زمن طويل بحيث ان احيانا كثيرة نجد قانونا يتعارض مع قانون آخر ولهذا لابد من اعادة النظر بشكل شامل، واضرب هنا المثل التالي.

- تضارب قانون المطبوعات مع قانون حفظ اسرار ووثائق الدولة

فالمطلوب تحديث جميع القوانين كرزمة واحدة لتكميل بعضها بعضا والغاء التعارض والتناقض بينها..

ان البيان الوزاري الذي نرغب فيه هو البيان الذي نستطيع تنفيذه وليس وضع الاماني فقط.. اننا نرغب ونطالب دولة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ان يضعوا الخطط العملية للقضاء على البطالة والفقر وتطوير الزراعة والاعتماد على الذات.. اننا نعرف ان هذه القضايا تحتاج الى سنوات لكننا نريد ان نبدأ بخطوة صحيحة، حيث لا حرية مع الجوع والبطالة ولا ديموقراطية بدون مضمون اجتماعي.

المطالب الملحة

انني اطالب باسم الشعب الذي انتخبنا

بما يلي.. الغاء الاحكام العرفية نهائيا

- محاربة الفساد والمفسدين وتقديمهم الى القضاء دون تسويف او مماطلة كما حصل من الحكومة السابقة.. خاصة ان ابناء شعبنا يعلم ان الدولة تملك كل الوثائق لتقديم المفسدين الى القضاء ليكونوا عبرة لغيرهم.

- تطهير الجهاز الاداري لمواكبة روح العصر الديموقراطي الذي نسعى اليه بالديموقراطية والعدل وليس بالقمع وان شعبنا سيتقدم لحماية الديمقراطية وعيونه مفتوحة على ما يجري على الارض.. فالشعب صاحب المصلحة وحامي الديموقراطية وينتظر من الحكومة ان تفي بوعودها لا كما عملت الحكومات السابقة.

- اطالب الحكومة بحل قضايا المحكومين سياسيا.

- واطلاق سراح المعتقلين ولم شمل العائلات الاردنية بين داخل البلد وخارجه وعدم عرقلة عودة المواطنين الى بلدهم والاسراع في عودة المفصولين السياسيين الى اعمالهم والمحافظة على حقوقهم كاملة وظيفيا وماليا.

- وقف تدخل الاجهزة الامنية في التعيينات في وزارة الخارجية ودوائرها ووزارة الاعلام واجهزتها المسموعة والمرئية والاجهزة الادارية التابعة لها بحيث يكون التعيين على اساس الكفاءة والاخلاص لهذا البلد.

- وقف معاناة ابناء شعبنا من حجز جوازات السفر في نقاط الحدود المختلفة وعدم استدعاء المواطنين للاجهزة الامنية دون سند قانوني واحترام حقوق المواطنين التي يكفلها الدستور

- الغاء كافة التعليمات في مختلف الجهات الاعلامية والامنية التي تعرقل العمل الجماهيري السلمي طبقا للدستور.

- اتخاذ الاجراءات الكفيلة لتنفيذ توجهات وزارة العمل لتقليص الايدي العاملة الوافدة ومساندة الوزارة في هذه التوجهات الايجابية.

- البدء في تسليح القرى الامامية وبناء الملاجيء والتحصينات وتهيئة المواطنين في الدفاع عن الوطن.

- الاسراع في الموافقة على وجود اتحاد وطني لشباب الاردن - واتحاد للطلبة ونقابة معلمين حتى تقوم هذه النقابات في الدفاع عن مصالح القوى التي تمثلها وحماية الوطن والمسيرة الديموقراطية بالاشكال القانونية والوطنية.

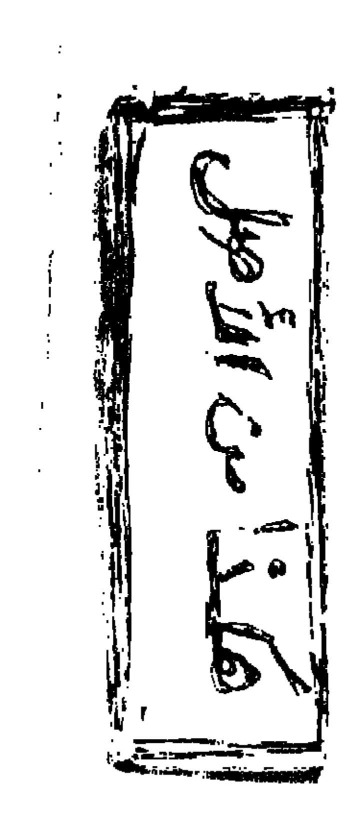
- ان هذه المطالب لا تحتاج الى اموال طائلة.. بل تحتاج الى ارادة سياسية حرة وديموقراطية تتطلع الى المستقبل وتحترم الشعب وصولا الى الاردن الوطني الديموقراطي.

القضية الفلسطينية

نشهد هذه الايام تراجعا عربيا مذهلا وضمورا في الفعل النضالي.. الرسمي والشعبي فرضه وبكل عنف وتحد السيطرة المطلقة للولايات المتحدة على هذه المنطقة، بالاضافة الى تبوئها قيادة العالم كقوة عظمى ووحيدة. وقد شاهدنا الانهيارات في دول المنظومة الاشتراكية والتبعية شبه المطلقة لدول

اوروبا بل وعسكرة عربنا في حفر الباطن تحت الرايات الامريكية.. ان هذا الوضع بالغ الصعوبة والتعقيد يستهدف اول ما يستهدف القضية المركزية للنضال العربي في فلسطين، انسانا وارضا.. بل وما يتجاوز الانسان والارض الفلسطينية الى تحقيق الطموح باسرائيل الكبرى في عهد امريكا الكبرى.. من هنا كانت موجات الهجرة المتلاحقة والتي تصل الى (١٠٠٠) مهاجر كل يوم بهدف ان تصل عام ١٩٩٣ الى تحقيق هجمة اسرائيلية جديدة ولو على الاقل لحل مشكلة التضخم للسكان القادمين الى فلسطين وباعتبارنا حدودا وانتماءا وتاريخا ومصيرا نشترك مع الاخوة في فلسطين، فلا شك ان الاردن يواجه التهديد نفسه.. ومن هنا علينا ان نأخذ بعين الاعتبار ان قوة العامل الفلسطيني هو قوة للاردن وكلما تأكدت الهوية الوطنية الفلسطينية كلما زال الخطر عن الاردن فلن يجد الاعداء في ظل هذا الضعف العربي والتراجع المذهل لكل الشعارات الثورية التي دفعنا الالاف الشهداء تحت راياتها وفي ظل هذه التبعية والمذلة والانحياز لمعسكر الرذيلة والانصياع لمشيئة الاعداء.. الا ان يفرضوا حلا مباشرا للفلسطينيين على حساب الاردن. من هنا يتوجب على مجلسنا الكريم ان يتمسك اكثر من اي وقت مضى بمنظمة التحرير الفلسطينية التي ارتضاها الشعب الفلسطيني نفسه ممثلا شرعيا وحيدا ودفع من اجل تكريس هذه المنظمة كوطن معنوي عشرات الاف من الشهداء والاسرى والمطاردين، وتؤكد انتفاضة اشقائنا في فلسطين تلك الاسطورة النضالية المنقطعة النظير.. اذ يواجه مجموع الشعب في الداخل بصدره العاري وامكاناته البسيطة كل اشكال التطور في الاسلحة والاساليب مسجلا بذلك نزع الخوف العربي من اليهودي بل ونقل هذا الرعب والخوف الى قلب ودماغ الصهاينة اللذين يركزون الان وبدعم عدونا الاول امريكا وحلفائها على وأد أنبل الظواهر في وطننا العربي.. لقد اختار شعب الانتفاضة طريق الكفاح كمدخل لوحدة الامة باعتباره يخوض معركة الاديان والعقائد وكل اشكال معارك التحرير.. فالطامحون للوحدة والقوميين الاصلاء لن يجدون طموحاتهم في تلك المقاومة البطلة داخل فلسطين الحريصون على المقدسات الاسلامية والمسيحية سيجدون طموحهم في ثورة الشعب الفلسطيني ورواد النضال لمواجهة الاستعمار بكل اشكاله والمتمثل في الهجمة الامريكية، ايضا يجدون طموحهم في الثورة الملتهبة على ارض فلسطين. من هنا وقد تأكد ان الفلسطينيون يقاتلون نيابة عنا جميعا كقوميين، كمسلمين، كرواد تحرير فلهم علينا ان نقدم لهم كل التسهيلات كل الدعم والعون.. ويأتي قبل هذا تجسيد طموحهم في خلق الجبهة الشرقية التي يجب ان نعمل على انشاءها كسند حقيقي وفاعل للفلسطينيين وقوة فاعلة للدفاع عن تراب وشعب الاردن.

ايها الزملاء المحترمون.. بكل وضوح عملت مختلف فصائل الثورة على استخدام كل اشكال الكفاح ولم تتردد يوما عن خوض اية معركة من معاركها، كما عملت السياسة الفلسطينية بمرونة وذكاء على فتح بوابات السلام للحل العادل والمشرف فاغدقت من المبادرات السياسية ما لا يعطي مبررا بان الفلسطينيين لن



يكونوا عقبة في وجه السلام، وبذلك اسقطوا مبررات ذبحهم من العدو ومبررات ادارة ظهر الدول الشقيقة وتنكره لهم وعملوا على الانسجام ما امكن مع المعارك العربية والدولية وحركة الثورة العالمية التي بدأت في الافول.. من هنا فوحدة الموقف والوضوح مسألة هامة وضرورية بيننا والاخوة في فلسطين وعلينا في هذا المجال وقد مثلنا موقفا متقدما في ازمة الخليج ان نشكل رافعة للنهوض العربي بهدف خوض معركة التحرير وان لم يكن ذلك فالاستعداد الكافي للمواجهة المتوقعة للتمدد الاسرائيلي الجديد ولتكن العلاقة مع الفلسطينيين على قاعدة دحر العدوان وحق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير ولنصّعد اشكال المواجهة لتحرير القدس وفلسطين وبذلك نكون قد اخذنا الموقف الذي يجسد القومية والوحدة والتحرير

ايها الزملاء المحترمون

ان مطالبي هذه امانة في عنق هذه الحكومة وان رحلة الالف ميل تبدء بخطوة واحدة.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد زياد الشويخ



السيد زياد الشويخ: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ابتداء، أعلن التزامي بما ورد في الكلمة التي القاها معالي الزميل الاخ سليمان عرار باسم الكتلة الوطنية، وموافقتي على ما جاء فيها، جملة وتفصيلا.

بعد التحية والاحترام،

كنا قد استمعنا ايها الاخوة بكل اهتمام الى بيان الحكومة الموقرة حول سياستها العامة بعد تشكيلها مباشرة وقد لمست من خلاله ان طموحات الحكومة وخططها قد جاءت متفقة مع مطالب الشعب ورغباته وامانيه. وعلى ضوء ما جاء بالبيان يبدو واضحا ان الحكومة قد نجحت في ان تضع يدها على مواطن الداء وانها في سبيل ايجاد العلاج بشتى الوسائل لهذه المشاكل والازمات في جميع الحقول والميادين السياسية والاقتصادية والمالية والتعليمية والزراعية والتجارية والعسكرية وشؤون البطالة وارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة.

وأنا ارى تقديم الاقتراحات التالية التي أرجو من الحكومة ان تتبناها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي يعاني منها الشعب.

١ - العمل بشتى الوسائل على دعم انتاجنا المحلي وحمايته وازالة كافة العوامل التي ساهمت في جعل افراد المجتمع الاردني غير منتجين ومن اهم تلك العوامل وجود ما

يزيد على ثلث سكان المملكة على مقاعد الدراسة الاكاديمية داخل المملكة وخارجها وعدم قدرة برامج التعليم على تأمين الطاقات البشرية المدربة واللازمة لتأمين حاجات المجتمع القائمة والمنتظرة، واسطع برهان على ذلك فشل التعليم الزراعي وعدم قدرته على المساهمة في تأمين ابسط اولويات المنتجات الزراعية اللازمة للغذاء.

٢ - موضوع الاستهلاك المنفلت المسرف الذي سيطر على مجتمعنا نتيجة الافكار والقيم السائدة المتأثرة بالمفاهيم الخاطئة المتمثلة بالتقليد والمباهاة والتباري في التبذير دون وعي او ادارك كما تقول الاية الكريمة «والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما». صدق الله العظيم

٣ - ان السياسة الاقتصادية الحكيمة يجب ان تركز على زيادة الانتاج المحلي بدلا من اغراق الاسواق بالسلع الاستهلاكية المستوردة والتي تكبد المستورد الاردني نفقات كبيرة وعملات صعبة نحن بحاجة اليها.

٤ - العمل على تطوير ريفنا الاردني من خلال المجالس البلدية والقروية ولن يتأتى ذلك الا اذا أعيد النظر بقانون البلديات المعمول به حاليا لضمان مزيد من الفعالية للمجالس البلدية والقروية.

٥ - العمل على استيعاب المتقاعدين العسكريين والمدنيين في المشاريع الانتاجية المختلفة لتحسين احوالهم وتخفيف اعباء المعيشة القاسية الملقاة عليهم.

٦ - معالجة هجرة المواطن من الريف والقرية الى المدينة والعاصمة بشكل خاص، والذي سببه سوء توزيع المرافق والخدمات ومؤسسات العمل والتعليم وانشاء المصانع حتى انحصر التجمع السكاني الكثيف في مناطق دون أخرى مما جعل العاصمة تنوء بحملها في خدماتها العامة للسكان وجعل المشكلة مصدر قلق في كل جانب من جوانب الحياة اليومية الى غير ذلك من اضرار لحقت بالارض الزراعية وانتاجها نتيجة هجر الارض مما اثر في الانتاج الزراعي الذي يمثل العصب الرئيسي والحساس في بناء اقتصادنا الوطني.

٧ - افساح المجال للقطاع الخاص في ممارسة تجارته بنشاط وان يبقى منافسا حرا وشريكا مخلصا للقطاع العام شريطة ان لا يمنع ذلك من قيام الوزارات المختصة بمراقبة التجار وارشادهم.

٨ - منع استيراد الكماليات على اختلاف انواعها لان تلك الكماليات قد استنفذت كميات كبيرة من المال الذي اصبحنا بامس الحاجة اليه والحفاظ عليه من التبذير دون مبرر.

٩ - السعي لرفع مستوى الرواتب للموظفين والمستخدمين في أجهزة الدولة المختلفة لرفع مستوى معيشتهم الذي تدنى الى مستوى مؤلم ومحزن

١٠ - ان الظروف السياسية وازمة الخليج التي القت على بلدنا عبئا كبيرا وحالات الجفاف المستمرة وبالاضافة الى طبيعة منطقتنا التي يشح بها الماء قد وضعت امامنا الخيارات الصعبة والتي لا بد من معالجتها بكل جرأة وشجاعة قبل استفحالها وتعذر وضع الحلول لها.

١١ - ضرورة اعادة النظر في مشكلة الاعباء الضريبية على ذوي الدخل المحدود وتعديل القوانين والانظمة المالية ذات العلاقة بهذا الموضوع لضمان الاسس العادلة والسليمة في قيمة الضرائب وطرق تحصيلها من مستحقيها.

١٢ - ضرورة دعم وبناء قواتنا المسلحة وتزويدها باحدث الاسلحة وتوفير الامكانات لها حتى تتمكن من القيام بواجبها على الوجه الاكمل.

١٣ - ان وعد الحكومة في السعي الى رفع المعاناة عن اهلنا في الارض المحتلة ودعم صمودهم البطولي وكذلك رفع المعاناة عن المواطنين الاردنيين والفلسطينيين في الكويت ومنع ترحيلهم قد قوبل بالثناء والتقدير والاستحسان من قبل المواطنين جميعا ونرجو ان توفق الحكومة في مساعيها الحميدة لتحقيق هذه الغايات.

١٤ - ان المواطنين ينتظرون بفارغ الصبر الى قضايا البطالة والمواد المعيشية والتي أرجو ان توفق الحكومة الى تحقيقها بشكل يكفل ارضاء المواطنين.

١٥ - انطلاقا من البيان الوزاري وعطفا على الفقرة المتعلقة بمدينة العقبة.

تعلمون ان العقبة تعيش صراعا رهيبا مع جاراتها سواء فيما يتعلق بالسياحة الوافدة او بالنمو الصناعي، وحتى تصمد هذه المدينة امام التحديات فلا بد من توفير المناخ اللازم لها اسوة بالمجاورين. وبناء عليه فأنني اطالب بتحويل مدينة العقبة الى منطقة حرة تجاريا وصناعياً الامر الذي سيوفر فرص عمل ومناخ استثماري جيد من شأنه اجتذاب الرساميل العربية والاجنبية مما سيدعم ميزان المدفوعات ويوفر العملات الصعبة.

كما وتعلمون انه ابان حرب الخليج اصبح اسم العقبة يتردد في كافة اجهزة الاعلام العالمية الامر الذي يجب علينا ان نستغل هذه الفرصة للحفاظ على شهرة العقبة عاليا كما ان تحويلها لمدينة حرة من شأنه ان يتوجه اليها الرساميل الاجنبية لاقامة الصناعات المختلفة التي تسد حاجة السوق المحلي والدول المجاورة سيما وان العقبة تربط المشرق العربي بمغربه كما وستصبح هذه المدينة مركزا للتسويق والابقاء على المال الاردني ضمن حدود الوطن.

١٦ - وختاما، اجد من واجبي ان انوه بما جاء في مقدمة البيان من تركيز على التزام الحكومة بالدستور والميثاق الوطني ونزاهة الحكم بما يجسد بكل صدق وايمان الحرص

على ارسال قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية ويؤكد اصرار الحكومة على ضرورة تعاون السلطتين التشريعية والتنفيذية لتعميق ممارسة الديمقراطية بشكل صحيح لا يخل بمبادئها السامية ومعانيها القيمة.

كما انني استنكر الحملات المغرضة التي وجهت لدولة الرئيس طاهر المصري ذلك لان الحملة بدلا من أن تكون شخصية كان يجب ان تنصب على البيان الوزاري واداء الوزارة ومواقف الرئيس المعلنة من القضايا العامة وهذا هو الاسلوب المتبع في الدول الديمقراطية والبرلمانية.

وأخيرا: اختتم كلمتي بتلخيص اشير فيه الى ان ثمة مجموعة من المطالب المتعلقة بمحافظة معان وبضمنها اقليم العقبة، سوف اتقدم بها الى الحكومة فيما بعد، آملا أن تجد الدراسة والعناية المأمولتين، والجديرتين بمحافظة يقدر المجلس الكريم اهميتها على كافة الاصعدة ومنها الصعيد الاقتصادي الهام. متمنيا لدولة الاخ الزميل الاستاذ طاهر المصري وزملائه الكرام كل التوفيق والنجاح لتأدية الامانة التي أوكلها اليهم جلالة قائد الوطن الحسين المفدى معلنا بأنني أمنح هذه الحكومة الجديدة ثقتي وتقديري.

والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، النائب السيد احمد عناب.



الدكتور احمد عناب: بسم الله الرحمن الرحيم.

وباسم آلام العرب في الاردن وفلسطين وفي العراق وكل دنيا العرب.

معالي الرئيس حضرات النواب الاكارم

انني وعندما استمعت الى جلالة الملك الحسين المعظم بمناسبة اقرار الميثاق قبل شهر ونيف مشيدا بالديمقراطية حكما ومناخا وحكما من خلال الوعاء البرلماني مستشهدا بأبي الديمقراطية (بيراكليس) ملهم الاسكندر الكبير (ذي القرنين) شعرت اننا حقا نسير على درب تحقيق المدينة الفاضلة للفارابي وافلاطون.

لقد جعلت ديمقراطية بيراكليس من اثينا مدينة للعلم والنور في العصر القديم والعالم كله الآن مدين لاثينا بالكثير بما تقع عليه عينه من علوم ومعارف وفنون حكم وفلسفة، فأين مدينة اسبارطة ذات النزعة الاستبدادية من ديمقراطية اثينا؟ فلو زرت اليوم اسبارطة لوجدتها اكواما من الخرائب والتراب الباهت المحزن ولرأينا اثينا

ولا تزال حاضرة وعاصمة ابدا، ماتت اسبارطة وعاشت اثينا لان الديمقراطية - الشعب مصدر السلطات - هي التي احيتها وخلدتها وبالتالي الهمت الاسكندر شبيه الانبياء في القرآن الكريم.. والذي فتح العالم شرقا وغربا مبشرا بنتاج ديمقراطية حكم وثقافة من اثينا وان المدن العشر القديمة في الاردن لتشهد على ذلك ومنها عمان عاصمة الاردن.

وحذت روما حذو اثينا ديمقراطيا بتأسيس برلمان الحكم البيراكلي باسم السنيت وقدمت للعالم القانون الروماني، والذي نظم الامبراطورية وعم من خلاله ما يسمى السلام الروماني او الفارس الروماني في العالم القديم وقام في مكة، في زمن الجاهلية، قام نوع من التنظيم الارستقراطي التجاري لفئة فوقية متغطرسة الى ان جاءت الرسالة السماوية السمحة على سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام حيث اقر نظام الشورى الديمقراطي للحكم بين الناس مؤكدا وقبل كل هدف اخر ان العدالة اساس الحكم وبقاء العمران.

وانتصر قانون الله عز وجل بعدالة الدين الحنيف.

وصلت الديمقراطية الى الغرب والى بريطانيا وفرنسا بشكل خاص من خلال الحكم النيابي والذي وصلنا بهذه الصورة بعد ان احتلت بريطانيا بلاد الشام وتأسست امارة شرق الاردن بقيادة المغفور له عبدالله بن الحسين طيب الله ثراه.

وبدأ المراس الديمقراطي من خلال مجلس تشريعي تم وضع الدستور لحكم نيابي ملكي وراثي ولكن وجود طبقة تجارية ووطنية برجوازية قبلية من مختلف اقطار العرب وغيرها وفي الاردن نفسه وقفت لصالح مصالحها الفئوية اذ عدلت مواد الدستور مرة ومرات لصالحها كقوة عسكرية قبلية اردنية او وطنية فلسطينية فوقية.

ان تغيير كل هذا يحتاج لوقت طويل حتى يستطيع الرأي الاخر الحضور للحكم كشعب وطني من المثقفين والعمال واللاجئين والقرويين ليتمكن من اصدار القرار للمصلحة القومية والوطنية الدستورية، لان العرب المضطهدين هم وحدهم في الميدان الان امام النظام الامريكي العالمي المهيمن وفي بالهم ان يجهزوا علينا بمجاملات اسمها السلام مقابل الارض، واسرائيل لا تخالف وتقول نأخذ الارض ونترككم بسلام لاننا نحبكم ولا نريد قتلكم، لذا اتركوا الارض في فلسطين لاصحابها اليهود من روسيا حتى لا نضطر الى قتلكم جميعا وهذا هو سر محبتنا لكم ايها العرب في فلسطين وفي الاردن.

معالي الرئيس، حضرات النواب

لقد جاء البيان الوزاري والذي استمعت اليه ودرسته توأما لبيانات سابقة وليس الفرق بينه وبين اخر بيان قبله سوى التاريخ

معالي الرئيس، حضرات النواب،

ليس المهم ان نضع بيانا، المهم ان يكون هناك قوة دافعة مبدعة مدركة لما يجري ولما هو مطلوب ومحتاج داخليا وخارجيا عمليا وميدانيا.

الكثيرون يستطيعون كتابة بيان باقل من عشر دقائق اذا كان الهدف هو كتابة بيان لاجل

كسب ثقة للحكومة باكاديمية سياسية نظرية وعليه، فان البيان هو صيغة كلمات عزيزة فقط فضفاضة ترابطها كترابط احزاب الوزارة نفسها اي انها محض شكلية عامة تستدر العطف والرثاء اكثر منه بيانا يفرض الاعجاب والقوة والحل والحلول السياسية والخدماتية وكأننا نحن برلمان مصر الحالي، لا سيدي الرئيس اننا مجلس برلمان اردني يمثل عقلية اكثر العرب الما ونبلا وحقا وهل هناك شعب عانى اكثر من اهل وشعبنا الفلسطيني والاردني؟ لا لم يوجد على مدى التاريخ.

ولا شك ان من اسباب ضعف هذا الشكل للبيان ايضا هو ان دولة الرئيس وضعه بوقت قصير جداً لظروف لا اعلمها واحتاج لوقت اقصر من الوقت الذي احتاجه لينتقي زملاءه الوزراء خصوصا من النواب المستأزرين السريعين والذين وصلوا للوزارة كوزراء قبل وصول اي تخطيط او فكرة للبيان للالة الكاتبة، وعليه فقد اختلطت المجاملات الشرقية العتيدة والعقل الجنتلماني والمزاودات بين الوزراء الذين لا يعرفون بعضهم بعضا أو على الاقل فكر البعض منهم فكر الاخر، انها طبخة لارضاء جائعين ولتكن ما تكن كطعم او نكهة او لون.

وما يزيد الطين بلة ان اقلام بعض الصحفيين تكتب عن عقدة الاستيزار والحري بها ان تكتب الصحافة عن من يصبح وزيرا من هؤلاء وفي سرعة جنونية وليس على ما يظن ان مستأزرا او مستوزز اذ يظلم البعض من النواب في الحقيقة، وليت اي رئيس الوزراء يضع حدا لمثل هذا الداء الاستيزاري اي بعدم الاتيان بهم الى ان تستقيم التعددية الحزبية وتصبح الوزارة من حظ منهج الحزب الاقوى والاكفأ.

لقد خسر دولة الرئيس وقتا على اقناع النواب وارضائهم لاجل الثقة اكثر من الوقت الذي صرفه على تشكيل مجلس الوزراء او انشاء البيان الوزاري لان بعض النواب وصلوا للوزارة بسرعة الصاروخ ولاعتبارات سيئة احيانا فمثلا هناك عين ولمدينة كبيرة لا اريد ان اذكر المدينة يتدخل لصالح نائب من لواء بعيد عنه لمجرد انه يمت بصلة ما، ومثل هذا كثير جدا وكان الاجدر ان يحافظ على منهجية ديمقراطية سليمة دون اعتبارات هزيلة او محاباة ونأتي الامر بقلب حسن من خلال معرفة اكيدة وادراك علمي حتى لا يصبح الوزير عالة على الرئيس وعلى الشعب ويقوم وخصوصا اذا كان نائبا بالتعصب لعشيرته وقريته واقاربه، يغدق عليهم بصلاحيات ملتوية الوظائف والخدمات ضاربا بكل القيم واولها العدالة لتأكيد وجاهة رخيصة مسروقة وأمل انتخابي مزيف. فالمنهجية البرلمانية ان تكون السلطة التنفيذية قادرة على الابداع والحلول وهذه المنهجية البرلمانية لا تتأكد الا عندما تحجب الثقة عن التشكيل العشوائي السريع والذي لا يراعي برامج وطنية وخدمات عامة وحلول اذ لم يكن لدى الرئيس وقتا لهذا اللهم سوى ارضاء الشخصيات المستوزرة، ثم يأتي بسرعة اغرب بكتابة بيان من صنع جريدة او مقال قديم متغاضيا عن القضية الفلسطينية او نظام امريكا العالمي لتدمير جيوش العالم واسلحتها، ثم عن البطالة والصحة والفساد ومحاكمة المفسدين من خلال تلك المقالة او تلك الجريدة، او تغيير

برامج الوزير السابق وكأن الاصل هو ان الوزير يجب ان لا يعرف او يعلم بما يجري في الوزارة وعليه ان يحضر فقط اجتماعات الرئاسة ثم الحفلات، اما الباقي فهو على جهاز الوزارة الذي يجهله الوزير نفسه في العادة.

ان ممارسة الديمقراطية تتطلب الحجب احيانا عدة وهذا هو التطبيق العزيز الفاخر للبرلمانية الديمقراطية بحضور الراي الاخر.

لقد دخل الوزارة هذه من لديهم عقلية استبدادية قلما نراها في دولة متحضرة فمثلا وعلى سبيل المثال اعتقل مخاتير قرى عجلون في عنجرة وصخرا وعبين من قبل موظفين الامن في وزارة الداخلية لا لسبب الا لان المخاتير هم اسياد غير محترمين او فارغين واميين طلبهم مدير شرطة عجلون واربد لاجتماع لحل ما بشكل ادبي واعتقلوا دون اجتماع وقد تدخلت كل الليل ولم اجد من يرد علي سوى المقاسم ولكن مساعد مدير الامن العام وعدني ان يخرجوا في الصباح وفعلا خرجوا وعندما رأيته قال ان الحكومة لا تعابط.

والحادثة الثانية هي حادثة الفتاة التي عملت خادمة في دائرة وبيت حاكم اداري يعمل بمعية احد الوزراء وبمساعدة وزير اخر الان في الوزارة تدخلا لصالح الحاكم الاداري بان الخادمة ولدت دون مس بشري اي انه ليس بالضرورة ان يكون هناك اب لطفلة تلد في بيت رسمي وكأنها معجزة حدثت بعد الفي سنة.

وعليه فلا اود ان اذكر باكثر مما هو مطلوب لابعاد اي شبهة قد تخيل لرئيس الوزراء ان هناك مصلحة شخصية اللهم سوى ادراكي وحسي وتفسيري لصالح الاحسن والافضل في الممارسة مع ايماني العميق وبالاصل ليس الافضل هو الذي يكسب دائما وليس بالضرورة ان يكسب. ويبطل العجب من التشكيل او البيان الوزاري عندما رأيت كتلة برلمانية تتشكل بسرعة عجيبة هدفها حجب الثقة وقد اشتركت انا وزملاء لي في جلستها الاولى وفضلنا التعاون عن بعد لغرابة التشكيل وسرعته.

وقد خرجت الان وكأنها لون اخر لهذه الوزارة او وزارة من نوع حميد مجيرة لوزارة حالية.

وعليه فان هذه الوزارة والتي حسب اعتقادي واعتمادا على ما رأيت من تقلبات فقد تحصل على الثقة او حصلت بالارقام من نواب ولكن ليس لانها قوية وصحيحة ومستحقة.

هذا ما افاد به من يؤيدها بل لانها ضعيفة حقا اذ ولدت بعملية قيصيرة متخلفة ولكن وضعت بحاضنة مليئة بالاكسجين ليهبها الحياة الوزارية والتهنئة بنيل الثقة.

قد احتاج نفسي للرد على تساؤل من قبل احد النواب او من دولة الرئيس واعد ان اكون ان شاء الله صادقا وامينا واصيلا وأصلياً ومباشرا في الافادة.

عشتم وعاش الاردن بقيادته السامية والموت للنظام العالمي الامريكي الجديد والخلود للشهداء الاحرار في فلسطين وفي العراق.

مكبرا موقف الاردن شعبا وقيادة وبرلمانا اثناء حرب الخليج العدوانية مصرا على الثأر من

اسرائيل ودول التحالف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد قسيم عبيدات.



الدكتور قسيم عبيدات: معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام.

لا يهمني كثيرا التطرق الى البيان الوزاري فقد تطرق اليه الكثيرون ولا اضيف شيئا الا بعض الملاحظات التي تتعلق بموضوع البطالة التي هي الشغل الشاغل لكثير من ابنائنا خاصة الخريجين بمختلف مؤهلاتهم سواء أكانوا جامعيين او من خريجي الكليات والمعاهد المتوسطة. لقد كان رأيي في الحكومة السابقة بان ما يسمى بالبطالة الهيكلية هو ضحك على انفسنا وعلى ابنائنا، ان حجم العمالة الوافدة كما يدعي البعض انها تزاحم العمالة المحلية وهم باطل من اساسه وتجربتي في هذا المجال ولمدة عام خير شاهد على ذلك، فالعمالة الوافدة تشغل بعض القطاعات التي لا يقبل ولا يمكن ان يشتغل بها بعض ابنائنا خاصة في مجال الزراعة والمجالات الاخرى كالبلديات وعمال النظافة اذا باختصار يجب ايجاد خطة عملية لاستيعاب الخريجين وباسرع ما يمكن، هذه ملاحظة، الملاحظة الاخرى حقيقة واستميح جهابذة اللغة العربية عذرا فانني لا ازعم لنفسي بانني امتلك ناصية اللغة، فالاطباء، موجود بعض الشواذ، مخلون خاصة عندما يتعلق الامر بالمنابر الخطابية، ملاحظتي الاولى كنت اتمنى على بعض الزملاء ان لا يلجىء الى التجريح والتشريح الشخصي وخاصة وانهم البسوا هجومهم ثوبا اسلامياً، واذكرهم بهذا المجال بمقاطع من ايات قرآنية كريمة عندما خاطب رب العالمين موسى وهارون عليهم السلام بشأن فرعون «اذهبا الى فرعون فقولا له قولا لينا» واية اخرى «فجادلهم بالتي هي احسن» واخرى «ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك» صدق الله العظيم.

يجب ان نعطي مثالا لشعبنا الذي اوصلنا الى تحت قبة البرلمان أن نعطي مثالا رائعا بان يحترم كل منا الاخر وان لا يجرحه ويشرحه بشكل شخصي، نحن نحترم الراي والراي الاخر، وهذه من اقصى قواعد الديمقراطية، اما التجريح الشخصي والتشريح فهذا يجب ان يبتعد عن قيمنا وعن اخلاقنا، لانه ليس من اخلاقنا وليس من شيمنا لقد فوجئت حقيقة ببعض الزملاء والذي كان لي شرف الخدمة معهم في الحكومة السابقة، حاول ان يتجنى على الحقيقة قائلا بانه خدع عندما اشترك في حكومة السيد مضر بدران وهم بحسنه وذكاءه الفطري

ونعرفه جيدا يعلم بان المرء يمكن ان يخدع خلال فترة وجيزة اما ان يمر عام كامل ويكتشف الخديعة بعد خروجه من الوزارة فهذه هي الخديعة بعينها، لقد آن الاوان بان نكشف الحقائق لجماهيرنا لقد كنا ويعلم بعض الزملاء الحاضرين اول المستقيلين وكان هو اخر المستقيلين واصر على بقاءه في منصبه الوزاري حتى اللحظة الاخيرة، ويأتي هنا ويتجنى ويقلب الحقائق ويلبسها ثوبا اسلاميا زائفا مع الاسف كلنا مسلمون النميري نصّب من نفسه خليفة على المسلمين وهرّب يهود الفلاشة.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي العربي الامي الامين

معالي الرئيس: الاخوة النواب الاكارم

أصدق الصدق الامانة واكذب الكذب الخيانة والصبر نصف الايمان واليقين الايمان كله وان البلاء موكل بالمنطق وان كثير الكلام ينسي بعضه بعضا.

معالي الرئيس، الاخوة النواب، مع تأييدي التام لما جاء في كلمة الكتلة الوطنية التي القاها معالي الاخ سليمان عرار فأنني ارى لزاما علي ابداء بعض الملاحظات والافكار التالية:

١ - لقد هاجم بعض الزملاء الحكومة ورئيسها مع ان بعضهم كان في السلطة التنفيذية - الحكومة السابقة - بايام خلت ولم نعلم ولم يعلم شعبنا ان أياً منهم ترك منصبه الوزاري او استقال احتجاجا على اجراءات او ممارسات عديدة مارسوها اثناء وجودهم في السلطة ولم تمارسها هذه الحكومة بعد.

ان خصوم الامس أصبحوا حلفاء اليوم، لا لشيء الا بهدف اقتسام غنائم والحقائب الوزارية ويصر البعض منهم على بقائه عهدة دائمة على كل وزارة تشكل بغض النظر عن رئيسها المكلف، فكان الله في عون شعبنا وكان الله في عون جلالة الملك الذي يدعي كثيرون منهم الولاء لنظامه وعرشه فاصبحوا عبئاً على النظام وعلى العرش وعلى انفسهم ايضا.

ايها الباحثون عن الحقيقة، انصفوا وقارنوا قيادة هذا البلد بمن حولكم واحمدوا الله كثيرا وادعوا له بطول العمر والصحة والعافية.

لقد طبع جلالة الملك على الصبر والرفق والاناة والاخذ بالحيطة واستبقاء المودة، لقد نبهتم يا جلالة القائد وفي مناسبات شتى الى الاخطار التي تحيط بامتكم تارة بالتلميح وتارة اخرى بالتصريح الواضح والصريح.

دمتم ذخرا لامتكم ووقاكم المولى عزَّ وجلَّ كل مكروه وسوء.

٢ - القضية الفلسطينية والحلول المطروحة والمتداولة:

انني اعتقد جازما ان الادارة الامريكية غير جادة في تنفيذ قرارات ما يسمى بالشرعية الدولية والمتعلقة بالاراضي العربية المحتلة، فلقد عودتنا الادارات الامريكية المتلاحقة على مصداقية واحدة هي مصداقية الولاء والدعم المطلق للكيان الصهيوني.

ان تنفيذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالاراضي العربية المحتلة والقضية الفلسطينية لا يحتاج الى مؤتمرات دولية او اقليمية بل الى آلية

محددة يضعها مجلس الامن كما وضع اليات ونفذها بسرعة البرق فيما يتعلق بالعراق الشقيق.

٣ - اما الوحدة الوطنية، فانها منهج وسلوك يجب ان يكون له ثوابت راسخة بين ابناء شعبنا وليس الاشتراك في اية حكومة شرطا لازما للوصول الى مثل هذه الوحدة الوطنية وتمثيلها.

أما الوحدة العربية: فهي السبيل الوحيد لخلاص هذه الامة من المعاناة والشتات والضياع وما طرحه الزميل ابوشجاع امنية كل عربي شريف ولكن شتان بين الاماني والتمنّي.

معالي الرئيس - الاخوة الزملاء النواب

اما الذين هللوا وفرحوا لانهيار المعسكر الاشتراكي فانني اقول لهم وبكل امانة: اسألوا انفسكم من الرابح الوحيد من ذلك، والجواب واضح ومائل للعيان انها اسرائيل والصهيونية العالمية هذا طبعا رأيي الشخصي اعبر عنه.

ايها الاخوة: ليت ستالين وجوبلجامين ومولوتوف بقوا احياء حتى وقتنا هذا لكانت صيغة الانذار الموجه الى عدوان التحالف ضد العراق هي نفس الصيغة التي وجهها جوبلجامين عام ١٩٥٦ الى رؤساء عصابة العدوان الثلاثي على مصر الشقيقة عندما قال لهم ايها المعتدون اوقفوا عدوانكم واسحبوا اشراركم من ارض مصر.. فالاتحاد السوفيتي لديه الرؤوس النووية العابرة للقارات لمحو امثالكم من الوجود.

ليت كوبا بقيادة كاسترو كانت لها مقومات الدولة العظمى ولكن يكفي هذا القائد الكبير شرفا وعظمة انه لم يحصل على جائزة نوبل كما فعل غيره من الذين باعوا اوطانهم بسقط المتاع.

اما العراق الشقيق قيادة وجيشا وشعبا فله منا كل الدعم والمحبة ونطالب الدول العربية والصديقة العمل وبسرعة على فك الحصار عنه والتوقف عن التآمر عليه، وفي هذا المقام فانني اناشد النظام السوري ان يعمل وبشكل فوري على اعادة تشغيل خط انابيب النفط الذي كان ينقل النفط العراقي الى ميناء طرطوس.

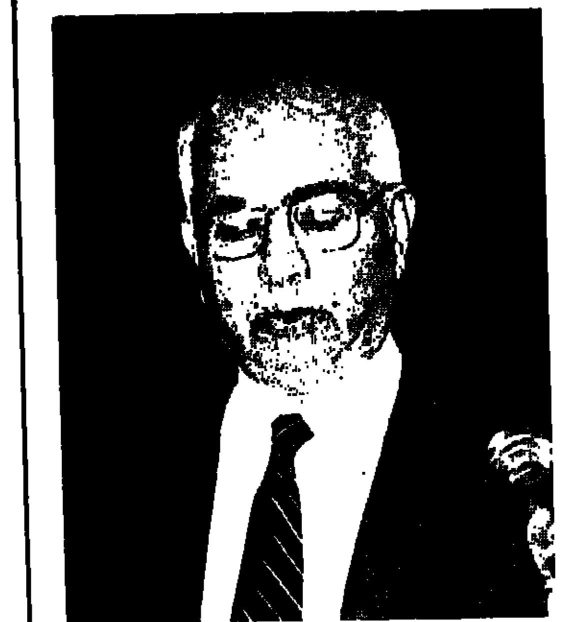
تحية للعراق العظيم والذي كما قال جلالة الحسين كان دائما السباق الى تقديم التضحيات وقاسمنا القدرة العراقية كلما كان ذلك بالامكان.

ايها الحكام العرب: اخجلوا من امتكم وارحموا تاريخكم وبادروا الى التنديد بتهديد هولاكو القرن العشرين بوش وهتلر الصغير ميجر

ايها الحاقدون على العراق: لن يغفر شعبنا العربي لكم افشالكم للحل العربي لازمة الخليج ولن يصدر شعبنا بحقكم صكوكا بالغفران.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد يوسف مبيضين



السيد يوسف مبيضين: بسم الله الرحمن الرحيم

«يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم، يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد»

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

لما كانت الظروف التي يجتازها بلدنا ظروفا بالغة الدقة والخطورة سواء من حيث السياسة الداخلية او الخارجية او من حيث السياسة الاقتصادية او الوضع الاجتماعي فقد درست مضمون البيان الوزاري دراسة عميقة ووافية:

ففي السياسة الداخلية وجدت البيان مليئا بالوعود والتوجهات بان الحكومة عازمة على معالجة اسباب التخلف الاقتصادي ومعالجة اسباب البطالة والقضاء على جيوب الفقر والتوجه نحو رفع الخدمات الصحية والاجتماعية وتعميم التأمين الصحي وتخفيض تكاليف المعيشة وتخفيض اثمان الدواء او توفيره بالمجان لغير القادرين على شرائه وكذلك رفع مستوى التعليم وتطويره واعطاء التنقيب عن الطاقة والمعادن اهمية خاصة والاهتمام بشركات التعدين القائمة وتسهيل مصالحها الى ما هنالك من توجهات عديدة يشعر معها قارىء البيان بانه لم تبق مشكلة في الاردن بدون حل مناسب لها، وانني وانا احترم واقدر كل ما اتت الحكومة على ذكره في بيانها الوزاري لأبدي مداخلة بسيطة على ذلك فاقول ان الحكومة تعلم يقينا ان النواب على علم تام بامكانيات الموازنة العامة للدولة ومدى قدرتها على تمويل الخطط والمشاريع التنموية والخدمية بالكم والكيف الذي اشار اليه بيان الحكومة، اذا ما قارنا ضخامة التمويل اللازم لتنفيذ تلك المشاريع والخدمات بامكانيات الموازنة المعروفة لدينا. وقد تمنيت لو ان الحكومة اختارت من هذه المشاريع اولاها واهمها حسب حاجة البلد والمواطنين، وحسب قدرة الموازنة على التمويل لاقتنعت المواطنين من خلال ممثليهم انها جادة في وعودها وطموحاتها التي ستنفذها اثناء مسيرتها في الحكم اذا قدر لها الفوز بالثقة.

ولا تكفي الاشارة التي وردت في البيان الى امكانية الاستفادة من القروض المحلية والخارجية حيث لو اتجهنا نحو هذا الاقتراض لتمويل كل ما جاء البيان على ذكره من مشاريع وخدمات لتحملت البلاد من الاعباء مالا تطيقه

خاصة والبلد يئن من وطئة وثقل الديون المحلية والخارجية وتكاليف خدماتها وانني في هذا المجال لأنصح الحكومة ان تعيد النظر في وعودها وتوفقها مع امكانية الموازنة العامة لتستطيع البر بوعدها وتحقيق اماني المواطنين وتطلعاتهم.

معالي رئيس المجلس: ارجو من الاخوة بالشرفات الجلوس في اماكنهم والتزام الهدوء وإلا سيكون هناك اجراء باخراج الجميع من القاعة، ارجو الجلوس في اماكنكم مباشرة.

السيد يوسف المبيضين:

من اهم فصول البيان الوزاري هو الفصل الخاص بالتربية والتعليم والتعليم العالي، ومن قراءة هذا الفصل لم اجد جملة واحدة تطمئن المواطنين ان الحكومة تضع في برامجها التربوية قدرا معقولا لجعل تعاليم الاسلام الحنيفة لحمة تربط خيوط رسالة التربية والتعليم في بلدنا وهي اللحمة التي لا تذوب ولا تبلى والتي تزرع الخلق الكريم في نفوس طلابنا وطالباتنا، الخلق القادر على تقويم ما اعوج من قنوات مسيرتنا التربوية والحياتية، فالاسلام كان وسيبقى رمزاً لعزة هذه الامة ومفتاحا لسعادتها ونصرها، فهل لنا ان نتلقى تطمينا على ذلك من الحكومة كما ان تعاليم الشريعة السمحاء يجب ان تنسحب على وسائل الثقافة والاعلام وعلى كل ما له صلة بحياة الناس العامة والخاصة، وقد لفت نظري العبارة التالية في باب التعليم العالي في البيان الوزاري وهي «وباعتبار الطالب الركن الرئيس في التعليم العالي فسوف تعمل الحكومة على تنمية ملكاته وقدراته والنأي به وبالمناخ الجامعي عن لتعصب والتزمت والانغلاق» ومن قراءة هذه العبارة يتولد لدي شك بان المقصود في كلمات التعصب والتزمت والانغلاق المذكورة في البيان انما يقصد بها ابعاد الطلاب عن النهج الاسلامي القويم وارجو ان اكون مخطيء الظن، ولكن ليزول شكي آمل ان توضح الحكومة ما تقصده من هذه الكلمات.

اما من حيث السياسة الخارجية فقد جاء البيان عليها بجمل مقتضبة لا ترد على تساؤلات المواطنين عن موقف الحكومة من الحلول السلمية المهينة التي يطرحها الغرب والشرق لقضية فلسطين بصراحة ووضوح ولا عن الطرق العملية المقنعة التي ستسلكها الحكومة لتنقية الجو العربي والعمل على وحدة الصف العربي سعيا للدفاع عن حقوقنا المشروعة وقضايانا المصيرية وكذلك عن السبل الفاعلة المقنعة المؤدية الى توثيق روابط الاخوة بين الاردن وامته الاسلامية لان طاقات الامة الاسلامية كبيرة وقادرة على مساندة الامة العربية في تخليص المقدسات، كما ان الحكومة لم تأت على ذكر السبل التي ستسلكها لحماية المواطنين الاردنيين في الكويت ليطمئن اهلهم وذووهم.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام

تمنيت لو ان الحكومة افردت فصلا خاصا في بيانها الوزاري كرسته لبحث السبل الكفيلة لاحياء روح الجهاد بين ابناء الامة لان الجهاد هو المصباح المنير في هذه الظلمة الحالكة وهو الوسيلة الوحيدة الربانية القادرة على تمكيننا من فك اسر مقدساتنا، فهل لنا ان نسمع من دولة رئيس الوزراء توجها نحو هذا لنطمئن لاننا نعمل بقول الله جل وعلا «ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم بان لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعدا عليه حقا في التوراة والانجيل والقرآن ومن أوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم». ولنا في ابطال الانتفاضة الاسوة الحسنة.

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام.

ان التاريخ لا يرحم والاجيال لا تغفر للمفرطين بحقوق العباد وان تراب الاوطان اغلى واثمن من كنوز العالم وان الله قادر على ان يرزق عباده المؤمنين متى شاء وصدق الله القدير (ليجزيهم الله احسن ما عملوا ويزيدهم من فضله والله يرزق من يشاء بغير حساب).

وأملي ان تراعي الحكومة ذلك في مسيرتها القادمة اذا قدر لها الحصول على الثقة.

اتمنى على دولة الرئيس النائب ان يعود لكلمته التي القاها في معرض مناقشته لبيان الحكومة السابقة حيث يجد ان من بين مطالبه الرئيسية من تلك الحكومة زيادة رواتب الموظفين المدنيين ومنتسبي القوات المسلحة واجهزة الامن العام للاسباب التي قنع بها وبينها النائب السيد طاهر المصري في كلمته تلك، ولما كانت هذه الاسباب لم تزل قائمة بل زادت واستفحلت فانني اتوجه للحكومة بأن تأخذ هذا الامر مأخذ الجد وتسارع بدراسته للعمل على زيادة رواتب الموظفين المدنيين ومنتسبي القوات المسلحة واجهزة الامن العام لان نسبة الزيادة في تكاليف المعيشة اصبحت لا تطاق وآمل من معالي الاخ باسل جردانة ان يسهل ذلك ويعين باخلاص على تحقيقه.

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

ختاما هنا بعض المطالب المختصرة في محافظة الكرك وهي:

١ - اتمنى على الحكومة ان تأخذ دعم ومساعدة جامعة مؤتة والنهوض بها مأخذ الجد اسوة بشقيقاتها الاخريات في المملكة فتتقص الحكومة احتياجات الجامعة ومطالبها المزمنة وتسعى بجدية لحلها بصورة سريعة وجذرية ومعظم هذه الاحتياجات والمطالب مذكورة ومفصلة في المخابرات الرسمية العديدة الموجهة من رئيس الجامعة الحالي الى دولة رئيس الوزراء السابق.

وان التراخي، الذي حصل في انصاف جامعة مؤتة بدعم احتياجاتها الاساسية على الاقل يجعلنا نشعر في الجنوب اننا منسيون ومتروكون لتوفر الهبات والصدقات.

٢ - لقد مضى على استملاك ارض مستشفى الكرك الجديد اكثر من عشر سنوات دون ان يتقدم هذا المشروع خطوة عملية واحدة بل اقتصر الامر طيلة هذه المدة على الوعود والتصريحات بانه سيجري تمويل المشروع من قبل الحكومة الايطالية وقد كثر الهمس مؤخرا بان الحكومة الايطالية قد انسحبت من تمويل هذا المشروع فبادرت الحكومة السابقة مشكورة برصد ما يقارب المليون دينار في موازنة عام ١٩٩١ بقصد المباشرة بالمشروع، لكن وبكل

اسف ان المشروع ما زال متوقفا ولم يخط خطوة تنفيذية واحدة. لقد ساءت خدمات مستشفى الكرك الحكومي الحالي على شكل لا يطاق مع ان ابناء المحافظة بما فيهم نواب المحافظة لم يتركوا بابا الا وطرقوه ولم يتركوا مناسبة والا وذكروا بالمشروع والحوا بالتذكير به ولكن دون جدوى وها انا اليوم اتوجه للحكومة بأسم محافظة الكرك التي لي شرف تمثيلها تحت هذه القبة ان توعز فورا وبحزم للبدء بتنفيذ البنية التحتية للمشروع ومن ثم تذليل جميع العوائق التي تقف في طريق انجاز هذا المشروع اخذة بعين الاعتبار ان محافظة الكرك جزء من المملكة الاردنية الهاشمية ولها حق الرعاية والاهتمام من الدولة.

٣ - لقد تسببت الفيضانات الاخيرة في الجنوب بالحاق اضرار كبيرة في مزارع بعض المواطنين ومساكنهم وقنوات الري التي تسقي اراضيهم ونظرا لظروفهم المادية السيئة التي لا تخفى على مسؤول فهم عاجزون عن اصلاح ما دمر او تصدع ويخشى على هذا البعض من مواطني الجنوب عامة عدم تمكنهم من زراعة اراضيهم بسبب ما دمر من قنوات وجدران استنادية وانهيارات كبيرة كما يخشى ان تتهدم البيوت المتصدعة اذا لم ترمم وان المطلوب ان تسارع الحكومة بالتعويض على هؤلاء المتضررين ليقوموا بالاصلاحات اللازمة قبل فوات الاوان فهم منا ونحن منهم. . .

٤ - تعيش عشائر العمرو في محافظة الكرك عيشة الكفاف وتحت خط الفقر بسبب قحط اراضيهم المستمر الواقعة في الشفا لانها اراضي مشاريق ولا تنبت الا في مواسم الامطار الكثيفة وما اعز ذلك.

يوجد لعشائر العمرو المذكورة ولعشائر الحمايدة ايضا الذين ليسوا احسن حال من عشائر العمرو يوجد لهم واجهات عشائرية على سيل الموجب وقد استطاعوا بعد ان حفيت اقدامهم من المراجعات للمسؤولين في عمان استطاعوا استئجار بعض المساحات التي يروونها من سيل الموجب وتتراوح مدة اجاراتهم لها بين (٦-١٠) سنوات وقد احيوها حسب متطلبات القانون ومن المفروض ان تفوض لهم هذه المساحات التي تتراوح من (٢٥-٣٠)دونما للعائلة الواحدة ليستطيعوا زراعتها وتشجيرها وهم مطمئنون، وبذلك تعينهم الحكومة على طرد شبح الجوع المخيم على قراهم اذا ما استقرت ملكيتهم لهذه المساحات البسيطة النافعة، غير ان وزارة الزراعة تحول دون هذا التفويض بحجة ان المساحات المؤجرة مسجلة في القيود اراضي حرجية مع اننا اذا تجولنا فيا نجدها خالية من اي نوع من الاشجار، فهل من قرار حازم وحاسم ينصف هؤلاء المواطنين ويعينهم على تفويض المساحات المؤجرة لهم على اسمائهم وفق الاصول والقانون.

٥ - يتراوح عدد سكان اغوار الكرك الاصليين وهي اغوار المزرعة واعسال والصافي وفيفا بين (٣٠-٣٥) الف نسمة وهم يعيشون عيشة الكفاف والقلة والفقر التي لا تقاس بمعيار، ان معظم اهالي هذه الاغوار الاصليين يعملون في الزراعة ان لم يكونوا جميعهم، لكن (٨٠٪) منهم مزارعون بدون ارض ولا اريد ان ادخل في تفاصيل كيف وقع الظلم على هؤلاء

المواطنين وحرموا عند توزيع اراضي الاغوار من قبل سلطة وادي الاردن من ابسط الحقوق وهو ان يكون لهم نصيب معقول في ملكية الاراضي التي ولدوا عليها وعاشوا فيها ابا عن جد ولا حول ولا قوة الا بالله.

وانه يوجد الان اراضي للدولة لم توزع بعد في الاغوار، ارجو من الحكومة ان تبادر الى توزيعها على هؤلاء المواطنين وتوفيهم بعض حقوقهم.

وامر اخر بالنسبة لاغوار الكرك فالتعليم هناك على مستوى اقل ما يمكن الحديث عنه انه في احد فصول التوجيهي السابقة وفي اكبر مدرسة للذكور بالاغوار وهي مدرسة غور الصافي الثانوية لم ينجح فيها طالب واحد في التوجيهي في ذلك الفصل، والسبب هو عدم دعم مدارس الاغوار بالمعلمين المختصين والاكفاء فهل لوزارة التربية والتعليم مراعاة ذلك بجدية واهتمام كما ان طلابهم يعاملون حسب المعدلات عندما يقدر لطالب منهم ان ينهي التوجيهي سواءا بالنسبة للدخول الى الجامعات او كليات المجتمع او المنح الدراسية، فهل لوزارة التعليم العالي ان تراعي ظروف هؤلاء الطلاب عند الانتساب للجامعات او كليات المجتمع او المعاهد الفنية وشمولهم بالمنح التعليمية مراعية في ذلك ظروفهم الخاصة بهم.

٦ - ان محافظة الكرك لا يوجد فيها ملاعب رياضية مناسبة كما ان العناية بالشباب متدنية فالامل ان تدعم الحكومة الشباب بانشاء مدينة رياضية ليمارسوا مختلف نشاطاتهم الرياضية فيها.

٧ - لابد من الاشارة اخيرا الى ان معظم ابنية المدارس في محافظة الكرك غير صحية وغير مناسبة واني استحث وزارة التربية والتعليم ان تولي عناية خاصة بشمول محافظة الكرك ببرامج بناء المدارس الجديدة على نطاق اوسع لتنقذ الطلاب المتواجدين في الابنية السيئة مما هم فيه.

كما اذكر وزارة التربية والتعليم بالشكوى المزمنة من المواطنين في محافظة الكرك وهي عدم تزويد المحافظة بالمعلمين المتخصصين الاكفاء في المواضيع العلمية خاصة.

ان موقفي من منح الثقة للحكومة او حجبها يتوقف على جواب الحكومة على مطالب الكتلة الدستورية التي التزم بما جاء بكلمتها وعلى الاجابة ايضا على بعض النقاط التي اثرتها في كلمتي هذه وطلبت الاجابة عليها. .

وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، النائب السيد بسام حدادين.



السيد بسام حدادين: معالي الرئيس ، الزملاء المحترمون

يؤسفنا شديد الاسف ان نبين منذ البداية ان التلفزيون الاردني كان مجحفا في بثه لكلمة التجمع الديمقراطي، فحذف منها خمسة عشر دقيقة واكتفى ببث عشر دقائق . . اننا نعلن عن امتعاض اخواننا في التجمع الديمقراطي، ونعلن رفضنا لخضوع كلمتنا لمزاج الموظفين في التلفزيون، ونطلب اعادة بث الكلمة كاملة، لان هذا حق للشعب علينا، وواجب على المسؤولين في التلفزيون.

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

بانجازاتنا الديمقراطية، وبوحدتنا الوطنية، وبالتمسك بالثوابت الوطنية والقومية، عبرنا بسلام اخطر المنعطفات التي مرت بها المنطقة.

وفي ظل استمرار المصاعب الاقتصادية والمخاطر الخارجية، ها نحن ندخل محطة جديدة محطة ليس عنوانها (الحكومة الجديدة) بل عنوانها الميثاق الوطني، ولان الميثاق الوطني بما هو اطار للعمل الوطني العام، قد قام على قواسم وطنية مشتركة، لكل منا فيها نصيب، فان استمرار مناخات التعاون بين مختلف التلاوين السياسية والفاعلة في البلاد امر فيه مصلحة الوطن والشعب، وينبغي ان يجد صداه المناسب تحت قبة البرلمان، لذلك تمنينا ان تشارك في هذه الحكومة كل الاتجاهات السياسية التي توافقت في لجنة الميثاق كي تكون الحكومة حكومة ميثاق شكلا ومضمونا.

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

لقد رحبنا كقوى تقدمية بالمرحلة الجديدة، مرحلة البناء الديمقراطي والمشاركة الشعبية، لاننا ناضلنا لسنوات كثيرة وفي ظروف سرية بالغة الصعوبة ودفعنا ثمنا غاليا من اجل هذه اللحظات التي نعيشها لذلك فنحن حريصون كل الحرص على حماية التجربة الديمقراطية وتوفير المناخات الصحية لنجاحها وننطلق من حسابات وطنية صرفة في التعاطي مع اية تشكيلة حكومية.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

لست في وارد ان اتدخل في قناعات زملائي بشأن الثقة، ولست ادعو الى الغاء تعارضاتنا او تناقضاتنا، انما وفاء للوطن، ووفاء للشعب ينبغي ان يعطى للاشياء حجمها الطبيعي ومكانها الذي تستحقه دون مغالاة او افتعال.

ولذا ادعو الى نبذ التطرف، والى نبذ المواقف العدمية المجردة، والمواقف المتشكلة سلفا، والمواقف الذاتية البغيضة، ايا كان مصدرها، تعزيزا لوحدتنا الوطنية الراسخة . . ضمانة استقلال البلاد وسيادتها وضمانة مواصلة وتعميق مسيرتنا الديمقراطية، وضمانة دعم نضال الشعب الفلسطيني المكافح وانتفاضته المباركة.

معالي الرئيس، الزملاء النواب

لن تنطلي على ابناء شعبنا سياسة تهييج المشاعر وافتعال الخلافات التناحرية التي لا

تهدف سوى الى حجز بلادنا عن التطور وتعطيل مسيرتها الديمقراطية، بغض النظر عن التلاوين التي تظهر بها هذه الخلافات.

معالي الرئيس. . الزملاء النواب

لقد تعمقت خلال العقود الماضية تبعية اقتصادنا الوطني للخارج واختلالاته الهيكلية، ويقيننا ان احدا لم يعد يراهن على حلول فورية للازمة الاقتصادية بمظاهرها النافرة المعروفة، لكن المصلحة الوطنية العليا تقضي بان تشتق الحكومة سياساتها الاقتصادية القصيرة والمتوسطة المدى من منظور شامل يسعى لمعالجة الاختلالات ومراكمة الانجازات على طريق انهاء التبعية وتعزيز القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني، لا ان تقع الحكومة اسيرة الاعتبارات الانية والانحياز لاصحاب المصالح.

قد أغفر للحكومة اذا فشلت في تحقيق بعض ما وعدت به في بيانها الوزاري، لكني لن اغفر لها اذا ما ادارت الظهر لضرورة توزيع اعباء الازمة الاقتصادية، لا تحميلها فقط كما هو حال الحكومات السابقة، على امتداد العقد المنصرم، للفئات الكادحة وذات الدخل المحدود.

ان تجاهل الحكومات السابقة لواجباتها في وضع حد للغلاء الفاحش والتضخم ووضع حد ادنى للاجور وفي تنظيم سوق العمل والتقدم في معالجة البطالة، وفي محاربة الفصل التعسفي والتسريح الكيفي للعمال، وفي رعاية مصالح الفلاحين وصغار المزارعين وفي حماية مستوى معيشة الفئات الشعبية عموما ليس ناجما عن تعقيدات فنية، بل هو في جوهره خيار سياسي واقتصادي، مثل انحيازا سافرا لصالح الفئات الاجتماعية الموسورة على حساب الفئات المستضعفة، ولذا ادعو الى ان تنتهج الحكومة سياسة متوازنة تراعي مصالح الفئات الشعبية وتؤمن الدعم للصناعات الوطنية والنشاطات الانتاجية.

معالي الرئيس ـ الزملاء النواب

لان الحكومة ، اية حكومة، ليست الشعب، لابد اذن من توفير سبل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، الامر الذي يتطلب ان تكفل الحكومة للقطاعات الاجتماعية المختلفة حقها في الانتظام المهني والنقابي والاجتماعي والجماهيري وان تحرص على ممارسة هذه المؤسسات لحياتها الديمقراطية لاننا لا نريد ديمقراطية النخبة، انما الديمقراطية التي تفضي الى المشاركة الشعبية باعتبارها وسيلة اشراك الشعب في السلطة وفي اتخاذ القرار.

معالي الرئيس ـ الزملاء النواب

تضمنت كلمة التجمع الديمقراطي التي القاها الزميل فخري قعوار تقييمنا لهذه الحكومة والمطالب والتوجهات التي نرى ان على الحكومة ان تأخذ بها وطلبنا ان نسمع من السيد الرئيس جوابا عليها.

اننا سنراقب اداء الحكومة بمسؤولية وطنية ولن نتوانى عن انتقادها وكشف اخطاءها وحتى المطالبة بسحب الثقة منها اذا خرجت عن التزاماتها المعلنة سياسيا وديمقراطياً، ويبقى طموحنا الاكبر ان نرى حكومة لائتلاف وطني التي تشارك فيها جميع القوى السياسية الرئيسية

الفاعلة في البلاد كي تعزز البناء الديمقراطي وتوحد الجهود.. كل الجهود لحماية الوطن ورفع مستوى معيشة هذا الشعب الذي يستحق منا ان نتوحد من اجله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: شكرا استاذ بسام الكلمة للنائب السيد عاطف البطوش.

السيد عاطف البطوش: بسم الله الرحمن الرحيم.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى سائر اخوانه من النبيين والمرسلين.

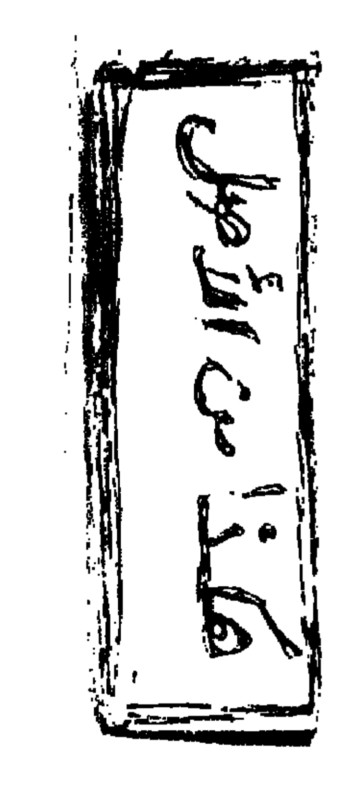
في الحقيقة لم تكن لي رغبة في الكلام ولكن اخواني في الكتلة رأوا ان انوه عنهم الى موضوع ان ما اقدم عليه السيد وزير الزراعة من تغييرات في وزارة الزراعة يشكل في نظر الكتلة تسرعا من السيد الوزير لاتخاذه قرارات دون ان يمر عليه الوقت الكافي ليقف على حقائق الامور وكما ان ما قام به يشكل تعدي على سياسات اقرها هذا المجلس وكانت مطلبا لنوابه والتزمت بها الحكومة السابقة، لذلك نرى ان الاستمرار في ذلك دون الوقوف على حقائق الامور يشكل عائقا امام التطور الزراعي

كما ان بياننا جاء مقتضبا في جانب الزراعة لذلك ستتقدم الكتلة اليوم بملحق الى دولة الرئيس يتعلق بالزراعة طالبين اخذه بعين الاعتبار.

اما ما يتعلق حقيقة بملاحظات مرت بالامس واليوم فقد كانت لي عليها بعض الملاحظات ايضا ولن اتطرق الى بيان الحكومة ولا الى طريقة تشكيل الحكومة، فان رئيس الحكومة هو المعني بتوضيح ذلك.

يقول الله سبحانه وتعالى: «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديداً يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما» صدق الله العظيم.

لقد استمعت في الامس واليوم الى كلمات اخواني وزملائي النواب والذين تناولوا البيان الحكومي وتشكيل الحكومة فمن ناحية البيان ذكر البعض بانه اماني وعباراته فضفاضة وانشائي الى غير ذلك من الالفاظ التي قد ترد على اي بيان حكومي، لاننا ندرك ان مشكلتنا في هذا البلد بالامكانيات قبل السياسات. واني اقول ان السياسات في بلدنا على ما يمكن ان يقال عنها او يرد عليها من نقد صحيح هي سياسات لم تخلو من الحنكة والابداع اذا ما قيست في البلاد من حولنا في مواطن يطوف



البلدان العربية والنامية ويدخل بلدنا يظن ان بلدنا هو البلد النفطي الوحيد لما يرى من العمران والنشاط الصناعي والتجاري والثقافي الى غير ذلك من مظاهر الحضارة والاستقرار، ورغم ذلك لا بأس ان نضع الكمال نصب أعيننا لنقيس الناس عليه ليكون حافزا لنا ولهم على الجد والتجديد على ان لا يحملنا ذلك ان نبخس الناس اشيائهم.

كان يكفي مجلسنا ان يكون البيان صفحة واحدة تعالج موضوع واحد ضمن الامكانات المتاحة لبلدنا وفي نطاق متوسط اعمار الحكومات في هذا البلد ولو عالجت كل حكومة مشكلة واحدة فقط لانهينا المشكلات ذاتها التي نقرأها في بيان كل حكومة من مطلع الخمسينات الى هذا اليوم وتلك المشكلات التي يقل عددها عن ربع عدد الحكومات التي تعاقبت على البلد من ذلك اليوم الى هذا اليوم.

ويجب علينا ان نكون واعيين حتى نخرج ببلدنا من الازمات والمؤامرات التي تحاك ضده وضد نظامه وشعبه على حد سواء.

اما ما ورد متعلقا بالحكومة فقد وردت عبارة، ان الحكومة او بعضها دون المستوى وقد يكون هذا صحيحا ولا يمنع الحكومة من تصويب الخلل فيها ان وجد مع ان تدفع الحكومة جميع التهم التي وجهت اليها ولكن اريد ان اسأل حضراتكم ما هو المقياس للمستوى عند بعضنا؟

وما حملني على قول هذا الكلام انني رأيت بعض من ذكروا بالامس واليوم ان الحكومة دون المستوى من الوزراء السابقين كانوا بالامس في حكومات كان بعضهم هم من ابرز اعباءها وعاهاتها، فلذلك احترت في تعبير المستوى هل اننا اذا كنا بأشخاصنا في حكومة ما كانت هذه الحكومة فوق المستوى واذا كنا خارجها اصبحت دون المستوى، ولو اننا ارسلنا الوساطات الى رئيسها والى من هم من اصحاب القرار ليدخلونا بها حتى اذا فشلت مساعينا اصبحت الحكومة دون المستوى واصبح بيانها هشا لا يحقق المطالب والحاجات؟ وكأن البيان الحكومي هو الذي سيطعم الناس ويسقيهم بدلا من الموارد والامكانيات.

فيا ايها الاخوة الكرام حتى نخرج ببلدنا من ازماته ونتحرر من القيود الدولية التي تفرض علينا وتحد من ارادتنا يجب علينا ان نكون صريحين مع انفسنا ومع اهلنا ومواطنينا.

وما دمنا نحمل الحكومة مشاكلنا المتعددة الى اعباءها الجسام فاننا لا نبحث عن العلاج الدائم بل اننا حين ذلك نزيد الامور تعقيدا.

ان الثراء الذي في بلدنا الاردن صنع بعضه اولئك المغتربون الذين رفعوا عن الوطن اعباءهم فعادوا بشركاتهم واموالهم ومؤسساتهم يحملون عن الحكومة والدولة اعباء اولئك الذين ينتظرون من الدولة ان تطعمهم وتسقيهم، واذكر مثالا ان حضارة لبنان التي رأيناها بالامس القريب ما صنعها الا اولئك الذين تركوها يوم كان يعز فيها ان تجد رغيف الخبز ويوم ان فتكت المجاعات في اهلها ويوم ان مات الالوف من التدرن الرئوي اي السل بسبب سوء التغذية فاصبحت لبنان باموالهم التي ارسلوها من بلاد

المهجر واحة امن وتحولت ربوعها الى جنان خضر تنبت كل شيء مفيد وتحولت وبدل ان كانت بؤرة وباء اصبحت منتجع شفاء وبدل ان كانت قاحلة خربة اصبحت مركز استثماري كبير تزيد وارداته من استثماراته على واردات كثير من الدول حوله وبقي كذلك الى ان امتدت اليه يد العابثين فافسدت كل ما فيه وكذلك يفعلون.

فايها الاخوة المحترمين الذين علقتم على بيان الحكومة كل امالكم وتطلعاتكم، ان العلاج الناجع والدائم خلا منه البيان لان شعارنا اصبح فالتحمل الحكومة اعبائنا مع اعباءها ولو على حساب الاقتراض الخارجي ولنعش يومنا هذا وليكن الطوفان من بعدنا.

والعلاج الناجع ان نرفع عن الدولة والحكومة اعباءنا لتتفرغ الدولة والحكومة الى اعباءها ولنحمل معها بدلا من ان تحملنا وحتى يقل اقتراضنا وتنتهي ديوننا لان الدين هم بالليل وذل بالنهار.

فالتعاون في هذه المرحلة العصيبة وليحمل قوينا ضعيفا حتى لا نكون كمثل اهل بيزنطة الذين اجتاحهم العدو وهم يتجادلون في سفاسف الامور، او كأهل بغداد يوم اجتاحها التتار والاخوة يقتتلون على السلطة ولم يصرفهم خطر الموت المحدق بهم عن الانتصار لسفاسف افكارهم واحلامهم. وما اشبه اليوم بالامس فلنفق ولندرك الخطر الاكبر واننا ان اوتينا لا قدر الله لن نؤتى من قبل حكوماتنا اكانت قوية ام ضعيفة لان الخطر كبير اكبر من كل تلك الحكومات فلنترفع ولنتساما عن هذا الحال ولنعلم اننا بتماسكنا قد نحفظ وطننا قبل ان نكون بضعفنا وتفرقنا بلا وطن لا قدر الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

بقي خمسة من الاخوة المسجلين للحديث، ولما كان هذا يصعب ان نكمل المناقشة في هذا اليوم فغدا الساعة العاشرة صباحا نلتقي هنا لاستكمال المناقشة.

السيد الامين العام: ٤ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

«رفعت الجلسة»

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عربيات





ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثالثة (اليوم الثالث) للدورة الاستثنائية الاولى من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم الثلاثاء ٧/ محرم/ ١٤١٢ هجرية الموافق ١٨/٧/١٩٩١ ميلادية.

(العدد ٣)
(المجلد ٢٨)

جدول الاعمال